الفصل الرابع

الإدارة التعليمية فى إنجلترا

مقدمة

أولاً : الإدارة التعليمية على المستوى القومى.

ثانياً : الإدارة التعليمية على المستوى الإقليمى.

ثالثاً : الإدارة التعليمية على المستوى المحلى.

رابعاً : الإدارة التعليمية على المستوى المدرسى.

خامساً : القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى نمط الإدارة التعليمية فى إنجلترا

الفصل الرابع
الإدارة التعليمية فى إنجلترا

مقدمة:

تعتبر إنجلترا أولى الدول التى اتخذت النظام الدستورى قاعدة للحياة العامة فيها، والديمقراطية أساساً لنظام الحكم بها، وتطورت فيها الملكية لتصبح مقيدة على أساس تقاليد خاصة بها. والسمة الأساسية للنظام الدستورى فى إنجلترا أنه يقوم على العرف والتقاليد التى تعتبر المصدر أساسى للدستور البريطانى. فليس للملكة المتحدة دستور مكتوب، مثل دساتير الدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، أو فرنسا، أو روسيا الاتحادية، أو ألمانيا الاتحادية، أو غير ذلك من دول العالم. فلا تنتظم سلطات الدولة وتتحدد الأركان التى يستند إليها نظام الحكم فى بريطانيا على أساس دستور مكتوب، وإنما لها دستور عريق فى قدمه، عميق فى جذوره، يعتمد على التقاليد والعادات البريطانية[1].

لذا تعتبر بريطانيا موطن الديمقراطية النيابية، بل تعد مصدر الحكم النيابى حيث تعتمد على مجلس نيابى أو برلمان منتخب يمثل الشعب ويقوم بوظيفة التشريع، ووظيفته الرقابة على السلطة التنفيذية، كما أن تشكيل الحكومة (مجلس الوزراء) ينبثق عن البرلمان، ويعتمد على أغلبية حزبية من أعضاء المجلس النيابى.

والنمط العام للإدارة التعليمية فى إنجلترا يستند إلى وجود شركة ***Partnership*** بين الأطراف المعنية بالتعليم. ووزارة التربية والمهارات

(١) سيدنى د. بايلى. الديمقراطية البرلمانية الإنجليزية. ترجمة فاروق يوسف أحمد. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠، ص١.

Department of Education and Skills، والسلطات التعليمية المحلية *Local Education Authorities*، والمعلمين *Teachers*، والهيئات التطوعية *Voluntary Organizations*. فلا تسيطر الدولة على التعليم بل تشترك فقط فى وضع السياسة العامة التى يقرها البرلمان الإنجليزى فى صورة قوانين. بينما تقوم السلطات التعليمية المحلية والهيئات التطوعية بتنظيم التعليم فى المدارس التابعة لها، فى ضوء السياسة التعليمية العامة للبلاد، لذا تقوم وزارة التربية والمهارات بالتفسير والقيادة التربوية، ويضطلع المعلمون، وبخاصة المعلمون الأوائل، بتقرير ما يدرس وكيف يدرس مسترشدين فى ذلك بتوجيهات مفتشى جلالة الملكة. أما أولياء أمور التلاميذ فيبدون رأيهم من خلال انتخابات المجالس المحلية، فى نوع التعليم الذى يرغبونه لأبنائهم(١).

لذا يتصف التعليم فى كل أنحاء إنجلترا بالطبيعة اللامركزية، وتتسم مسئولية إدارة نظام التعليم فيها بالتعقيد، حيث لا يوجد نظام تعليمى موحد، فنظم التعليم فى إنجلترا لديها اختلافات واضحة(٢). لذا لا تدير وزارة التربية والمهارات أى مدارس، ولا تعين أى معلمين، ولكن تحدد السياسة القومية للتعليم، والتأكد من التزام السلطات التعليمية المحلية بتنفيذ هذه السياسة. والاعتقاد السائد أن هذا التنوع من السلطات والهيئات المهيمنة على أمور التعليم يشجع على الابتكار والتجريب، كما يدعم النظام الديمقراطى فى الحكم.

---

(١) شبل بدران وفاروق البوهى. نظم التعليم فى دول العالم: تحليل مقارن. القاهرة: دار قباء للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ص١٠١-١٠٢.

(٢) إبراهيم عباس الزهيرى. "اختيار نوعية المدرسة الثانوية على ضوء آلية السوق فى التعليم فى بعض البلدان الأجنبية، وإمكان الاستفادة منها فى مصر"، التربية: مجلة علمية متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة السادسة. العدد التاسع، يونية ٢٠٠٣م، ص٢١٤.

أولاً: الإدارة التعليمية على المستوى القومى:

١- التاج الملكى (الملك أو الملكة):

تأخذ بريطانيا بالنظام الملكى حيث يجرى توارث العرش استناداً لقواعد الوراثة، فينتقل التاج الملكى من الملك (أو الملكة) إلى الشخص الذى يليه من الرجال أو النساء، حيث لا يستبعد النظام البريطانى النساء من عملية توارث العرش الملكى، فيمكن أن يكون الملك رجلاً أو امرأة، لذا يجلس الملك الجديد على العرش حسب درجة قرابته للملك السابق.

ويرجع تعلق الشعب البريطانى بالنظام الملكى إلى سيكولوجية هذا الشعب وإيمانه بأن الملوك لا يقومون بعمل يضر بالشعب، فالملك لا يؤتى شراً، وأن العدالة تسيل من دماء الملوك، وأنهم لا يخطئون أبداً وعلى هذا الأساس يسير نظام الحكم فى بريطانيا(١).

لذا يعد النظام الملكى الذى تدين به بريطانيا من المقدسات الدستورية، فالملك فى بريطانيا: هو تجسيد حى لمشاعر الولاء والوطنية لدى الشعب الإنجليزى، فالملك فى نظر الشعب الإنجليزى رمز مجسد للأمة البريطانية ورمز لتفسير العديد من القواعد والتقاليد الدستورية المستقرة، فالملك يعد همزة الوصل بين الشعب والحكومة، لذا يعتبر الحكم فى ساحة الملعب، وهو يحاط دائماً بالاحترام العام اللائق بمكانته الرفيعة.

كما أن للملك صلاحيات وامتيازات قوية لا يمكن إغفالها، وهذه الصلاحيات تتضح بوضوح على الصعيد الداخلى والخارجى(٢).

---

(١) إبراهيم عبد العزيز شيحا ومحمد رفعت عبد الوهاب. النظم السياسية والقانون الدستورى. الإسكندرية: مكتبة الفتح للطباعة والنشر، ٢٠٠١م، ص ص٣٢٦-٣٢٧.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٢٨-٣٢٩.

فعلى الصعيد الداخلى: يدخل فى صلاحيات الملك تعيين رئيس مجلس الوزراء (الوزير الأول) ***Prime Minister***، وأن هذه الصلاحية يمارسها الملك على نحو مقيد إذ يكون مقيداً بالأسس البرلمانية من حيث تعيين زعيم حزب الأغلبية نظراً لوجود الانضباط الحزبى.

وللملك أيضاً صلاحية تعيين الوزراء بعد تسميتهم من رئيس الوزراء، كما له الحق فى دعوة مجلس العموم للانعقاد، ولكن ليس له الحق فى حل مجلس العموم لأن ذلك من اختصاص رئيس مجلس الوزراء.

أما على المستوى الخارجى يكون للملك حق إعلان الحرب والاعتراف بالدول أو عقد المعاهدات.

وبفضل التنظيم الحزبى القوى فى بريطانيا، فقد الملك حقه فى تعيين رئيس مجلس الوزراء والوزراء، وبذلك أصبح حق الملك فى تعيين الوزراء وعزلهم حقاً شكلياً وفقد صفته كحق وسلطة(١).

وقد حظى التعليم فى بريطانيا باهتمام الملوك عبر العصور التاريخية المختلفة، ومن الإشارات الأولى لاهتمام الملوك بالتعليم ما ذكر عادة عن الملك ألفريد الأكبر ***Alfred The Great*** فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، فإلى جانب اهتمامه بالعلم قام بإنشاء مدرسة ملكية فى قصره لأبناء النبلاء وأمر بأن يلتحق أبناء الأغنياء بهذه المدرسة حتى يبلغوا سن الخامسة عشر من عمرهم(٢).

وفى القرن الحادى عشر عين وليم ***William*** الفاتح النورماندى لانفرانك ***Lanfranc*** أسقف كاتدرائية كانتربيرى وكلفه بالإشراف على التعليم فى الأديرة

---

(١) حسين عثمان محمد عثمان. النظم السياسية والقانون الدستورى. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠١م، ص٣٤١.

(٢) محمد منير مرسى. المرجع فى التربية المقارنة، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٤، ص٢١١.

ومدارس الكاتدرائية، وأن يساعد فى تدعيم المعاهد النورماندية وكذلك المثل العليا النورماندية[1].

كما رفض ريتشارد الثانى ***Richard II*** ملك بريطانيا التماساً من مجلس العموم بحرمان أبناء عبيد الأرض والإقطاع من الالتحاق بالمدارس،وبعد فترة من الزمن تقرر بالتشريعات وقرارات المحاكم أن يقوم أولياء الأمور بمحض اختيارهم بالتحاق أبنائهم بأى مدرسة فى بريطانيا إذا كانوا يستطيعون ذلك، كما قام كل من الملك هنرى السادس ***Henry VI*** وهنرى الثامن ***Henry VIII*** بإنشاء العديد من المدارس الأكاديمية الجديدة[2].

وفى ضوء ما سبق يتضح أن بريطانيا كانت تعيش فى البداية فى ظل الملكية المطلقة فى عهد كانت الملوك فى أوربا تملك وتحكم، حيث كانت الملوك تدعو النبلاء ورجال الدين لأخذ رأيهم الاسترشادى فى بعض الموضوعات. أما فى الوقت الحالى وفى ظل النظام الديمقراطى للحكم سادت قاعدة أن الملوك يملكون أو يسودون ولكن لا يحكمون، حيث أن الحكم الفعلى للبلاد آل لمجلس الوزراء المسئول أمام البرلمان[3]، الأمر الذى يوضح أن الملك فقد كثيراً من سلطاته.

ويتضح من العرض السابق أن ملكة بريطانيا فى ظل النظام البرلمانى فى إنجلترا، على الرغم من احتفاظها ببعض المهام، إلا أنها أقرب من أن تكون رمزاً وذلك بحكم موقعها كرئيسة للدولة ورئيس للسلطة التنفيذية، وهى تملك سلطة حل البرلمان وتعيين رئيس الوزراء ***Prime Minister*** الحائز على ثقة البرلمان، كذلك فهى تملك حق تعيين بعض الشخصيات السياسية الهامة مثل الوزراء والقضاة ورجال السلك الدبلوماسى.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٣) حسين عثمان محمد عثمان، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

وعلى الرغم من ذلك فإن الملكة لا تملك أية سلطة حقيقية فى التأثير على أى قطاع من قطاعات الدولة ومن بينها قطاع التعليم، ومن ثم فهى من الناحية الفعلية لا تؤثر بشكل أو بآخر فى صنع السياسة التعليمية.

٣- البرلمان

تعد بريطانيا أول دولة تعمل بنظام المجلسين النيابيين فى العالم، حيث يضم البرلمان البريطانى فى الوقت الحالى مجلسين هما: مجلس اللوردات ومجلس العموم، وكان ظهور مجلس اللوردات فى الحياة السياسية البريطانية سابقاً لظهور مجلس العموم، وبينما يرجع مجلس اللوردات إلى مجلس العقلاء من النبلاء وحاملى السلاح ومرافقى الملك فى حروبه منذ عهد الساكسون ***Saxons*** قبل الفتح النورماندى، وهو المجلس الذى أن يقدم المشورة إلى الملك، فإن مجلس العموم ظهر نتيجة احتياج الملك إلى الأموال والحاجة إلى فرض الضرائب وجبايتها[١].

أ- مجلس اللوردات ***House of Lords***

يتضمن مجلس اللوردات فئتين مختلفتين من الأعضاء، تضم الفئة الأولى اللوردات الأكليروس- رجال الدين المسيحى بالكنيسة الإنجليزية- أما الفئة الثانية فهى تضم اللوردات من طبقة النبلاء، وجميع أعضاء مجلس اللوردات يتم تعيينهم تقريباً.

وأصبح دور مجلس اللوردات- فى الوقت الحالى- شكلى إذ تقتصر اختصاصات هذا المجلس فى الآتى[٢]:

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٣٧.

(٢) المرجع السابق، ص ص٣٣٨-٣٣٩.

- له الحق فى تأجيل نفاذ مشروع القانون الموافق عليه من مجلس العموم لمدة سنة واحدة، ولكن بعد هذه المدة يسقط حقه فى الاعتراض ويصبح القانون نافذا وملزماً على الرغم من معارضته.
- ترسل إليه التشريعات بعد موافقة مجلس العموم عليها للإحاطة.
- الرقابة على السلطة التنفيذية، إذ له حق تقديم الأسئلة البرلمانية شفهية وكتابة، وحق إثارة موضوعات للمناقشة العامة. ولكن ليس له حق ممارسة اختصاصات فعلية فى المجال التشريعى.

ب- مجلس العموم ***House of Commons***

يعد مجلس العموم بمثابة مجلس ديمقراطى يتم انتخاب أعضائه عن طريق الاقتراع المباشر، فقد تم تقسيم المملكة المتحدة إلى ٦٥٩ منطقة جغرافية، تعرف بالدوائر الانتخابية، ولكل دائرة من هذه الدوائر الانتخابية عضو يمثلها بمجلس العموم، ومن ثم فمجلس العموم يتألف حالياً من ٦٥٩ عضواً يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع المباشر، وذلك لمدة خمس سنوات، وينتمى أغلبية أعضائه إلى الحزب الفائز فى الانتخابات، ومن ثم فالحكومة هى المسيطرة على مجلس العموم.

ومجلس العموم البريطانى نظراً لتمثيله للشعب لأنه المجلس المنتخب، فقد أصبح له الكلمة العليا فى مجال التشريع والمجال المالى، كما خلق لنفسه وحده حق مراقبة أداء الحكومة والمساءلة السياسية للوزراء[1]، وبذلك أصبح للمجلس وحدة حق إصدار التشريعات المالية وفرض الضرائب، وحق دفع المناقشات العامة إلى حد التصويت بتجديد الثقة فى الحكومة أو حجب الثقة عنها.

ويتم اختيار أعضاء مجلس العموم بالانتخاب وذلك بالتصويت العام، وللأغراض الانتخابية تقسم بريطانيا إلى دوائر انتخابية، تنتخب كل دائرة عضواً

(١) حسين عثمان محمد عثمان، مرجع سابق، ص ٣٣٨.

واحداً لمجلس العموم، وقد وصل عدد المقاعد داخل مجلس العموم إلى ٦٥٩ عضواً موزعة على كل من: إنجلترا ***England*** ، وويلز ***Wales***، واسكوتلاند ***Scotland***، وأيرلندا الشمالية ***Northern Ireland***[(١)].

وفى ضوء ما سبق يتضح الآتى:

– أن البرلمان البريطانى يمثل أعلى سلطة فى اتخاذ القرار، فهو الذى يصدر التشريعات بكافة قطاعات النشاط الاجتماعى وفيها بالطبع السياسة التعليمية، فهو الذى يصدر التشريعات الخاصة بالتعليم، والتى يتم فى ضوئها تشكيل السياسة القومية للتعليم والأسس التى تستند إليها إدارته وتوجيهه، ويتحقق ذلك من خلال القوانين التعليمية التى يصدرها البرلمان، وصياغة هذه القوانين وغيرها من التشريعات التعليمية تحقيقاً للسياسة القومية والأهداف المجتمعية.

ويؤكد قانونى التعليم لعام ١٩٨٦م، ولعام ١٩٨٨م على هذه التوجيهات القومية حيث يؤكد قانون التعليم لعام ١٩٨٦م على أهمية تشكيل مجالس إدارة المدرسة، وتقويم أداء هذه المجالس فى ضوء مهامها ومسئولياتها من ناحية، وفى ضوء علاقتها بكل من السلطات التعليمية المحلية، والمدرسين الأوائل وتقييمهم لأداء المدرسين من ناحية أخرى.

---

(١) راجع فى ذلك:

– صلاح الدين فوزى، البرلمان: دراسة مقارنة تحليلية لبرلمانات العالم. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٤م، ص ص٤٨–٥٢.

– عادل ثابت. النظم السياسية: دراسة للنظم الرئيسية المعاصرة ونظم الحكم فى بعض البلدان العربية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م، ص ص٥٩–٦٠.

بينما يؤكد قانون التعليم لعام ١٩٨٨م على أهمية تأسيس أو إقامة المنهج القومى لكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين خمس سنوات وحتى ست عشرة سنة فى جميع مدارس الدولة، ونظم قياس الأداء التعليمى لهؤلاء الأطفال[١].

لا تقف سلطة البرلمان البريطانى عند إصدار التشريعات واعتماد الميزانيات، بل تمتد إلى تحديد أساليب الرقابة التى يتأكد بها أعضاؤه من التزام السلطات المختلفة بتنفيذ القوانين، حيث يتم فى مجلس العموم توجيه الأسئلة البرلمانية للوزراء واستجوابهم كلما دعت الضرورة لذلك، بالإضافة إلى فحص أعمال الحكومة عن طريق اللجان المختلفة بالمجلس، حيث توجد خمس عشرة لجنة للفحص والدراسة والتى بدورها تقدم كل لجنة تقرير مفصلاً عن الموضوع المحال إليها إلى المجلس، فإذا تأكد المجلس من تقصير أو تجاوز أحد الوزراء لحدود اختصاصاته، قد يصوت المجلس على حجب الثقة عن هذا الوزير، الأمر الذى يترتب عليه استقالته، وأحياناً قد يصوت المجلس عن حجب الثقة عن الوزارة بأكملها وهذا ما استقر عليه الفقه الدستورى فى بريطانيا[٢].

وطبقاً للقانون يقدم وزير التعليم تقريراً سنوياً عن أسلوب ممارسته لسلطات الرقابة والتوجيه التى خولها له البرلمان، على أن يتضمن التقرير بياناً تفصيلياً عن تشكيل المجالس الاستشارية لوزارته وأسلوب عملها[٣].

---

(1)Central Office of Information. Education Reform in Britain. A Paper of References Services Publications Prepared for the Foreign and Commonwealth Office, London, 1989, p. 2.

(٢) محمد توفيق يوسف. نظام المجلسين النيابيين وتطبيق ذلك فى إنجلترا ومصر. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩م، ص٦٩.

(3)Elizabeth Stones. Education Sheet. No. 3, Original Parliamentary Copyright. United Kingdom: House of Commons, April, 1999, p. 10.

كما أن جميع اللوائح التى تصدر بقرار- ولها قوة القانون- لابد من وضعها أمام البرلمان لمناقشتها، وذلك قبل تنفيذها بأربعين يوماً. خلال هذه الفترة يمكن لأى عضو من البرلمان مناقشة هذه اللوائح، بل ومن حقه أن يقترح إلغاءها. كما أن أى عضو يستطيع أن يناقش الوزير بصفة شخصية وأن يلفت نظره إلى بعض الأخطاء التى تقع فيها الإدارات التابعة لوزارته[١].

ومن التقاليد الراسخة للبرلمان البريطانى أنه لا يحدد فى تشريعاته المناهج والكتب الدراسية وما شابه ذلك. واستثناء من هذا التقليد- ولأول مرة فى تاريخ التعليم البريطانى- جعل قانون التعليم لعام ١٩٤٤م التربية الدينية والعبادة إجبارية فى المدارس التى تعينها الحكومة. أما إذا سأل عضو البرلمان وزير التعليم عن أمر يتعلق بالمناهج والكتب المدرسية أو طرق التدريس فإن الوزير غالباً ما يجيب بأن هذه الأمور من اختصاص المعلمين، حيث أن للمعلمين ونظار المدارس مطلق الحرية فى تنظيم مدارسهم دون التقيد بأية مناهج مفروضة أو تعليمات أو كتب أو طرق تدريس[٢].

وفى ضوء ما سبق يمكن تحديد دور البرلمان البريطانى فى إدارة التعليم وتنظيمه فى النقاط التالية[٣]:

- إصدار القوانين والقرارات التعليمية المنظمة للتعليم فى بريطانيا، وتحديد ملامح السياسة التعليمية للبلاد.
- تحديد مسئوليات واختصاصات وزير التعليم ومنحه السلطة الرقابية والتوجيهية، ومطالبته بتقديم تقرير سنوى يعرض فيه أحوال التعليم فى البلاد.

---

(1)House of Commons. Education Sheets: General Information Parliamentary Copyright. United Kingdom: House of Commons, 1998, p. 20.

(٢) شبل بدران وفاروق البوهى. مرجع سابق، ص ١٠٢.

(3)Derek Stater. "The Education Sub government: Structure and Context" in M. Hughes (et al), (eds.) Managing Education, The System and the Institution. 2nd ed., London: Cassell Educational Ltd., 1987, p.46.

- مناقشة أعضاء البرلمان للتقارير السنوية المقدمة من سكرتير الدولة للتعليم والمهارات، الأمر الذى يساعد على خلق رأى عام مستنير بالنسبة لشئون التعليم، والعمل على حث الشعب للمشاركة فى تحسين الخدمات التعليمية من خلال المشاركة المجتمعية.
- تحديد مخصصات التعليم من الميزانية العامة للبلاد والموافقة عليها، وذلك عندما يعرض وزير الخزانة ميزانية الدولة، ومتابعة ما يصرف على التعليم من خلال لجان الفحص والمتابعة التابعة للبرلمان البريطانى، وأن أى تجاوز فى الميزانية يتم كشفه على نطاق واسع فى الصحافة.
- مساءلة وزير التعليم واستجوابه إذا دعت الضرورة كذلك حينما يشعر أعضاء البرلمان بتقصيره فى أداء مهامه الوظيفية أو تجاوزه لسلطاته، وفحص أعماله وتصرفاته من قبل اللجان المتخصصة بالمجلس التشريعى.
- تقوم لجنة التعليم التابعة للبرلمان البريطانى بعرض تقارير دورية وسنوية عن أحوال التعليم فى البلاد وأهم الإحصاءات الخاصة بأعداد التلاميذ والمعلمين والمدارس والتجهيزات المدرسية، والمشكلات التى تواجه التعليم فى مختلف أنحاء البلاد.
- إنشاء هيئات قومية جديدة للتعليم- إذا تطلب الأمر لذلك- تشرف على إدارة التعليم على المستوى القومى، أو إلغاء بعض هذه الهيئات إذا ثبت عدم فعاليتها بسبب عدم قيامها بمهامها على الوجه الأكمل.
- التأكد من أن التشريعات البرلمانية المتعلقة بالتعليم تهدف إلى تحقيق سياسة تعليمية قومية تتمشى مع المتغيرات المجتمعية، ومنح التلاميذ الفرصة كاملة فى النظام التعليمى لتحقيق نموهم المتكامل، وتقييم أداء المؤسسات التعليمية فى تحقيق نوعية التعليم المرغوب وبما يتفق والتوجهات المجتمعية عامة.
- يعد بمثابة هيئة تشريعية أو محكمة أو دار للقضاء فى الدعاوى المقدمة جميعها ومن بينها المتعلقة بالأمور التعليمية.

- مناقشة وتعديل والتصديق على قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالشئون التعليمية وغيرها.
- يقوم بالاستقصاء والبحث فى المسائل التعليمية المنوط بها البرلمان، وذلك من خلال لجنة مختارة يختص عملها بمجال التربية.

وتشير التشريعات البرلمانية الخاصة بالتعليم فى إنجلترا إلى أى مدى أنها تتجه إلى تحقيق سياسة تعليمية قومية تسعى لمواكبة التغيرات المجتمعية لمختلف ميادينها، بالإضافة إلى تقييم أداء المؤسسات التعليمية لتحقيق نمط أو نوع التعليم المرغوب فيه، والذى يتوافق والظروف المحلية المحيطة بكل مؤسسة تعليمية على حدة.

٣- مجلس الوزراء البريطانى *The Cabinet*

يرأس هذا المجلس الوزير الأول (رئيس مجلس الوزراء) ***Prime Minister*** والذى يشغل منصب رئاسة الحزب الحاكم فى بريطانيا، ويكون مسئولاً عن اختيار أعضاء المجلس (الوزراء) أمام البرلمان البريطانى وتعيينهم، وله حق إقالتهم، وهو الذى يملك حق حل مجلس النواب، كما يرأس الوزير الأول الجمعية الحكومية للتعليم مدى الحياة ***The Assembly Government for Lifelong Learning*** فى البلاد.

وتشكل الحكومة عادة بواسطة الحزب السياسى المنتخب الذى يكون قادراً على تأييد أغلبية الأعضاء المنتخبين فى مجلس العموم، ويأتى رئيس الوزراء على رأس الحكومة فهو زعيم الحزب السياسى الذى يستطيع أن يحصل على أغلبية الأصوات فى مجلس العموم. ويتم تشكيل مجلس الوزراء من قبل رئيس الوزراء وذلك من بين أعضاء حزبه السياسى، وقد ازدادت سلطة رئيس الوزراء بدرجة كبيرة خلال القرن العشرين، فبعض القرارات التى كان يتخذها مجلس الوزراء ككل أصبحت تتخذ الآن من قبل رئيس الوزراء وحده أو برفقة واحد أو أكثر من وزرائه[1].

---

(1)Beter Norton and J. Joseph Esposita. The New Encyclopedia Britannica. 15th ed. Vol. 29, Chicago: Encyclopedia Britannica Inc., 1994., pp.16-17.

ويضم مجلس الوزراء ما بين ١٥-٢٥ وزارة، ويقوم بالرقابة على الخدمة العامة من قبل رجال السياسة الذين يشكلوا مجلس الوزراء، وكذلك رسم الخطوط العريضة لسياسة البلاد الداخلية والخارجية، وذلك بحرية مطلقة، ويتم العمل بداخله عن طريق النقاش والتشاور، لا عن طريق التصويت نظراً لعدم وجود عنصر المعارضة، ومن ثم فالقضايا تطرح أمامه وتناقش من خلاله، ثم يختار رئيس الوزراء القرار النهائى، ومن ثم يعد مجلس الوزراء هو المسئول عن اتخاذ القرارات السياسية(١).

ومهمة مجلس الوزراء البريطانى تتمثل فى صياغة السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها، ويسهم مجلس الوزراء إسهاماً فعالاً فى صياغة السياسة التعليمية العامة والتى تتمثل فى النقاط التالية(٢):

- إقرار السياسة التعليمية العامة فى البلاد.
- مراقبة الأجهزة الإدارية على نحو فعلى ومن بينها الإدارات التعليمية القومية والمحلية.
- اقتراح القوانين التعليمية وغيرها، إذ بلغت نسبة القوانين التى أقرها البرلمان والمقدمة من جانب الحكومة ٩٠% من مجموع القوانين الصادرة عن البرلمان.
- دراسة وفحص التقارير الوزارية المقدمة من كل وزير عن أحوال وشئون وزارته ومن بين تلك التقارير تقرير وزير التعليم، الأمر الذى يساعد على تحقيق التوازن بين السلطات القومية للتعليم والسلطات المحلية والعمل على تحقيق السياسة التعليمية فى البلاد على نحو أفضل وذلك من خلال الآتى(٣):

---

(١) حافظ علوان حمادى الدليمى. النظم السياسية فى أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. عمان: دار وائل، ٢٠٠١، ص ص١٠٤-١٠٥.

(٢) إبراهيم عبد العزيز شيحا ومحمد رفعت عبد الوهاب. مرجع سابق، ص٢٢٣.

(3)T. Neville Postlethwaite (Editor). The Encyclopedia of Comparative Education and National Systems of Education. Oxford: Pergamon Press, 1988, p.692.

- مساعدة التلاميذ فى تنمية حياتهم من خلال إكسابهم القدرة على التعليم والقيام بدورهم المأمول فى المجتمع.
- توجيه التلاميذ نحو احترام القيم الأخلاقية لغيرهم ولأنفسهم، والتسامح مع أصحاب الثقافات والأجناس والعرقيات والأديان الأخرى وكذلك طريقة حياتهم.
- مساعدة التلاميذ فى تفهم المجتمع الذى يعيشون فيه، والتوافق مع الأطفال فى الدول الأخرى.
- مساعدة التلاميذ فى استخدام لغتهم القومية بمهارة، وتنمية قدراتهم على القراءة والكتابة والحديث والاستماع وسعة التخيل.
- تشجيع وتنشئة التلاميذ الأقل حظاً بسبب انخفاض المستوى الاجتماعى والاقتصادى لبيئاتهم مما يحد من قدرتهم على التعليم، وذلك من خلال استغلال المصادر المتاحة فى هذه البيئات وتطويعها من أجل تنميتهم.

وفيما يخص السياسة التعليمية وصنع القرار التعليمى، تعمل الحكومة فى ضوء مجموعة من الأسس والقواعد المتضمنة فى الورقة البيضاء (مدارس أفضل)، والتى صدرت فى مارس عام ١٩٨٥م، حيث تناولت مجموعة من المحاور الأساسية التالية[١]:

- تأمين أقصى درجة من الوضوح فى الأهداف، وفى المحتوى الخاص بالمناهج.
- إعادة صياغة وتعديل نظم الامتحانات، وتحسين أساليب التقويم، حتى يمكن ترقية ونقل التلاميذ على أسس صحيحة وموضوعية، مع تحديد ألأهداف المتعلقة بالمناهج، ومدى ما حققه التلاميذ من هذه الأهداف.
- تحسين وزيادة كفاءة مهنة التعليم، ووظائف المعلمين، وحسن توظيف القدرة التدريسية.

(١) عبد الغنى عبود وآخرون. التربية المقارنة والألفية الثالثة: الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمى الجديد. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٠م، ص٣٤٥.

- إعادة تنظيم إدارة المدارس وأجهزتها بكل فاعلية، وزيادة مساهمة الآباء فى العملية التعليمية فى بعض المدارس، وكذلك زيادة مساهمات العاملين- داخل المهنة وخارجها- فى العملية التعليمية.

وبذلك فإن دور مجلس الوزراء يقوم على تحسين نوعية التعليم المقدم، وزيادة كفاءته من خلال تطويره، كذلك توفير الفرص المتكافئة لجميع الطلاب، ولعل كل ذلك يبرز من خلال ما تقوم به الحكومة من تعزيز مقدرة المدرسة ورغبتها فى تحسين نفسها، وكذلك من خلال مراقبة جودة التعليم المقدم، والعمل المستمر على تحسين المدارس وتطويرها[1].

وفى ضوء ما سبق يتضح أن مجلس الوزراء البريطانى يقوم بدور أساسى فى صياغة السياسة التعليمية القومية للبلاد تستهدف تحقيق مفهوم اجتماعى للتعليم يعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لكافة الأطفال فى المجتمع الإنجليزى، بالإضافة إلى تطوير التعليم وتحسين نوعيته وزيادة كفاءته وخاصة بعد أن تم الأخذ بنظام المدرسة الشاملة الذى يجمع بين المدرسة الابتدائية والمدرسة الثانوية فى مبنى واحد.

٤- وزارة التربية والمهارات

Department for Education and Skills

يعود إنشاء وزارة التربية والمهارات إلى بدايات القرن العشرين عندما خضع نظام التعليم العام فى إنجلترا لإشراف سلطة واحدة تمثلت فى مصلحة التعليم ***Board of Education*** وذلك فى عام ١٩٠٠م[2]، وبعد صدور قانون بتلر ***Butler*** عام ١٩٤٤م تغيرت بموجبه اسم مصلحة التعليم إلى وزارة التربية ***Department for***

---

(1)Department for Education and Employment. Self Government for Schools: White Paper. London: HMSO, 1990, p. 53

(2)L. Elvin. The Educational Systems in the European Community, A Guide. London: The NEFR Co., 1981, p. 225

Education[1]، وقد تغير اسم الوزارة من وزارة التربية إلى وزارة التربية والعلم *Department for Education and Science*، وذلك فى عام ١٩٦٤م، حينما تم دمج وزارة التربية إلى مكتب العلم ليكونا معاً وزارة التربية والعلم[2]، وفى عام ١٩٩٥م تم الدمج بين وزارة التربية والعمل ليصبح المسمى الجديد لوزارة التربية والعلم هو وزارة التربية والعمل *Department for Education and Effect*، ثم تغير المسمى منذ عام ٢٠٠١م إلى وزارة التربية والمهارات *Department for Education and Skills*، والتى تعد بمثابة الهيئة المركزية المسئولة عن التعليم على المستوى القومى فى إنجلترا[3].

ويرأس هذه الوزارة وزير التعليم وهو عضو فى كل من البرلمان ومجلس الوزراء، كما أنه يمثل الحزب الحاكم فى وزارته، وهو مسئول أمام البرلمان الإنجليزى عن إدارة وتنظيم التعليم والإشراف عليه، وكذلك عن سياسة المبانى المدرسية وتمويل المشروعات اللازمة لذلك، وعن تحقيق المستويات التعليمية القومية. الأمر الذى يوضح أن وزير التعليم فى إنجلترا يشارك فى صياغة السياسة التعليمية القومية، من حيث أنه عضواً برلمانياً من جهة، وبحكم موقعه فى مجلس الوزراء من جهة أخرى[4].

---

(1)Department for Education and Science. The Educational Systems of England and Walls. London: HMSO, 1983, p. 5.

(2)Ian Waill. College. Administration: A Handbook. London: Victoria House Printing Co., 1980, p. 321.

(3)F.M. Writ. "The Stranger Within My Gate: Ethnic Minorities and School Policy in Europe", in P.G. Altbach et al., (eds.). Comparative Education. New York: Macmillan Publishing Co., Inc., 1982, p. 124.

(٤) رمضان أحمد عيد. السياسة التعليمية واتخاذ القرار: دراسة مقارنة فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وانجلترا وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية. رسالة دكتوراة غير منشورة. كلية التربية– جامعة عين شمس، ١٩٩٢م، ص١٢٢.

كما يقوم وزير التعليم بصياغة السياسة التعليمية المتعلقة بإعداد المعلمين، والتنسيق بين السياسة التعليمية القومية والسلطات التعليمية المحلية وتطبيقاتها المختلفة لهذه السياسة، وذلك فى مختلف أوجه النشاط التعليمى(١).

ويعاون الوزير فى إدارة وتنظيم التعليم فى مختلف البلاد وكيل وزارة دائم *Permanent Secretary* وهو يمثل قمة التنظيم الإدارى فى الوزارة ويعاونه نائب وكيل الوزارة الدائم *Deputy Permanent Secretary*، بالإضافة إلى ثلاثة وكلاء وزارة عاديون متخصصون وهم أعضاء فى البرلمان البريطانى *Parliamentary Under Secretaries* لشئون التخطيط التعليمى، والاستشارات، والشئون الإدارية، وأيضاً مجلس التعليم الاستشارى المركزى *Central Advisory Council for Education* والذى يقدم استشاراته ومقترحاته لوزير التعليم حول النظريات التربوية وتطبيقاتها والرد على أى استفسارات يحيلها وزير التعليم إليه(٢).

ومع صدور قانون التعليم عام ١٩٨٨م ازدادت النزعة المركزية فى إدارة التعليم عن ذى قبل، وأصبحت هناك سياسة قومية للمناهج والامتحانات، وأصبحت المناهج على اختلاف مستوياتها تخضع لسلطات وزير التعليم ووفق تشريعات يصدرها على المستوى القومى(٣).

---

(1)A. J. Vos and S.S. Barnard. Comparative and International Education for Student Teacher. London: Butterworth Publishers Ltd., 1984, p. 156

(2)Ibid., p. 157

(3)The Information Data Base on Education Systems In Europe. The Education System In United Kingdom (England, Wales and Northern Ireland). Available on Line at: Http: // www. eurydice. org/ Eurbase/ Application/ Frameset. asp? Country= UKF language= VO, Retrieved on: 26/3/2005.

فقد تضمن قانون التعليم عام ١٩٨٨م وما تلاه من قوانين أخرى مثل قانون التعليم عام ١٩٩١م،وقانون التعليم عام ١٩٩٢م، وقانون التعليم عام ١٩٩٤م، وقانون التعليم عام ١٩٩٦م الذى ألغى العمل بقانون بتلر ***Butler*** عام ١٩٤٤م، وقانون التعليم عام ١٩٩٧م، وقانون التعليم عام ٢٠٠٢م والتى نظمت جميعها إدارة التعليم على المستوى القومى، فقد نصت هذه القوانين على أن وزير التعليم له الحق فى إصدار الأوامر التى تتعلق بالمناهج الدراسية من حيث الأهداف المنشودة، والبرامج الدراسية، وأساليب تقويم أعمال التلاميذ، والعمل المدرسى وذلك فى ضوء ما يراه مناسباً وضرورياً[١].

وبموجب هذه القوانين أصبحت إدارة التعليم فى كل من إنجلترا وويلز تدار قومياً من خلال وزارة التربية والعلم[٢].

تختص وزارة التعليم والمهارات ***The Department for Education and Skills*** بإدارة التعليم وتنظيمه على المستوى القومى بداية من تعليم ما قبل المدرسة، والتعليم الابتدائى، والتعليم الثانوى وحتى التعليم العالى والجامعى، بالإضافة إلى تعليم

---

(1)The Information Data Base on Education Systems In Europe. Historical Ore view: Basic Legislation, The Education Reform 1988, 1991, 1992, 1994, 1996, 1997, Acts and The Education Act 2002. Available on Line at: Http: // www. eurydice. org/ Eurbase/ Application/ Frameset. asp? Country= UKF language= VO, Retrieved on: 26/3/2005.

(2)The United Kingdom, Government Organizations, Government Departments: Ministries of Education; The Government Departments Responsible for Education in England, Wales, Northern Ireland and Scotland. Available on Line at: Http: // www. teacher net.. gov UK/ Educationoverview/ UK System/ government/ department/ departments/ Retrived on 28/3/2005

الكبار والذى يطلق عليه التعليم العالى والممتد (الإضافى) ***Higher and Further Education***، ويرأس هذا القسم وزير الدولة للتعليم والمهارات ***The Secretary of the State for Education and Skills*** الذى يعين بواسطة الوزير الدائم (رئيس الوزراء) ***The Prime Minister***، وهو يعتبر مسئولاً أمام البرلمان عن إدارة التعليم وتنظيمه فى إنجلترا، وهو الذى يشارك فى صياغة السياسة التعليمية القومية من حيث أنه عضواً برلمانياً من ناحية،وبحكم موقعه فى مجلس الوزراء من ناحية أخرى. وهو مسئول أيضاً عن سياسة المبانى التعليمية وتمويل المشروعات اللازمة لذلك، وعن تحقيق المستويات التعليمية القومية.

وأعطى قانون التعليم الصادر عام ١٩٩٦م ***The Education Act 1996*** لوزير التعليم صلاحيات هامة جداً تتعلق بوقف المنازعات والجدل بين السلطات التعليمية المحلية ***Local Education Authorities (LEAS)*** والهيئات الحكومية للمدارس ***School Governing Bodies***، أو لفض المنازعات التى تحدث بين كل من أولياء أمور التلاميذ والهيئات الحكومية للمدارس أو بين أولياء أمور التلاميذ والسلطات التعليمية المحلية.

وقد منح قانون التعليم عام ١٩٤٤م للوزير سلطات واسعة حتى يتمكن من القيام بمهمة تطوير التعليم والتأكد من قيام السلطات التعليمية تنفيذ السياسة القومية للتعليم تحت رقابته، وتتلخص أهم السلطات فى الآتى[1]:

- وضع حد أدنى من المستويات للخدمات التعليمية التى تقدمها السلطات التعليمية المحلية، والهيئات التطوعية، والتأكد من التزامها بهذه المستويات.
- تحديد مواصفات المبانى المدرسية ومعدلات إنشائها وتوزيعها على المناطق المختلفة فى ضوء الإمكانات المتاحة، والموافقة على برامج إنشاء المدارس التى تقترحها السلطات التعليمية المحلية.

---

(1)Ibid.

- تحديد المؤهلات التى ينبغى توافرها فى المعلمين،وتوجيه السلطات التعليمية المحلية لإنشاء كليات إعداد المعلمين.
- من حق الوزير أن يعلن تقصير سلطة تعليمية محلية معينة فى الاضطلاع بمسئولياتها وأن يصدر من التوجيهات ما يراه مناسباً لإجبارها على الالتزام بهذه المسئوليات، وقد يلجأ إلى اتخاذ الإجراءات القانونية ضدها.
- للوزير حق التدخل بالموافقة أو عدم الموافقة على إنشاء أو إغلاق أو إعادة تنظيم مدارس معينة.
- أعطى القانون للوزير سلطة تقرير أن احدى السلطات التعليمية المحلية تتصرف أو تحاول أن تتصرف بطريقة غير معقولة ***Unreasonably*** فى أمر لم تقرره القوانين أو اللوائح، كما أعطاه سلطة التدخل بإصدار ما يراه مناسباً ***Expedient*** من توجيهات. وقد ترك القانون للوزير حرية تقرير ما هو "غير معقول" وما هو "مناسب".
- من حق الوزير أن يوافق– أو لا يوافق– على تعيين مدير التعليم الذى ترشحه السلطات التعليمية المحلية، وله أيضاً أن يصدر قراراً بعدم صلاحية أحد المديرين إذا تأكد من فشله فى أداء واجباته.
- يقوم الوزير بحسم الخلافات التى تنشأ بين السلطة التعليمية المحلية وبين المديرين التنفيذيين بها، أو بين أولياء الأمور وبين السلطة التعليمية المحلية، أو بين السلطة التعليمية وبين مديرى المدارس.
- العمل على تحقيق الجودة فى التعليم العالى والتعليم الممتد (الإضافى) وزيادة الدعم المالى للتعليم الممتد (الإضافى) والبحث العلمى.
- متابعة أحوال التعليم على المستوى المحلى والعمل على تطويره من خلال تقديم التوجيهات والنصائح والإرشادات للسلطات التعليمية المحلية المسئولة عن التعليم وذلك من خلال:

أ- صورة اللوائح ***Regulations*** التى لها سلطة القوانين وهى ملزمة للسلطات التعليمية المحلية وغيرها من الهيئات.

ب- المنشورات الدورية ***Circulars*** والتى تعبر عن وجهة نظر الوزير وسياسته إزاء الموضوعات التربوية وذلك فى ضوء منشورات دورية هدفها تقديم النصح والإرشادات وهى منشورات غير ملزمة، ولذلك من حق السلطات التعليمية المحلية رفضها أو قبولها.

كما تضطلع وزارة التربية والمهارات بالعديد من المسئوليات والاختصاصات والتى من أهمها ما يلى[1]:

- إعداد وتجهيز مشروعات القوانين والتشريعات التعليمية.
- التفاوض مع جماعات الضغط والمصالح.
- المهام البحثية فى مجال التعليم.
- الإشراف العام على المدارس.
- إمداد المدارس فى إنجلترا بالمعلمين.
- جميع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأمور التعليمية وتوزيعها على من يهمه أمرها.
- وضع حد أدنى للمستويات التعليمية.
- إجراء التشاور مع السلطات المحلية عن مقدار وحجم الميزانية المخصصة للتعليم فى المحليات.
- دعم البحث العلمى.
- المساعدة فى تطوير المناهج والامتحانات بالتعاون مع المجالس المدرسية.

---

(1)Derek Stater, Op. Cit., p. 46.

٥- المجالس التعليمية الاستشارية:

Central Advisory Councils for Education

وتقوم هذه المجالس بمساعدة وزير التعليم فى صياغة اللوائح والقوانين فى صورتها النهائية وذلك بعد جولات طويلة من المناقشات وتبادل الآراء بهدف بلورة السياسة التعليمية على المستوى القومى. وتقدم هذه المجالس استشاراتها ومقترحاتها لوزير التعليم حول النظرية التربوية وتطبيقاتها، وكذلك للإجابة عن استفسارات يحيلها وزير التعليم إليه. ويختار الوزير أعضاء هذه المجالس الاستشارية من ذوى الخبرات المباشرة بشئون التعليم، ومديرى المجالس المحلية للتعليم، بالإضافة إلى بعض رجال الأعمال المهتمين بأمور التعليم.

ومن أبرز تلك المجالس (مجلس إنجلترا، ومجلس ويلز)، وتكون عضوية هذه المجالس ست سنوات، وقد نص القانون على أن وظيفة هذه المجالس تقديم المشورة فيما يعتقد أعضاؤها أنه ضرورى ومناسب فى مجال الفكر والتطبيق التربوى. أى أن المبادرة فى تقديم المشورة قد تأتى من هذه المجالس، وينصب اهتمام هذه المجالس على محتوى التعليم وتنظيمه، ولا يمتد اختصاصها إطلاقاً إلى النواحى الإدارية أو التنفيذية.

ويتفرع من هذه المجالس لجان أخرى تساعد فى جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات وتحليلها، وكتابة التقارير فى ضوء هذه المعلومات والبيانات، ومن بين هذه اللجان[1]:

- وكالة المهارات الأساسية لإنجلترا وويلز.

The Basic Skills Agency for England and Wales

- وكالة التعليم والاتصال والتكنولوجيا البريطانية.

British Education, Communication and Technology

---

(1)The United Kingdom, Op. Cit..

- مركز المعلومات لتدريس اللغات والبحث.

Center for Information on Languages Teaching and Research

- الهيئة القومية لتعليم الكبار.

National Organization for Adult Learning

٦- مجلس المدارس للمناهج والامتحانات:

The Schools Council for Curriculum and Examinations:

بدأ هذا المجلس عمله بالفعل فى أكتوبر ١٩٦٤م، ويتكون هذا المجلس من ممثلين للسلطات التعليمية المحلية، والمعلمين، والوزارة. ويهدف هذا المجلس إلى: العمل على تطوير المناهج والتشجيع على البحث فيها، وتمويل ودعم البحوث التى تدعو الحاجة إليها لحل المشكلات العملية المباشرة فى مجال المناهج.

وفى عام ١٩٨٣م أنشئتا الوزارة مجلس الامتحانات المدرسية ***School Examination Council***، ولجنة تطوير المناهج المدرسية ***School Curricula Development Committee***، بدلاً من مجلس المدارس للمناهج والامتحانات، وذلك بهدف القيام بأبحاث ودراسات لتطوير المناهج المدرسية والامتحانات، ويمثل فيهما المعلمون والآباء والاتحادات التجارية المعنية[1].

ويقوم كل من مجلس الامتحانات المدرسية، ولجنة المناهج المدرسية- باعتباريهما هيئتين استشاريتين على المستوى القومى باختيار الأعضاء بناء على اهتماماتهم التربوية، واتصال أعمالهم بالمصلحة العامة، ويتعاون أعضاؤهم فى دراسة وبحث المشكلات التعليمية،وتقديم المقترحات والإرشادات للسلطة التعليمية المركزية لتطوير الامتحانات، وصياغة القرارات الامتحانية خلال سنوات الدراسة بالتعليم

---

(1)D.E.S. The Educational System of England and Wales. London: Department of Education and Science, 1985, pp. 24-25.

الإلزامى،وكذلك اقتراح صياغة أو تشكيل محتوى المناهج الدراسية، والتعريف بما هو متطلب لتطوير هذه المناهج بما يتلائم مع البيئات المحلية[١].

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن مجلس الامتحانات المدرسية، ولجنة تطوير المناهج المدرسية يمثلان معاً حلقة وصل هامة بين المدرسة واحتياجاتها البيئية المحلية من جانب، والسلطة التعليمية المركزية من جانب آخر، وذلك من خلال مشاركتها فى صياغة السياسة التعليمية واتخاذ القرارات بما يقدمانه من مقترحات وإرشادات لتطوير وتحسين العملية التعليمية بالمدارس[٢].

وفى عام ١٩٨٨م أنشئت الوزارة مجلس الامتحانات المدرسية والتقييم ***School Examination and Assessment Council*** بدلاً من مجلس الامتحانات المدرسية ***School Examination Council***، وذلك بهدف إدارة وتنظيم نظم الامتحانات وأساليب الإشراف عليها، وكذلك المناهج الدراسية المرتبطة بهذه الامتحانات[٣].

ويتواكب إنشاء مجلس الامتحانات المدرسية والتقييم مع التوجهات القومية للسياسات التعليمية فى إنجلترا، واقتراحاتها بشأن المنهج القومى ***National Curriculum*** والذى يستهدف معاونة الطلاب فى التعرف على توجهاتهم المستقبلية، ومشاركتهم فى تنمية المجتمع، وتشمل المقررات المدرسية المخصصة لهذا المنهج ٧٠% من وقت الدراسة بالمدارس الإنجليزية، وقد أعدت الإجراءات اللازمة

---

(١) رمضان أحمد عيد. مرجع سابق، ص ص١٤٣-١٤٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٤.

(3)Centeral Office of Information. Education Reform in Britain. A Paper of Reference Services Publications Prepared for the Foreign and Commonwealth Office. Op. Cit., p. 6.

لقيام مجلس الامتحانات المدرسية والتقويم بالإشراف على هذا المنهج ومنحه الشهادات الخاصة بذلك.

وفى عام ١٩٩٢م أنشأ مكتباً للرقابة على التعليم أو ما يسمى مكتب المعايير التربوية *The Office For Standards in Education (OFSTED)*، هذا إلى جانب تطبيق المنهج الوطنى والتقييم *The National Curriculum and Assessment* والذى تم الإشراف عليه من قبل هيئتين معينتين من قبل الحكومة وهما: مجلس المنهج الوطنى *The National Curriculum Council (NCC)*، ومجلس الامتحانات المدرسية والتقييم *School Examination and Assessment Council (SEAC)* على التوالى، وقد تم إدماجهما عام ١٩٩٣م بتشكيل منهج المدرسة وهيئة التقييم *The School Curriculum and Assessment Authority (SCAA)*.

وقد قام مجلس المنهج الوطنى بنصح المدارس بتعليم خمسة موضوعات دراسية غير إلزامية عبر مناهجهم وهى:

- المواطنة. *The Citizenship*
- تعليم لمستقبل مهنى. *Careers Education*
- الوعى الاقتصادى *Economic Awareness*
- تربية صحية *Health Education*
- تربية بيئية *Environmental Education*

ويرجع ذلك إلى حركة إصلاح التعليم فى إنجلترا، بالإضافة إلى أن الحكومة نفسها قلقة من المنهج الوطنى الذى يهمل سمات مهمة للتعليم الأخلاقى[١].

(١) إبراهيم عباس الزهيرى، مرجع سابق، ص ص٢١٨-٢١٩.

وبالإضافة إلى أن اتجاه السياسة التعليمية فى إنجلترا إلى تحقيق قومية التطـــوير، وإعداد المقررات الدراسية التى من شأنها تحقيق هذا الاتجاه، بغض النظر عن المقررات الدراسية التى تقوم إدارة المدارس الإنجليزية بإعدادها لطلابها، وهو ما يعنى أيضـــاً أن عملية اتخاذ القرار التربوى بشأن العمل الفنى والتنفيذى بالمدرسة الإنجليزية، تتواكب مع الاتجاه القومى للسياسة التعليمية(١).

وفى ضوء ما سبق يتضح اهتمام وزارة التعليم فى إنجلترا على تكوين مجـــالس تكون أكثر تمثيلاً للهيئات المهتمة بالتعليم ويكون الهدف منها تطوير المناهج المدرسية والامتحانات، وينصب اهتمام هذه المجالس على محتوى التعليم وتنظيمـــه، ولا يمتـــد اختصاصها إطلاقاً إلى النواحى الإدارية والتنفيذية. وقد قدمت هذه المجالس العديد من التقارير التى ساعدت على تطوير التعليم فى كل من إنجلترا وويلز.

٧- مفتشى جلالة الملكة ***Her Majesty's Inspectors***

يعود إنشاء هيئة مفتشى جلالة الملكة إلى عام ١٨٣٩م، حيث اختير أعضاؤها من قبل مجلس شورى الملك ***The Privy Council*** بناء على توصية مـــن مجلـــس الوزراء، وذلك لأنه لم يكن هناك وزارة مختصة بالتعليم فى ذلك الوقـــت، كمـــا أن السلطات التعليمية المحلية لم تظهر إلا بعد ستين عاماً(٢).

ويرأس هذه الهيئة كبير المفتشين العام ***Senior Chief Inspector*** ويساعده حوالى ستة مفتشين عموميين ***Chief Inspector***، ويختص كل واحد منهم بمجـــال واحد من المجالات الآتية:

- التعليم الابتدائى.
- التعليم الثانوى.

---

(١) رمضان أحمد عيد، مرجع سابق، ص ص ص١٤٤-١٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص ص٩٨.

- التعليم الممتد (الإضافى) غير المهنى.
- التعليم المهنى الممتد (الإضافى).
- تطوير التعليم.
- إعداد المعلم.

ويشكل مفتشى جلالة الملكة أكثر الهيئات أثراً على الوزير وعلى العملية التعليمية، كما تتم فى المدارس. والملكة هى التى تقوم بتعيينهم وليس الوزير، وهذا وضع تاريخى تقليدى، والفكرة فى ذلك ضمان حيادهم واستقلالهم عما يمكن أن تمارسه الوزارة من ضغوط، ويكون تعيينهم بناء على إعلان عام، وهم يأتون بصفة عامة من المشتغلين بمهنة التدريس.

وينقسم عمل هؤلاء المفتشين بين ثلاثة ميادين رئيسية وهى التفتيش على المدارس، والتشاور مع السلطات المحلية، وتمثيل الوزارة فى الشئون الإدارية على مستوى المناطق المحلية، وتقديم المشورة للوزارة، وذلك فيما يتعلق بأمور التعليم نظرياً وعملياً، ومسئولية المطبوعات التى تصدرها الوزارة.

ويتم اختيار أفراد هذه الهيئة من بين المعلمين والفئات الاجتماعية المختلفة، ويوجد مفتش رئيسى أعلى يرأس الهيئة، بالإضافة إلى سبعة مفتشين رئيسيين يقومون بتنسيق عمل المفتشين فى مجالات التعليم الابتدائى، والتعليم الثانوى، والامتحانات والتقييم، والاحتياجات التعليمية الخاصة، وغيرها[1]. وقد تمثلت الوظيفة الرئيسية لهذه الهيئة منذ إنشائها فى زيارة المدارس بكافة أنواعها، وتقديم تقرير عن حالة هذه

(١) نهلة عبد القادر هاشم. دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية فى مصر وإنجلترا. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٢، ص٢٥٠.

المدارس إلى وزير التعليم، كذلك ترفق هذه التقارير بنصائح تقدم للوزارة تختص بالمدارس التى تم زيارتها[1].

لذا يمكن القول بأن الوظيفة الرئيسية لهيئة مفتشى جلالة الملكة تتمثل فى النقاط التالية[2]:

- زيارة المدارس بشتى أنواعها، وتقديم تقاريرها- والتى تتصل دائماً برفع مستوى كفاءة التعليم فى المؤسسات التعليمية فيما عدا الجامعات- إلى وزير التعليم.
- يقوم المفتشون بتقديم المشورة المتخصصة والرأى إلى الوزارة، كما يضعون التوصيات والمقترحات الخاصة بتطوير التعليم، بالإضافة إلى قيامهم بتنظيم برامج التدريب أثناء الخدمة للمعلمين.
- يقوم المفتشون بتقديم النصيحة ومناقشة المشكلات اليومية التى تواجه العملية التعليمية فى المدارس مع السلطات التعليمية المحلية ومع القائمين على المدارس.
- زيارة المدارس وتقويم العمل المدرسى وتقديم التوجيه والإرشاد، والتأكد من مطابقة المبانى المدرسية وتجهيزاتها للمستويات التى تحددها الوزارة، وكتابة التقارير الشاملة عنها.

ويتضح مما سبق أن المفتشين يعملون كممثلين محليين للسلطة المركزية، وقد يكلفهم الوزير بالتفتيش على مدرسة ومجموعة مدارس بعينها سواء كانت عامة أو خاصة وكتابة تقرير عما أسفر عنه التفتيش للوزارة. ولا يقوم المفتشون بإصدار الأوامر للسلطات التعليمية المحلية أو المعلمين والاكتفاء بتقديم النصيحة ومناقشة المشاكل اليومية معهم.

---

(1)Department of Education and Science. The Educational System of England and Wales. London: Department of Education and Science, 1985, p. 14.

(2)D.E.S, Op. Cit., p.14

كما يتضح أن مسئوليات هيئة مفتشى جلالة الملكة تتضمن كل عناصر العملية التعليمية من طلاب ومستويات أكاديمية ومناهج وامتحانات ومبانى مدرسية وأجهزة ومعدات مدرسية، بالإضافة إلى العمل على تحقيق التوازن بين الأهداف التعليمية على المستوى المحلى والأهداف التعليمية على المستوى القومى.

ومن هذا المنطلق تهتم هيئة مفتشى جلالة الملكة بتطبيقات السياسة التعليمية والعمل على تحقيقها وتقديم المشورة بشأنها، ولعل من أكبر التقارير التى قدمتها الهيئة وتتعلق بصياغة السياسة التعليمية واتخاذ القرار بصددها، تلك التقارير التى قدمتها حول ما يلى:

- الورقة البيضاء للتعليم: إطار للتوسع عام ١٩٧٢م ***The White Paper Education: A frame Work for Expansion 1972***، حيث بدأت الدعوة إلى زيادة سنوات الإلزام لتصبح حتى سن ١٦ سنة، وظهرت تغييرات عديدة فى المناهج والمقررات الدراسية، وازداد عدد المدارس الشاملة ***Comprehensive Schools***، وأخيراً وضح اهتمام الآباء بما تقدمه لأبناءهم، مما أدى إلى قيام السلطات التعليمية المحلية ومجلس المدارس بدراسة هذه التغييرات وإعادة صياغة سياساتها التعليمية تلبية لهذه التقارير[١].
- تقرير الورقة البيضاء أو ما يسمى بمدارس أفضل ***The White Paper of Better Schools*** والتى صدرت عام ١٩٨٥م، حيث جاء فى هذه الورقة المحاور الأساسية التالية[٢]:
  - تأمين أقصى درجة من الوضوح فى الأهداف، وفى المحتوى الخاص بالمناهج.

(١) رمضان أحمد عيد، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٢) عبد الغنى عبود وآخرون. مرجع سابق، ص٣٤٥.

- إعادة صياغة وتعديل نظم الامتحانات، وتحسين سبل التقويم، حتى يمكن ترقية ونقل التلاميذ والطلاب على أسس صحيحة وموضوعية، مع تحديد الأهداف المتعلقة بالمناهج، ومدى ما حققه التلاميذ من هذه الأهداف.
- تحسين وزيادة كفاءة مهنة التعليم ووظائف المعلمين، وحسن توظيف القوة التدريسية.
- إعادة تنظيم إدارة المدارس وأجهزتها بكل فاعلية، وزيادة مساهمة الآباء فى العملية التعليمية فى بعض المدارس، وكذلك زيادة مساهمات العاملين- داخل المهنة وخارجها- فى العملية التعليمية.

وهكذا تقتصر وظيفة المفتش على النقد والتوجيه دون إصدار الأوامر للسلطات التعليمية المحلية أو المعلمين، كما أنهم يلتزمون بتقاليد معينة هى:

- أن تنتهى وظيفتهم بتقديم النقد، وعلى السلطات المسئولة عن المدارس دراسة هذا من ناحية أحقيته أم لا، وفى حالة ظهور أحقيته كان على هذه السلطات أن تتخذ ما تراه كفيلاً بإعادة الأمور إلى نصابها.
- غالباً ما يناقش المفتشون محتوى التقارير مع السلطات المدرسية قبل كتابتها كما تتسلم السلطات المدرسية نسخاً منها ويستطيع أى معلم أن يطلع على ما بها من نقد حتى تعطى له الفرصة للرد عليها.
- بعد كتابة هذه التقارير تصبح محل تقدير واحترام، فلا أحد يملك حق تغيير ما جاء بها ولو كان الوزير نفسه.

وجدير بالذكر أن المفتشين هم الذين يمثلون الوزارة فى كثير من المجالس الاستشارية واللجان الخاصة التى تبحث مشكلات التعليم وتنظيم المناهج والامتحانات، وهم لذلك فى وضع يسمح لهم بالتعرف على واقع العملية التعليمية فى المدارس والمشكلات التى تواجهها، وتقديم تقرير شامل عن ذلك للحكومة المركزية والتأثير على سياسة الوزارة.

وبصدور قانون التعليم لعام ١٩٩٢م *The Education Act 1992*، تغيرت الطريقة التى يتم من خلالها التفتيش على المدارس، فلقد كانت تتم بطريقة غير منتظمة عن طريق مفتشى جلالة الملكة، حيث تم استبدال هيئة مفتشى جلالة الملكة بمكتب المعايير التربوية ***Office For Standards in Education (OFSTED)*** الذى يتمتع باستقلالية عن وزارة التربية والمهارات، وتتلخص مهمته فى فحص ومراقبة المدارس والتفتيش عليها[١]، كما يقوم المكتب بإجراء عملية التقويم فى المدارس، فى ضوء مجموعة من المعايير، حيث يستخدم أفراد المكتب مجموعة من أدوات التقويم فى جمع المعلومات والبيانات عن جوانب العملية التعليمية، حيث يتم من خلالها تقدير مدى فاعلية العملية التعليمية. كما يقوم المكتب بتزويد فريق التفتيش بكتيب يعرض إطار التقويم، ويحتوى هذا الإطار على نظام العمل ومتطلبات ومعايير التقويم[٢].

وتعد التقارير التى يقدمها فريق التفتيش التابع لمكتب المعايير التربوية فى إنجلترا منذ عام ١٩٩٢م، بالإضافة إلى مجموعة التقارير الخاصة بالمدارس، بمثابة الآلية التى تستخدم للمحاسبة فى مجال التعليم قبل الجامعى[٣]، حيث تساعد هذه التقارير على تحديد جوانب القوة أو الضعف فى العملية التعليمية، بهدف تطوير وتحسين أداء المدارس لتحقيق النمو المتكامل للتلاميذ.

---

(1)T. A. O' Donoghue and C. A. Dimmock. School Restructuring, International Perspectives. London: Kogan Page, 1998, p. 30.

(٢) الجميل محمد عبد السميع شعلة. التقويم التربوى للمنظومة التربوية: اتجاهات وتطلعات. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٠، ص٤٥.

(3)Sally Thomas. "School Effectiveness and School Improvement". An International Journal of Research: Policy and Practice. Vol. 12, No. 3, September 2001, p. 286.

ويتضح مما سبق أن أعضاء مكتب المعايير التربوية، إنما يسهمون بطريقة مباشرة فى صنع القرار التربوى بإنجلترا على المستوى القومى، وذلك من خلال ما يقدمونه من تقارير نتيجة لزياراتهم الميدانية التى يقومون بها بالتفتيش على المدارس[1].

ثانياً: الإدارة التعليمية على المستوى الإقليمى:

مقدمة:

مرت إدارة الحكم المحلى فى بريطانيا بمراحل تاريخية عديدة حيث ارتبط تطور نظام الحكم المحلى فيها بتطور عملية التصنيع، فلقد صُحب عملية التصنيع انتقال السكان من الريف إلى المدن، مما أدى إلى تفاقم مشكلات الأمن والصحة والتعليم والإسكان. لذا لجأت الحكومة المركزية للبلاد إلى تفويض أوسع للهيئات المحلية المتخصصة لحل هذه المشكلات.

وينظم الحكم المحلى فى بريطانيا القانون الصادر فى عام ١٩٧٢م ***Local Government Act (1972)***، والذى بدأ تطبيقه عام ١٩٧٤م وقد أعطى هذا القانون مزيداً من الاهتمام بنظام الإدارة المحلية فى بريطانيا، لما استحدثه من تعديلات جوهرية فى إعادة تنظيم البنيان العام للوحدات المحلية البريطانية.

ويتسم نظام الحكم المحلى بالملامح التالية[2]:

---

(١) فريدة إبراهيم محمود رمضان. صنع القرار التعليمى فى مصر وإنجلترا: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية بكفر الشيخ- جامعة طنطا، ٢٠٠٥م، ص١٥٦.

(٢) راجع فى ذلك:

- كامل بربر. نظم الإدارة المحلية: دراسة مقارنة. الإسكندرية: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م، ص١٦.
- محمد محمد بدران. الحكم المحلى فى المملكة المتحدة: دراسة تحليلية. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩١م، ص ص٣٦١-٣٦٢.

- تمتع نظام الحكم المحلى بخصائص معينة وليدة التطورات والواقع الحالى الذى تعيشه البلاد، الأمر الذى جعل هذا النظام متميزاً كواحد من الأنماط الأساسية لنظم الحكم المحلى فى العالم.
- تأثير نظام الحكم المحلى الإنجليزى وانتشاره فى بعض دول العالم يعتبر أيضاً من الشواهد المهمة على إظهار هذه الأهمية.
- إن نظام الحكم المحلى فى إنجلترا هو أقرب النظم إلى الديمقراطية المحلية التى تتمثل فى إدارة المواطنين أنفسهم بأنفسهم ولأنفسهم.
- المكانة الإدارية التى تحظى بها وحدات الحكم المحلى فى النظام الإدارى الإنجليزى، فالوحدات المحلية فى بريطانيا تستخدم ما يقرب من ٢.٣٥ مليون موظف وعامل طبقاً لإحصاء عام ١٩٨٨م، فى حين أن الحكومة المركزية بوزاراتها وفروعها المختلفة تستخدم ما يقرب من ٦٠٠ ألف موظف وعامل، أضف إلى ذلك أن الوحدات المحلية تضطلع فيما بينها بتقديم ما يقرب من خمسين خدمة متنوعة للمواطنين وعلى رأس هذه الخدمات: التعليم والبوليس والنظافة والثقافة والرياضة والإسكان...إلخ، ولذلك ليس من المبالغة فى شئ أن يقال أن نظام الحكم المحلى فى بريطانيا يشمل المواطن برعايته من المهد إلى اللحد[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أجهزة الحكم المحلى الإنجليزية هيئات لها شخصيتها المستقلة، شكلت بمعاونة التاج الملكى وبقوانين خاصة حددت واجباتها وسلطاتها. لذا يتميز الحكم المحلى الإنجليزى بعدة خصائص عامة:

- ليس هناك تدرج رئاسى أو هرمى للسلطة يربط بين الحكومة المركزية والحكم المحلى، فكل وحدة محلية لها كيانها واختصاصاتها وسلطاتها المخولة لها.
- يقوم نظام الحكم المحلى على أساس الانتخاب وحرية التعبير عن الرأى.

---

(١) محمد محمد بدران. مرجع سابق، ص ٣٦٨.

- أن أساليب الرقابة التى تمارسها السلطة المركزية على السلطات المحلية يقررها البرلمان، وهى لا تعرقل المبادأة والابتكار وتضمن تحقيق الصالح العام وتقديم الخدمات المحلية.
- أن الحكومة المركزية تمارس أساليب الرقابة المخولة لها على السلطات المحلية عن طريق التفاوض والتشاور إيماناً منها بأنه لا يمكن تنفيذ قانون، أو سياسة محددة فى مجال الخدمات، إلا إذا كانت المجالس أو الرأى العام المحلى مستعداً أو مقتنعاً بأهميته وبالحاجة إليه.

- وحدات الحكم المحلى:

تتنوع أجهزة الحكم المحلى فى إنجلترا ولا نجد فيها وحدة النمط أو التنظيم كما هو الحال فى الدول المركزية مثل فرنسا وروسيا الاتحادية، كما أن السمة البارزة لنظام الحكم المحلى الإنجليزى أن وحداته يمكن أن ترقى إلى مستوى أعلى، كما يمكن أن تنفرد بالإشراف على المرافق المحلية فى منطقة معينة، وقد تشترك ثلاثة أنواع منها فى أداء الخدمات لسكان هذه المنطقة.

هذا وقد تم بموجب قانون الحكم المحلى لعام ١٩٧٢م، وكذلك قانون الحكم المحلى لعام ٢٠٠٠م، تقسيم أجهزة الحكم المحلى إلى الوحدات الرئيسة الآتية[1]:

- المقاطعات: ***Counties***

وهى وحدات الحكم المحلى التى تقوم على مساحة من الأرض ذات حدود جغرافية وضعت- فى معظم الحالات- منذ قرون مضت.

- مدينة فى مرتبة المقاطعة ***County Borough***

وهى مدينة كبرى كانت فى الأصل مدينة متوسطة اقتطعت من نظام المقاطعة وأصبحت مدينة كبيرة ووحدة محلية قائمة بذاتها، وهى تضطلع بمسئوليات الحكم المحلى كاملة ولا تتبعها وحدات أخرى أدنى منها.

---

(1)Great Britain. Local Government Act 2000. London: Department of Environment, 2000, p. 3.

- المركز أو المدينة ***Borough- Town***

وهى مدينة صغيرة من حيث انخفاض عدد السكان بها إذا قورنت بالمدينة فى مرتبة المقاطعة، وهى تنقسم لأغراض الانتخابات إلى أحياء ***Wards***.

- المراكز الحضرية والريفية ***Urban and Rural Districts***

وهى على التوالى المناطق الأكثر والأقل ازدحاماً بالسكان، ولكنها لا تدخل فى نطاق المدن الصغرى.

وتتعدد اختصاصات السلطات المحلية بحيث يتعذر بحثها بالتفصيل فى هذا العرض السريع لنظام الحكم فى إنجلترا، خاصة أن صلاحيات الوحدات المحلية تختلف باختلاف مستويات المجالس وميزانياتها، ويكفى أن نشير هنا إلى أن مجالس المدن الكبرى تتولى إنشاء وإدارة كل المرافق والخدمات التى تدخل فى نطاق اختصاص الوحدات المختلفة للحكم المحلى، ومن بينها على سبيل المثال، إدارة المؤسسات التعليمية بمراحلها الثلاث (حضانة وابتدائى وثانوى)، وإنشاء المستشفيات ورعاية الطفولة والأمومة، وغيرها. كذلك قد يتسع اختصاص مجلس المقاطعة بصفة عامة ليشمل الصحة والإسكان وتخطيط المدن ودور الحضانة ورياض الأطفال والتعليم بمراحله المختلفة.

ويتمثل المستوى الإقليمى فى إنجلترا فى المقاطعات، حيث تعتبر المقاطعة أكبر الوحدات المحلية فى النظام الإنجليزى، وقد استحدث قانون الحكم المحلى الصادر عام ١٩٧٢م، وتعديلاته بقانون الحكم المحلى الصادر عام ١٩٨٥م، وكذلك قانون

الحكم المحلى الصادر عام ٢٠٠٠م بإنجلترا التفرقة بين المقاطعات الإنجليزية الحضرية وغير الحضرية والمراكز والأحياء، وذلك على النحو التالى[١]:

- المقاطعات الحضرية: وعددها ست مقاطعات، وهى المقاطعات التى تضم عواصم حضرية كبرى وأطلق عليها ***Metropolitan Counties*** أى مقاطعات العواصم.
- المقاطعات غير الحضرية: وعددها ٣٩ مقاطعة وهى مقاطعات صغيرة الحجم نسبياً، لذا أطلق عليها ***Non – Metropolitan Counties***، أى المقاطعات خارج العواصم.

وقسم المشرع الإنجليزى أيضاً كلا النوعين من المقاطعات إلى مراكز وأحياء تضم:

- المراكز والأحياء الحضرية الكبرى والتى تقع فى العواصم.
- المراكز والأحياء الحضرية الصغيرة والتى تقع خارج العواصم.

وتتحدد مجموعات السياسيين على المستوى الإقليمى فى إنجلترا فى هيئات السلطة التعليمية المحلية ***Local Education Authorities*** والتى تنقسم إلى عدة تقسيمات جغرافية على النحو التالى[٢]:

---

(١) راجع فى ذلك:

- **Great Britain. Local Government act 1972. England: Department of Environment, 1972.**
- **Great Britain. Local Government Act 1985. England: Department of Environment, 1985.**
- **The Information Data Base on Education Systems in Europe, Structure of Local Government in England and Wales: Local Government Act 2000. Available Online at: http: www. eurdice org/ Eurybase/ Application/ Frameset? Country= UK, Language= VO, Retrievedon: 10/4/2005.**

(2)School Curriculum Development Committee. An Introduction to the Educational System of England and Wales. London: A Report from SCDO in New Comble House, 1987, p. 1

- ٢١ هيئة، منها هيئة واحدة فى العاصمة لندن ***The Inner London Education Authority***، وعشرون هيئة للأقسام الإدارية خارج لندن ***Outer London Boroughs***.
- ٢٦ هيئة للمناطق الحضارية ***Metropolitan Districts***
- ٤٠ هيئة للأقاليم المختلفة ***Counties***

وبذلك يكون العدد الإجمالى لهيئات السلطات التعليمية المحلية سبعة وتسعون هيئة تشمل التقسيم الجغرافى والإدارى لإنجلترا.

ولهذه الهيئات إسهام واضح ومباشر فى صياغة السياسة التعليمية الإنجليزية، بحكم طبيعة التنظيم الإدارى للتعليم فى إنجلترا والذى يتحدد فى عبارة "نظام قومى يدار محلياً"(١).

وأعضاء هذه الهيئات ينتخبون محلياً من المنظمات العامة، ومن أهم متطلبات العضوية حصولهم على شهادات أعلى من شهادة التعليم الثانوى ***GCE*** حيث تهتم هذه الهيئات بالخلفيات الثقافية والعلمية للأعضاء، فتقبل مثلاً شهادة المعلمين، وكذلك الدرجات العلمية المتخصصة، وتمثل هذه النوعية من الأعضاء المتوسط العام لهم، كما تؤكد هيئات السلطات التعليمية المحلية على كبر السن بحيث يكون المتوسط العمرى للعضو ٥٥ سنة، وتمثل النساء نسبة ١٢%، وإلى جانب كل ما سبق فإن الأعضاء يمكن أن يمثلوا من خلال الموظفين العامين، والمديرين والفلاحين والعمال حيث يشغل هؤلاء نسبة أكبر من نسبة عضوية كبار السن بصفة عامة(٢).

---

(١) رمضان أحمد عيد. مرجع سابق، ص ص١٠١-١٠٢.

(2)Keith Fenwick and Perter MC Bride. The Government of Education in Britain. Oxford: Martin Robertson, 1981, pp. 80-81.

وتعتبر السلطات التعليمية المحلية فى إنجلترا هيئات ممثلة للحكومة المركزية، وهى مسئولة عن كل ما يتعلق بالإقليم الذى يتبعها ورفاهيته بما فيها السياسة التعليمية.

- مجلس المقاطعة: ***County Council***

يتكون مجلس المقاطعة من نوعين من الأعضاء هما[1]:

- الأعضاء العاديين: ويتم انتخابهم من بين مواطنى المقاطعة عن طريق الاقتراع العام، ومدة العضوية ثلاث سنوات.
- الأعضاء الشيوخ: ويتولى الأعضاء العاديون بعد انتخابهم باختيار عدد مماثل لثلث عددهم من خارج المجلس، ممن تتوافر فيهم الكفاءات التى يحتاج إليها المجلس، ومدة عضوية الأعضاء الشيوخ ست سنوات ويجدد نصفهم بعد مضى ثلاث سنوات.

ويشترط فى الأفراد الذين يرغبون فى الترشيح لعضوية مجلس المقاطعة أن يكونوا مقيمين فيها أو من ممولى مجلسها، ويتراوح عدد أعضاء المجلس ما بين ١٦ إلى ٢٢ عضواً.

- الرئيس التنفيذى: ***Chief Executive***

يقوم مجلس المقاطعة بعد الانتهاء من عملية تكوينه باختيار أحد الأعضاء رئيساً له، واختيار نائباً للرئيس يتولى كافة صلاحيات رئيس مجلس المقاطعة فى حالة غيابه. ويتولى رئيس مجلس المقاطعة إدارة المناقشات التى تدور داخل جلسات المجلس، علماً بأن كافة جلسات هذا المجلس علنية، إلا فى بعض الأحيان قد يتطلب الأمر أن تكون إحدى الجلسات سرية[2].

---

(١) كامل بربر. مرجع سابق، ص ص٦٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٦.

مجلس التعليم بالمقاطعة *The Education County Council*

يوجد فى كل مقاطعة من مقاطعات إنجلترا وويلز مجلس تعليمى يدير شئون التعليم بالمقاطعة، ويشترط فى أعضاء هذا المجلس أن يكون لهم خبرات فى شئون التعليم وإدارته، ويرأس هذا المجلس مدير التعليم يسمى ***Chief Officer*** أو ***Director of Education***، ويساعده نائب مدير التعليم ***Deputy Director of Education***.

ويضم المجلس مجموعة من المستشارين ***Advisers***، وأعضاء الهيئة الإدارية ***Administrative Staff***، ومديرون يعملون من خلال مكاتب محلية بالإقليم أو المقاطعة تنتشر عبر المقاطعة، ويختلف عدد هؤلاء من مقاطعة إلى أخرى حسب حجمها ونوعية التعليم الموجود بها، ومن بين هؤلاء المديرون ما يلى[1]:

- مدير التخطيط والموارد ***Planning and Resources Manager***
- مدير التربية الاجتماعية ووقت الفراغ ***Community Education and Leisure Manager***
- مدير الاتصالات. ***Communications Manager***
- مدير تطوير التعليم. ***Education Development Manager***
- مدير دعم التعلم. ***Learning Support Manager***
- مدير التخطيط والمعلومات. ***Planning and Information Manager***
- مدير الخدمات المعاونة. ***Support Services Manager***
- مدير الفنون (الآداب) ***Arts Manager***

---

(1)The United Kingdom. Hampshire County Council, Education Department. England. Hampshire County, 2005, pp.3-4.

- مدير الرياضة والترفيه *Sport and Leisure Manager*
- مدير تكنولوجيا المعلومات *Information Technology Manager*
- مدير الخدمات النفسية. *Psychological Services Manager*
- مدير الخدمات المكتبية *Library Services Manager*
- مدير تنمية الموظفين *Staff Development Manager*

بالإضافة إلى مديرى مراحل التعليم المختلفة بالمقاطعة مثل: مدير تعليم ما قبل المدرسة، ومدير التعليم الابتدائى، ومدير التعليم الثانوى، ومدير التعليم الفنى، ومدير التعليم الممتد (الإضافى).

ومن مسئوليات وواجبات مدير التعليم بالمقاطعة ما يلى[1]:

- يشرف على الخدمات التعليمية التى يقدمها مجلس التعليم بالمقاطعة.
- يعتبر حلقة الاتصال بين كل من السلطة المحلية والمدارس من ناحية، وبين السلطة المحلية ووزارة التعليم والمهارات من ناحية أخرى.
- يعمل مستشاراً للجنة التعليم الموجودة بالمقاطعة.
- يعمل كموجه أول للمساعدين الذين يعملون معه.
- يتلقى التقارير التى ترفعها لجنة التعليم بالمقاطعة، ويقوم بمناقشتها فى جلسات مجلس التعليم بالمقاطعة.
- يعمل على وضع الاستراتيجيات الخاصة بإدارة وتمويل التعليم بالمقاطعة.

(1)Ibid. pp.5-9.

ويمكن استعراض بعض اختصاصات ومسئوليات مجلس التعليم بالمقاطعة فى النقاط التالية[1]:

- التحقق من أن جميع الأطفال الذين بلغوا سن الإلزام مقيدين بمدارس التعليم الإلزامى داخل المقاطعة والتأكد من انتظامهم فى الدراسة بهذه المدارس وذلك من خلال التأكد من توافر الأماكن المدرسية الكافية، مع وضع الخطط الخاصة بإنشاء مدارس جديدة.
- تحقيق المشاركة الفعالة مع أعضاء الأقسام التعليمية المختلفة داخل المقاطعة مثل: الخدمات الاجتماعية، وخدمات سيكولوجية التعلم، وخدمات التربية الخاصة.
- متابعة ومراقبة مدى انتظام المدارس داخل المقاطعة من حيث الوضع القانونى وتطبيق التعليمات الصادرة من هيئة مراقبة التعليم.
- التأكيد على جودة التعليم وإتاحة الفرص لجميع مدارس المقاطعة من حيث توزيع الخدمات التعليمية،وذلك من خلال دعم المشاركة المجتمعية مع العديد من الوكالات والهيئات داخل المقاطعة لتدعيم الجودة الشاملة فى التعليم والتدريس.

---

(١) راجع فى ذلك:

- **The United Kingdom. Survey County Council. What is the Role of the Local Education Authority? England: Survey County, 2005, pp. 2-3.**
- **The United Kingdom. Staffordshire County Council. Council Government and Democracy. England: Staffordshire County, 2005, pp. 5-6.**
- **The United Kingdom. Kent County Council. The Learning and Skills Council. England: Kent County, 2005, p. 6.**
- **The Wabs Assembly Government's Training and Education. About the Assembly, Available on Line at: http:// www. wale. gov. uk./ map/ mdex. Htm, Retricred on, 40/3/2005.**
- **The United Kingdom. Oxford Shire County Council The Education County Council. England: Oxford Shire County, 2005, p. 9**

- دفع رواتب المعلمين، وتوفير التمويل اللازم للمدارس.
- العمل على جذب انتباه المواطنين والحصول على دعمهم للخدمات التعليمية المقدمة عبر شبكات الإنترنت بالمقاطعة والتى تعمل على إثراء العملية التعليمية من خلال مراكز الكمبيوتر التعليمية الموجودة فى المدارس.
- تزويد المدارس بالكتب الثقافية، والتوسع فى إنشاء المكتبات، والتوسع فى الخدمات الثقافية بها، حيث يبلغ عدد الكتب التى قدمها مجلس التعليم بإحدى المقاطعات حوالى ثمانية مليون كتاب، بالإضافة إلى العديد من الأشرطة السمعية والبصرية وكافة عناصر وأدوات المعرفة الأخرى.
- العمل على توصيل الخدمات التثقيفية والمعرفية إلى المناطق الريفية البعيدة من خلال: المكتبات المتنقلة للمناطق الريفية، وخدمات المركبات التى تزود الناس بالمعرفة فى أماكنهم البعيدة أو أولئك الذين لم يستطيعوا الحضور إلى مكتباتهم المحلية الموجودة بالمقاطعة.
- العمل على تحسين وتطوير التعليم فى مراحله المختلفة والعمل على مراقبة جودة التعليم.
- التخطيط من أجل تحقيق الجودة الشاملة للتعليم بصفة عامة والتعليم الفنى بصفة خاصة وإتاحة الفرصة للتدريب لكل فنى.
- تقديم الاستشارات الفنية للمدارس وتوجيه النصح لمساعدتها على الارتقاء بمستواها من خلال العمل على تحسين جودة التعليم وتطوير الإدارة التربوية بها.
- التأكد من توافر الشروط الصحية والتربية الأمانية بالمدارس.
- وضع استراتيجية خاصة للتعليم مدى الحياة، وتشجيع الالتحاق بالتعليم مدى الحياة وتقديم كافة التسهيلات من أجل تدعيم هذا النوع من التعليم.
- دعم التنمية الثقافية والاهتمام بتعليم الكبار داخل المقاطعة.

لجنة التعليم بالمقاطعة ***Education Committee***

نص قانون بتلر ***Butler Act*** على أن تكون الغالبية العظمى من أعضاء لجنة التعليم من أعضاء المجلس المحلى، كما نص على ضرورة أن تضم اللجنة أعضاءً من ذوى الخبرة المباشرة بالتعليم وبعض الشخصيات المحلية من ذوى الدراية بالأوضاع التعليمية فى المقاطعة أو المنطقة التى تعمل اللجنة فى نطاقها، وتقوم اللجنة بدورها بتشكيل عدد من اللجان الفرعية تختص كل منها بمرحلة تعليمية أو مشكلة تربوية معينة، على أن تقوم لجنة التعليم الأساسية بوضع أسس اختيار أعضاء اللجنة الفرعية.

وقد نص قانون التعليم الصادر عام ١٩٩٦م ***The Education Act 1996*** على قيام السلطات التعليمية المحلية بتعيين ممثلين للكنيسة الإنجليزية والكنيسة الكاثوليكية الرومانية فى لجان التعليم المحلية(١).

كما نص قانون التعليم الصادر عام ١٩٩٨م ***The Education Act 1998*** على أن تتضمن لجان التعليم ممثلين لأولياء أمور التلاميذ، بهدف مشاركتهم فى صناعة القرار التعليمى، ومتابعة العملية التعليمية بأنفسهم(٢).

لذا تشكل لجنة التعليم من قبل السلطات التعليمية المحلية- بمقتضى التشريعات التعليمية- ويرأس هذه اللجنة مدير للتعليم يسمى ***Chief Education Officer***، وينتخب أعضاء هذه اللجان بحيث يكون نصف الأعضاء من السلطات التعليمية المحلية، والنصف الآخر ممن لديهم اهتمامات تربوية وتخصصات علمية ومعرفية، وتتحدد مهمة هذه اللجنة فى الإشراف على تنفيذ السياسة التعليمية ومتابعة هذا التنفيذ على المستوى المحلى(٣).

---

(1)The Department for Education and Skills. The Education Act 1996, Section 499. England: DFES, 1996.

(2)The Department for Education and Skills, The School Standards and From Work Act 1998, England: OFES, 1998.

(3)D.E.S. Op. Cit., p. 10.

وفى ضوء ما سبق يتضح أن هناك مشاركة شعبية فى إدارة التعليم، وإتاحة الفرصة للاهتمامات العامة بممارسة دورها فى تلبية احتياجات ومتطلبات العمل التربوى على المستوى الإقليمى فى إنجلترا.

وتمارس اللجان التعليمية تأثير غير مباشر فى صياغة السياسة التعليمية وإتخاذ القرار على المستوى القومى، الأمر الذى يتطلب من اللجان ضرورة التعرف على جماعات الضغط ***Pressure Groups*** فى المنظمات والهيئات التعليمية وغيرها، والتى يمكن من خلالها أن يكون لهذه اللجان التعليمية وسائل اتصال بينها وبين هيئات صياغة السياسة التعليمية واتخاذ القرار على المستوى القومى، مما يحقق لها فى النهاية خدمة أغراضها التعليمية(١).

أما عن التأثير المباشر للجان التعليمية فى إنجلترا على المستوى الإقليمى، فيتم من خلال تعاونها مع مجموعات الإداريين والمنفذين على المستوى المحلى وذلك تحقيقاً للمقولة التى تؤكد أهمية أن يكون النظام التعليمى معبراً عن "رغبات المستهلك" ***Consumer Wishes*** فى البيئة المحلية، وهو ما عبر عنه قانون التعليم الصادر عام ١٩٨١م، والذى أعطى للمنظمات والهيئات المجتمعية فى هذه البيئات تأثير وارتباط مباشر بعملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمستويات التعليمية المرغوب فيها سواء على المستوى الإقليمى أو المحلى(٢).

وتتمثل مجموعات المنفذين على المستوى الإقليمى فى إنجلترا فى مجالس المديرين ***Boards Managers***، وهى مجالس أو هيئات معينة من قبل السلطات التعليمية المحلية، وتقوم- بناء على دعوة من هذه السلطات- بتقديم إرشاداتها وتوجيهاتها فى

(١) رمضان أحمد عيد، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٤.

أمور محددة تتعلق بحسن سير العملية التعليمية بالمدارس، كما تقوم بإدارة المدارس، والأنشطة التعليمية بها للتشاور مع نظار المدرسة وموافقتهم.

لذا يمكن القول بأن مجموعات المنفذين على المستوى الإقليمى فى إنجلتراً، هى هيئات استشارية فنية ليس لها حق اتخاذ القرار بطريقة منفردة دون الحصول على موافقة إدارة المدرسة، فهى لا تملك حق توجيه ناظر المدرسة والمعلمين الأوائل، أو أن تتدخل فى إعداد المناهج المدرسية، وسياسات إقرارها، وإنما هى تقدم مشورتها وإرشاداتها عندما يطلب منها ذلك فقط(١).

ولعل تفسر دور مجالس المديرين فى إنجلترا، بحكم أنها تمثل مجموعات المنفذين على المستوى الإقليمى، على أنه دور استشارى فقط، يتأتى من خلال أنها لا تستند إلى إجراءات أو ترتيبات قانونية فى اتصالها بالإدارة المدرسية.وفى ضوء ما سبق يمكن حصر المسئوليات والواجبات التى تقوم بها لجنة التعليم فى إنجلترا من خلال النقاط التالية(٢):

- مساعدة السلطات المحلية فى جمع البيانات والمعلومات والإحصاءات التعليمية فى المراحل التعليمية المختلفة وعرضها على مجالس التعليم بالمقاطعات.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤٥

(٢) راجع فى ذلك:

- The United Kingdom. Staffordshire Council. Education Committee: Specific Functions. England: Staffordshire County, 2005, p. 1
- The United Kingdom. Surry County Council. The Role of the Local Committee. England: Elbridge Local Committee, 2005, p. 3.
- The United Kingdom. Surry County Council the Purpose of Education Committee. England: Guilford Local Committee, 2005, p. 2.

- فحص الشكاوى والالتماسات المقدمة من أولياء الأمور أو غيرهم المتعلقة بالشئون التعليمية.
- التأكد من وصول الوجبات الغذائية للتلاميذ داخل مدارسهم.
- العمل على تأكيد ضمان جودة المدارس من الناحية التدريسية والناحية الإدارية والتوجيهية.
- التأكد من ضمان حصول المدارس على المساعدات المالية والمادية المعاونة دون التدخل فى شئونها الداخلية.
- رفع التقارير وما تسفر عنه التحقيقات إلى مجلس التعليم بالمقاطعة والذى يقوم بدوره بعد فحصها ومناقشتها برفعها إلى وزارة التعليم والمهارات (السلطة المركزية)، وغيرها من الجهات الأخرى مثل الهيئات التشريعية، ولجان الفحص والتدقيق.
- تدعيم المشاركة المجتمعية الفعالة من خلال العمل مع المجالس التعليمية المحلية والتعاون الفعال مع الهيئات الأخرى ذات الاهتمام بشئون التعليم.
- دعم الخدمات التعليمية على مستوى المقاطعة، وتقديم التسهيلات التى تسهم فى حسن سير الأداء المدرسى.
- الإسهام فى وضع الخطط الاستراتيجية للخدمات التعليمية على المستوى الإقليمى.
- تقرير الخدمات التعليمية المحلية، والميزانية الخاصة بها،وتقديم المعلومات الكافية للإنفاق المالى على المبانى المدرسية.

وفى ضوء العرض السابق يمكن حصر المسئوليات التعليمية للسلطات المحلية فى النقاط التالية:

- مراعاة أن ينشأ فى كل منطقة العدد المناسب والحجم المناسب من المدارس، والتأكد من استيفائها للمسئوليات التى تحددها السلطة التعليمية المركزية.
- تعيين المعلمين بالمدارس ودفع مرتباتهم، وتمويل كليات إعداد المعلمين.

- أن تتأكد من إطلاع الآباء بمسئولياتهم نحو انتظام أبنائهم فى المدرسة.
- تحديد حاجات التلاميذ المعوقين بدنياً أو عقلياً وحصولهم على التربية العلاجية الخاصة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لكى يتلقوا تعليماً خاصاً فى مدارس تنشأ لهذا الغرض، وأن تقوم السلطات التعليمية المحلية بدفع الإعانات الضرورية لبعض المؤسسات التربوية التى تتطوع للقيام بهذا العمل.
- توفير التغذية المدرسية، والتفتيش الطبى على المدارس، وتوفير الخدمات الطبية المجانية، وإقامة وسائل الترفيه الضرورية.
- تيسير المواصلات الضرورية للتلاميذ، أو دفع ما يقابلها عندما تستدعى الظروف ذلك.

كما يتضح من العرض السابق أن المجالس المحلية ليست إلا هيئات منتخبة تمثل دافعى الضرائب تقوم بإدارة الخدمات المختلفة بأنواعها على المستوى المحلى، ولا يقتصر عملها على تقديم الخدمات التعليمية. هذا بالإضافة إلى أن أعضاءها ليسوا دائماً من ذوى الخبرة بالتعليم أو المتخصصين فيه، لذلك نص قانون بتلر ***Butler Act*** الصادر عام ١٩٤٤م، على أن تقوم كل سلطة تعليمية محلية بتشكيل لجنة للتعليم تساعد المجلس المحلى على أداء مسئولياته الخاصة بالتعليم على درجة عالية من الكفاءة، ولا تستطيع أية سلطة تعليمية محلية تشكيل سياستها التعليمية دون الرجوع إلى ما تقدمه لجنتها التعليمية من تقارير.

ثالثاً: الإدارة التعليمية على المستوى المحلى:

تتميز الإدارة المحلية فى إنجلترا بأنها إدارة قريبة من المواطنين ونابعة من صميم الشعب الإنجليزى، وإن قربها من المواطنين يجعلها أقدر على إدراك طبيعة الظروف والحاجات والطموحات المحلية، كما يمنحها دعماً ضرورياً لحشد الطاقات وتعبئة الموارد ويهيئ لها فرص النجاح فى تنفيذ السياسات القومية لتصبح واقعاً ملموساً يحقق تطلعات الجماهير. ومن ثم تعتبر الإدارة المحلية بمثابة قناة تنقل مشكلات المجتمع

وحاجاته من جانب، وتعيد إلى هذا المجتمع حل هذه المشكلات وأساليب الوفاء بالحاجات من جانب آخر، ولأن الإدارة المحلية نابعة من صميم الشعب الإنجليزى فهى وحدها التى تستطيع تأكد وحدة هذا المجتمع[١].

ويتميز الحكم المحلى فى إنجلترا بالخصائص التالية[٢]:

- اعتماد المجالس المحلية على الانتخاب فى اختيار أعضاءها، فغالبية المجالس المحلية تقوم على أساس اختيار المواطنين المحليين لمن يمثلونهم فى تلك المجالس فى انتخابات دورية، ويتفرع من هذه المجالس مجموعة من المجالس المتخصصة مثل: مجلس التعليم، مجلس الإسكان، مجلس المالية.. إلخ.
- المجلس المحلى شخص قانونى متعدد الأغراض، يقوم بتقديم خدمات محلية متنوعة تعهد بها قوانين الإدارة المحلية إليه ومن بينها التعليم والثقافة.
- المجلس المحلى شخص قانونى معنى بتقديم الخدمات المحلية فى نطاق إقليمى محدد لا يتعداه إلى غيره من المناطق، حيث أن اختصاص المجلس المحلى محدد بإقليم إدارى معين وفق الحدود الجغرافية للمدن والأقاليم.
- عدم الخضوع الرئاسى فيما بين الوحدات المحلية، حيث أن لكل مجلس محلى اختصاصاته المحددة فى التشريعات الصادرة عن البرلمان، الأمر الذى يوضح استقلالية المحليات الإنجليزية وعدم خضوعها للرقابة المستمرة والتدخل المستمر.
- للمجالس المحلية سلطة فرض الضرائب والرسوم المحلية دون حاجة للرجوع إلى البرلمان، وهذه الموارد الضريبية تساعد السلطات المحلية على استقلالها عن السلطات المركزية.

---

(١) خالد سمارة الزغبى. التمويل المحلى للوحدات الإدارية المحلية: دراسة مقارنة المملكة المتحدة، فرنسا، يوغسلافيا، مصر والأردن. عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية: إدارة البحث والدراسات، ١٩٩٥م، ص٥.

(٢) صلاح صادق. الحكم المحلى فى إنجلترا: موسوعة الحكم المحلى. الجزء الثانى. عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٧م، ص ص٢٦٤-٢٦٨.

- يعتبر نظام التجديد الجزئى لعضوية المجالس المحلية، علامة أخرى تميز هذا النظام عن غيره من الأنظمة المحلية، فعلى الرغم من أن عضوية هذه المجالس تتحدد بمدة زمنية، وأن كل الأعضاء يتم انتخابهم بمعرفة المواطنين، إلا أن فكرة استمرار تطعيم المجالس المحلية بعناصره جديدة تعكس تطور الرأى المحلى فى الوقت الذى يتحتم فيه الحفاظ على مبدأ استدامة العمل والعناصر التى اكتسبت خبرة فى كل مجلس، إلا أنه أخذ بنظام التجديد الجزئى حيث يعتزل العضوية كل عام نسبة معينة يحل محلها عناصر جديدة تعمل جنباً إلى جنب مع الأعضاء المتميزين.

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن نظام الحكم المحلى فى إنجلترا يقدم نوعين من المشاركة هما:

- المشاركة فى التعبير عن وجهة نظر الجماهير المحلية.
- المشاركة فى التقديم الفعلى للخدمات المتنوعة.
- مراعاة وجهة نظر المواطنين المحليين وجماعات الضغوط المحلية، فى السياسات المحلية: مثل السياسة التعليمية، والسياسة السكانية، ... إلخ.

المجلس المحلى للمدينة/ الحى ***Borough Council***

يمثل المجلس المحلى للمدينة أو الحى أحد أشكال إدارة الحكم المحلى بإنجلترا، ويتكون المجلس من أعضاء عاديين منتخبين لمدة ثلاث سنوات على أن يجرى تجديد ثلث الأعضاء كل عام، أى يتم تجديد عضوية كل أعضاء المجلس خلال ثلاث سنوات. وتختلف مجالس السلطات المحلية باختلاف حجم المدينة من حيث المساحة الجغرافية وتعداد السكان بها، وتتم عملية انتخاب أعضاء المجلس المحلى للمدينة أو الحى بطريقة الاقتراع السرى، ويشترط القانون الإنجليزى على ألا يقل سن العضو المرشح عن ٢١ سنة[١].

(١) كامل بربر. مرجع سابق، ص ٦٧.

رئيس المجلس المحلى للمدينة

The Leader of Borough Council

يختار أعضاء المجلس المحلى للمدينة أحد الأعضاء لرئاسة المجلس لمدة سنة قابلة للتجديد، من منطلق أن هذا الإجراء يدعم جماعية القيادة فى المجلس المحلى، حيث لا يتمتع رئيس المجلس المحلى للمدينة إلا بسلطات قانونية ضئيلة للغاية[1].

ويختص رئيس المجلس المحلى للمدينة بما يلى[2]:

- إدارة الاجتماعات والمشاركة فى لجان المجلس المختلفة.
- تمثيل المجلس فى علاقته مع الحكومة المركزية، والجهات الأخرى.
- تمثيل المواطنين المحليين، وليس ممثلاً للحكومة المركزية.

ويشترط فى رئيس المجلس المحلى للمدينة أن يجمد نشاطه الحزبى والتفرغ لمهام المجلس المحلى.

ويسير العمل فى المجالس المحلية على نظام اللجان، ولكل عضو من أعضاء المجلس الحق فى أن ينضم إلى لجنة أو أكثر بالإضافة إلى الأعضاء المختارين، وقد يكون إنشاء بعض هذه اللجان إجبارياً بحكم القانون مثل لجنة التعليم والصحة، وقد تنشأ بعض اللجان لغرض معين ويصير حلها بعد انتهاء الغرض الذى تكونت من أجله، وقد يفوض المجلس لجانه فى كثير من الأعمال، ولكن يحتفظ أعضاء المجلس بحق وضع السياسة العامة واتخاذ القرارات الهامة.

---

(١) محمد محمد بدران. مرجع سابق، ص ٤٥٩.

(2)The United Kingdom. Ashford Borough Council, Responsibilities of the Leader of the Borough Council. England: Ashford Borough Council, 2005, pp. 1-2.

وتتعدد اختصاصات السلطات المحلية بحيث يتعذر بحثها بالتفصيل فى هذا العرض السريع لنظام الحكم المحلى فى إنجلترا، خاصة أن صلاحيات الوحدات المحلية تختلف باختلاف مستويات المجالس وميزانياتها. ويكفى أن نشير هنا إلى أن مجالس المدن الكبرى تتولى إنشاء وإدارة كل المرافق والخدمات التى تدخل فى نطاق اختصاصات الوحدات المختلفة المحلية للحكم المحلى ومن بينها، على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، إدارة مرفق التعليم بمراحله المختلفة (حضانة وابتدائى وثانوى)، وإنشاء المستشفيات ورعاية الطفولة والأمومة، وغيرها.

مجلس التعليم بالمدينة ***Borough Education Council***

يشكل مجلس التعليم بالمدينة على غرار تكوين مجلس التعليم بالمقاطعة، ويرأس هذا المجلس مدير التعليم المحلى ***Director of Education***، ويعاونه نائب مدير التعليم بالمدينة ***Deputy Director of Education***، ومجموعة من المستشارين المحليين ***Local Counselors***، وممثلى الكنائس الإنجليزية المهتمين بشئون التعليم[1].

ويرأس مدير التعليم عدداً من المديرين المساعدين والتنفذيين والموظفين الكتابيين، ويختلف عدد هؤلاء من مدينة إلى أخرى تبعاً لمساحتها وحجم السكان والخدمات التعليمية بها. ويضم مكتب المدير عدة إدارات فرعية: التعليم الابتدائى والثانوى، الخدمات الخاصة، والتعليم العالى غير الجامعى. ووظيفة المدير استشارية بحتة إذ عليه أن يعد التقارير ويقدم وجهة النظر المهنية للجنة التعليم المحلية وما ينبثق عنها من لجان فرعية. هذا بالإضافة إلى قيامه بوظائف التنسيق بين السلطة المحلية والمدارس من ناحية، وبين السلطة المحلية والسلطة التعليمية المركزية.

---

(1)The United Kingdom. The London Borough of Departments: Education, Arts, and Library, England, 2005, p. 2-7.

وينقسم مجلس التعليم بالمدينة إلى مجموعة من الأقسام الفرعية تقوم فى مجملها بتقديم الخدمات التعليمية على المستوى المحلى للمدينة، ومن أهم هذه الأقسام ما يلى[1]:

- قسم رعاية الطفل والسنوات المبكرة

Early Years and Childcare Division

- قسم التعليم الابتدائى والثانوى.

Primary and Secondary Education Division

- قسم الخدمات الثقافية والتعليمية.

Learning and Cultural Services Division

- قسم المراقبة الاجتماعية والخدمات الاستشارية.

Community Inspection and Advisory Services

- قسم الخدمات السياسية والإدارية.

Policy and Management Services Division

- قسم المصادر البشرية. ***Human Resources Division***
- قسم التربية الخاصة. ***Special Education Division***

ويمكن استعراض اختصاصات مجلس التعليم المحلى بالمدينة فى النقاط التالية:

- يقوم المجلس برسم سياسة عامة تحدد إجراءات القبول بالمراحل التعليمية الثلاث (دور الحضانة– التعليم الابتدائى– التعليم الثانوى).
- العمل على تقديم الفرص المتعددة لتنمية وتطوير أساليب الالتحاق بالتعليم المدرسى والتعليم مدى الحياة ونشر الثقافة عبر أنحاء المدينة.
- مساعدة المدارس الواقعة فى نطاق المدينة لبلوغ أعلى مستوى من حيث الجودة العالية.

---

(1)The United Kingdom. Ashford Borough Council. Learning Skills Council. England: Kent, Ashford, 2005, p. 1-3.

- العمل على توسيع المشاركة المجتمعية من خلال المنظمات العامة والخاصة وأولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلى للمدينة، الأمر الذى يساعد على المشاركة الشعبية فى إدارة التعليم، وإتاحة الفرصة للاهتمامات العامة بممارسة دورها فى تلبية متطلبات واحتياجات العمل التربوى على المستوى المحلى للمدينة.
- زيارة المدارس وتقديم الإرشادات التربوية للمعلمين، وانتقاد الأوضاع التعليمية بالمدارس، وتقديم المقترحات التى تسهم فى تحسين كفاءة هذه المدارس، مثل تقديم النصائح والإرشادات المتعلقة بالمناهج وطرق التدريس.
- التوسع فى إنشاء المدارس العامة ومدارس التربية الخاصة وفق احتياجات المجتمع المحلى من هذه النوعية من المدارس.

وحتى لا يكون هناك تعارض بين السلطات التعليمية المحلية بعضها البعض، ومع الخط العام للدولة، فإن السلطات التعليمية المحلية تعمل- من خلال التنظيمات القانونية للتعليم- فى ضوء اللوائح والقرارات التى يصدرها وزير التعليم فى إنجلترا.

فالإدارة المحلية للتعليم هى المسئولة إدارياً وفنياً عن التعليم فى المدينة أو المقاطعة سواء فى المدارس أو الكليات المتوسطة، واختيار المعلمين وتدريبهم، ودفع مرتباتهم، بالإضافة إلى توفير المبانى التعليمية، والمواد الخام اللازمة للعملية التعليمية، والأدوات والأجهزة اللازمة، والوقوف بجانب أطراف العملية التعليمية وإدارتها، بالتوجيه والإرشاد.

وإلى جانب هذه الوظائف الهامة للإدارة التعليمية المحلية، فإنها- من خلال مؤسساتها القومية وأعضائها المنتخبين أو المعينين- يساهمون فى تبادل الأفكار والخبرات التعليمية، سواء على المستوى القومى أو الإقليمى، إضافة على مساهمتهم فى تطوير السياسة القومية للتعليم[1].

---

(١) عبد الغى عبود وآخرون، مرجع سابق، ص ص٣٤٧.

كما أن الإدارة التعليمية اليومية والفعلية لكل قطاع من القطاعات التعليمية المحلية، تقع تحت مسئولية مدير التعليم، الذى يمكنه بدوره– أن يختار له معاوناً– أو نائباً– إضافة إلى بعض الفنيين والإداريين، لمعاونته فى إدارة المكتب، كما أنه من الطبيعى أن يكون ضمن أعضاء هذا المكتب التعليمى: موجهو المواد ***Her Majesty's Inspectorate (HMI)***، والموجهون المحليون، حتى يمكن للمكتب أن يمارس سلطة حقيقية محلية على التعليم، بتقديم التوصيات والمقترحات الفنية، والإشراف الإدارى[1].

رابعاً: الإدارة التعليمية على المستوى المدرسى:

لا تتدخل هيئات المديرين والحكام فى تنظيم العمل المدرسى اليومى أو فى شئون المناهج وطرق التدريس، فتلك أمور يختص بها المعلمون ألأوائل والمعلمون، ولا زالت مكانة ناظر المدرسة ودوره الاستقلالى فى إدارة شئون مدرسته من المعالم المميزة للتعليم فى إنجلترا. وتنبع حريات الناظر وسلطاته من تقاليد القرن التاسع عشر حين كانت للناظر سلطة تعيين المعلمين ومساعدى النظار وتحديد مرتباتهم وإتخاذ قرارات الاستغناء عنهم، كما كانت له سلطة تطوير المناهج. هذا بالإضافة إلى ما أقامه الناظر من علاقات وثيقة بأولياء أمور التلاميذ وبعض الشخصيات القيادية فى المجتمع المحلى للمدرسة.

ويوجد بكل مدرسة مجلس إدارة المدرسة، حيث أن لكل مدرسة شخصيتها المتميزة ومكانها المحدد فى البناء العام للمؤسسات الاجتماعية الأخرى، فالمدرسة الإنجليزية لا يمكن النظر إليها على أنها مجرد جزء من نظام عام للتعليم أو أداة تحركها السلطات التعليمية لتنفيذ السياسة التعليمية القومية أو المحلية. ولكى تحتفظ كل مدرسة بشخصيتها الفريدة واستقلالها فى إدارة شئونها يتولى إدارة المدرسة مجلس إدارة المدرسة، والهيئات الإدارية المعاونة، وهو مجلس منتخب يمثل أعضاؤه البيئة المحلية.

---

(١) المرجع السابق، ص٣٤٦.

مجلس إدارة المدرسة:

يتكون هذا المجلس من ناظر المدرسة، وممثلين عن المعلمين وأحياناً طالب أو أكثر، ومنذ عام ١٩٨٥م يضم هذا المجلس ممثلين عن الآباء، وتقوم السلطات التعليمية المحلية ومديرى التعليم بالمحليات المختلفة بتعيين نظار المدرسة، بينما يقوم ناظر المدرسة ومديرى التعليم بتعيين هيئة التدريس وغيرهم من العاملين بالمدرسة[١].

ويقوم مجلس إدارة المدرسة بإعداد وثائق إرشادية تشرح للآباء نوعيات التعليم المتاحة بالمدارس وإجراءات القبول بالتعليم الابتدائى والثانوى، ومن أهم الموضوعات التى يجب أن تتناولها الوثائق الإرشادية لكل مدرسة ما يلى[٢]:

- المناهج الدراسية.
- ترتيبات العمل للمواد الاختيارية.
- سياسة المقررات الدراسية.

ويتضح مما سبق أن التوجهات العامة للسياسة التعليمية فى إنجلترا تأخذ بمفهوم مشاركة الإدارة المدرسية فى صياغة السياسة التعليمية،واستقلالية هذه الإدارة فى تنفيذها، وكذلك الاهتمام برغبات الآباء فى نوعيات التعليم لأبنائهم.

وقد أكد قانون التعليم الصادر عام ١٩٨٦م ***The Education Act 1986*** على أهمية التمثيل المتكافئ بين الآباء والمعلمين المنتخبين،والإداريين المعنيين من قبل السلطات التعليمية المحلية، وذلك حماية لحقوق المدرسين الأوائل والمدرسين[٣].

---

(١) رمضان أحمد عيد، مرجع سابق، ص١٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص ص١٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٦

ويتوقف تكوين مجلس إدارة المدرسة تبعاً لنوعية المدرسة وحجمها حيث حدد قانون التعليم لعام ١٩٨٦م *The Education Act 1986* بأن[١]:

- المدارس التى يقل عدد تلاميذها عن ١٠٠ طالب، يتكون مجلس إدارتها على النحو التالى:
  - ناظر المدرسة.
  - عدد اثنين من الآباء.
  - عدد اثنين من أعضاء سلطة التعليم المحلية.
  - مدرس واحد من المدرسين العاملين بالمدرسة.
  - عدد ثلاثة من الأعضاء المعينين (وبالمدارس المدارة تطوعياً يوجد عدد اثنين من الأعضاء المؤسسين وعضو واحد معين).
- المدارس التى يتراوح عدد تلاميذها من ٩٩: ٢٩٩ طالب يتكون مجلس إدارتها على النحو التالى:
  - ناظر المدرسة.
  - عدد ثلاثة أعضاء من الآباء.
  - عدد ثلاثة أعضاء من سلطة التعليم المحلية.
  - مدرس واحد من المدرسين العاملين بالمدرسة.
  - عدد خمسة من الأعضاء المعينين (فى المدارس المدارة تطوعياً، يكون بها عدد أربعة من الأعضاء المؤسسين، وعضو واحد معين).
- المدارس التى يتراوح عدد تلاميذها من ٢٩٩: ٥٩٩ طالب يتكون مجلس إدارتها على النحو التالى:

---

(١) راجع فى ذلك:

- E. C. Wragg and J. A. Partington. A Handbook Governors. London: Rout ledge, 1989, pp. 20-21.

- فريدة إبراهيم محمود رمضان، مرجع سابق، ص ص١٧٠-١٧١.

- ناظر المدرسة.
- عدد أربعة أعضاء من الآباء.
- عدد أربعة أعضاء من سلطة التعليم المحلية.
- عدد اثنين من المدرسين العاملين بالمدرسة.
- عدد خمسة من الأعضاء المعينين (فى المدارس المدارة تطوعياً، يكون بها عـــدد أربعة أعضاء من الأعضاء المؤسسين، وعضو واحد معين).

• المدارس التى يزيد عدد تلاميذها عن ٥٩٩ طالب يتكون مجلس إدارتها على النحو التالى:

- ناظر المدرسة.
- عدد خمسة أعضاء من الآباء.
- عدد خمسة أعضاء من سلطة التعليم المحلية.
- عدد اثنين من المدرسين العاملين بالمدرسة.
- عدد ستة أعضاء من الأعضاء المعينين (فى المدارس المدارة تطوعياً، يكون بها عدد أربعة أعضاء من الأعضاء المؤسسين، وعضوين معينين)

ويضطلع مجلس إدارة المدرسة بالعديد من المهام والاختصاصات والتى من أهمها ما يلى[1]:

- تحديد رؤية استراتيجية للمدرسة، والمساعدة فى تحقيق الاستراتيجية التى تعمل بها المدرسة فى الإصلاح، حتى يتسنى لطلابها تحقيق التعلم الفعال.

---

(١) راجع فى ذلك:

- T. Brighouse and D. Woods. How to Improve Your School? London: MPG Books, 1999, p. 153.
- M. Creese and P. Earley. Improving Schools and Governing Bodies, Making A Difference. London: Rout ledge, 1999, p., 15.

– فريدة إبراهيم محمود رمضان، مرجع سابق، ص ١٦٨.

- توجيه وتقييم المعايير التعليمية وجودة التعليم المقدم والتأكيد على ضرورة تطويره.
- تولى مسئولية مباشرة كافة الأعمال والأمور المالية المتعلقة بالمدرسة.
- زيادة قدرة المدرسة على إدارة التغيير فى بيئتها.
- القيام بتوظيف الخبرات العملية فى تطوير عملية التخطيط للمدرسة.
- العمل على تدعيم الجودة داخل المدرسة.
- العمل على زيادة مستوى تحصيل الطلاب.
- صنع القرارات التعليمية المتعلقة بكافة النواحى المالية والإدارية بالمدرسة.
- تحمل المسئولية عن أداء المدرسة وذلك أمام الآباء بصفة خاصة، والمجتمع المحلى ككل بصفة عامة.
- العمل كصديق ناقد للمدرسة، وذلك من خلال ما يقدمه مجلس إدارة المدرسة من دعم ونصيحة ومعلومات لكل من ناظر المدرسة والعاملين بها، وذلك لزيادة معرفة وخبرة أفراد المدرسة.

دور الناظر والمعلم فى إدارة التعليم على مستوى المدرسة:

لازالت مكانة ناظر المدرسة ودوره الاستقلالى فى إدارة شئون مدرسته من المعالم المميزة للتعليم فى إنجلترا، وتنبع حريات الناظر وسلطاته من تقاليد القرن التاسع عشر حين كان للناظر سلطة تعيين المعلمين ومساعدى النظار وتحديد مرتباتهم واتخاذ قرارات الاستغناء عنهم، كما كانت له سلطة تطوير المناهج. هذا بالإضافة إلى ما أقامه النظار من علاقات وثيقة مع الآباء والشخصيات القيادية فى المجتمع المحلى.

ويمكن تحديد أهم مسئوليات ناظر المدرسة فى إنجلترا فى النقاط التالية[1]:

- العمل على قيادة العاملين فى المدرسة بطريقة فعالة تؤدى إلى تحقيق الأهداف.

---

(1)A. J. Bailey. Support for School Management. London: Groom Hell. 1987, pp. 33-35.

- العمل على تنمية نفسه مهنياً بمختلف الطرق بحيث يصبح قادراً على متابعة التطورات فى ميادين التعليم بشكل عام، والإدارة المدرسية بشكل خاص.
- فهم فلسفة المناهج الدراسية بشكل عام، ووضع آليات لتحقيق الأهداف.
- الوعى التام بكافة الأمور الاستراتيجية ذات الأهمية الخاصة المتعلقة بكل شئون المدرسة ووضع خطة على أساسها.
- توفير كافة الأجهزة والوسائل التى يمكن بواسطتها مواكبة التطور فى التعليم بشكل عام، ونظم الإدارة فى مدرسته بشكل خاص، وكل ما يخص شئون العاملين والطلاب والمدرسة.
- أن يحدد ويختار أكثر الأساليب دقة وموضوعية لتقييم العاملين بالمدرسة من مدرسين وإداريين مما يسمح بالمحافظة على العناصر الجيدة، والعمل على إدخال عناصر ودماء جديدة للمدرسة لتحل محل العناصر غير الجيدة.
- القدرة على الصمود أمام التحديات والمشاكل مهما كان حجم الأجواء السلبية التى قد تحيط بها.

ويتحرر المدرسون والمدرسون الأوائل فى أداء عملهم من أية ضغوط سواء كان مصدرها السلطة التعليمية المحلية أو أولياء الأمور، فللمدرس الأول، مع المدرسين، حرية تقرير المناهج وطرق التدريس واختيار الكتب المدرسية والوسائل التعليمية، كذلك للمعلم حرية مطلقة داخل حدود فصله، وتقوم الحرية المهنية للمعلم على مبدأين رئيسيين هما[1]:

- أن تحقيق أفضل النتائج يتوقف على مدى ما يتاح للمعلم من حريات لأداء العمل بطريقته الخاصة، وأن يكون التدخل فقط فى حالة تقصيره فى القيام بهذا العمل.
- أن المدرسة ليست مجرد مكان لتلقى العلم أو تحصيل المعارف المختلفة، بل هى مجتمع يتمتع بحرية التخطيط لحياته وتنظيمها بالطريقة التى تحقق ما هو أفضل

(1)A. J. Vos and S.S. Barnard. Op. Cit., p. 159.

بالنسبة له بشرط الالتزام بالإطار العام لما يقبله المجتمع الخارجى وبالسياسة القومية للتعليم، ويتحقق الاستقلال الذاتى لهذا المجتمع من خلال المعلم الأول وما يتيحه من حريات للمعلمين فى نطاق عالمهم المحدود.

وتكمن أهمية المعلم فى المدرسة الإنجليزية فى مساهمته فى إدارة المدرسة التى هو عضو فيها، كما أن له حق الاتصال بالسلطات التعليمية الأعلى، والمشاركة فى اتخاذ القرار الذى يتفق ووجهات نظره الشخصية.

تعقيب:

فى ضوء ما سبق يتضح لنا ما يلى:

- تأخذ إنجلترا بنمط للإدارة التعليمية يجمع بين الدور القيادى التوجيهى للسلطة المركزية (وزارة التربية والمهارات)، وبين السلطات المحلية فى تنظيم التعليم من ناحية،وبين حرية نظار المدارس والمعلمين فى تقرير ما يدرس وكيف يدرس من ناحية أخرى. كما يتيح هذا النظام لأولياء الأمور– عن طريق تمثيلهم فى المجالس المحلية والمجالس المدرسية– التعبير عن رأيهم فيما ينبغى أن يكون عليه تعليم أبنائهم.
- أن إقامة سلطة مركزية (وزارة التربية والمهارات) تتولى تطوير التعليم تحت رقابة الوزير وتوجيهه كان أمراً حتمته ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية من حيث الرغبة فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية،وضرورة تطوير الخدمات التعليمية حتى تتلاءم مع متطلبات التغير الاجتماعى والاقتصادى.
- أن إنشاء وزارة للتربية فى إنجلترا يرأسها وزير يمثل اتجاهاً نحو المركزية وخروجاً على نمط الإدارة التعليمية الذى عرفته إنجلترا قبل صدور قانون بتلر للتعليم عام ١٩٤٤م. فقد أعطى هذا القانون للوزير سلطات كبيرة لم تكن قائمة من قبل للسلطة المركزية، وكان هذا– إلى حد ما– على حساب السلطات التى تمارسها الإدارات المحلية فى الأقاليم والمدن قبل صدور هذا القانون.

- وعلى الرغم مما لوزير التعليم فى إنجلترا من سلطات تكاد تكون مطلقة إلا أنها لا تزيد– فى واقع الأمر– عن مجرد كونها ضوابط ومحكات تحدد الإطار العام لما تقوم به السلطات المحلية من مسئوليات. فوزير التعليم هو الذى يحدد مستويات الخدمات التعليمية أو الشروط والمواصفات التى ينبغى توافرها فى المبانى المدرسية، ومؤهلات المعلمين، بالإضافة إلى اتخاذ كافة الإجراءات التى يراها مناسبة للتأكد من التزام السلطات التعليمية المحلية بهذه المستويات.
- وبالرغم من امتلاك وزير التعليم فى إنجلترا من سلطات واسعة، إلا أن الوزارة لا تنشئ ولا تمتلك المدارس، ولا تعين المعلمين، ولا تدفع مرتباتهم، كما أن الوزارة لا تملى على المعلمين محتوى المناهج الدراسية أو طرق التدريس أو طباعة الكتب المدرسية، كذلك لا تمتلك الوزارة سلطة تحديد التجهيزات والوسائل التعليمية، فكل هذه الأمور تقع على عاتق السلطات التعليمية المحلية وهيئات التدريس بالمدارس بمختلف أنواعها.
- أن أسلوب وزير التعليم فى إنجلترا فى التعامل مع السلطات المحلية هو التشاور والتفاوض، إذ أن محتوى وصياغة اللوائح والنشرات الدورية التى تصدرها الوزارة غالباً ما يكون موضع مناقشات مستفيضة وموضوعية بين وزير التعليم والسلطات التعليمية المحلية والمعلمين. وبصفة عامة يتفق وزير التعليم مع هذه الأطراف قبل نشر اللوائح وتعميمها.
- لا ينفرد وزير التعليم باتخاذ القرارات، فلديه من الهيئات والمجالس الاستشارية والمفتشين الذين يوضحون له الأمور ويبصرونه بالحقائق الضرورية قبل عملية اتخاذ القرار.
- وعلى الرغم من أن وزير التعليم فى إنجلترا يمتلك سلطات واسعة إلا أنه مسئول أمام البرلمان الإنجليزى، وعليه أن يقدم له تقريراً سنوياً عن أسلوب ممارسته للسلطات الممنوحة له، هذا بالإضافة إلى الرقابة التى يمارسها الرأى العام، فهو

الذى يستطيع أن يغير الوزير والحكومة وأن يفرض اتجاهاته بالطرق الدستورية التى تكفل له حق التعبير المنظم الحر عن آرائه.

- أن وجود سلطات مركزية بما لها من سلطات لا يمنع وجود سلطة منتخبة بالاقتراع المباشر يحتفظ أعضاؤها بوضع السياسة العامة للتعليم فى المجتمع المحلى واتخاذ القرارات الخاصة بها، وهى سلطة تجمع بين وظيفتى التقرير والتنفيذ. ولا تمتد السلطات المحلية إلى المناهج وطرق التدريس والكتب المدرسية، فتلك أمور يقررها المعلمون الأوائل.

خامساً: القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى نمط الإدارة التعليمية فى إنجلترا:

إن النظام التعليمى فى أى مجتمع من المجتمعات هو وليد أو حصيلة للعديد من العوامل والمؤثرات، فإن فهم أى نظام تعليمى عند أى مجتمع من المجتمع لا يتحقق إلا من خلال التعرف على العقيدة الدينية لأبنائه، ومعرفة المنحى السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى يوجه برامج الدولة وأوجه النشاط بها، ومن هنا تأتى صحة القول بأن الفهم السليم لأى نظام تعليمى لا يتحقق إلا ضمن الإطار الاجتماعى والسياق الثقافى الذى ينشأ فيه ذلك النظام، وبمعنى آخر فإن النظام التعليمى فى أى مجتمع من المجتمعات يكون امتداداً طبيعياً للذاتية الثقافية لذلك المجتمع، وترجمة صادقة لهويته الحضارية.

ومن هذا المنطلق، سنحاول الوقوف على أهم القوى والعوامل التى شكلت واقع الإدارة التعليمية فى إنجلترا، وأبعادها المختلفة، ومن أهم هذه القوى والعوامل:

العامل التاريخى:

لقد كان أول من سكن إنجلترا مجموعات صغيرة من الصيادين، أما مهاجرو العصر الحجرى فقد وصلوا إليها عام ٤٠٠٠ ق.م، وزرعوا تلال وسهول سالسبيرى *Salisbury*، مشكلين بذلك المراحل الحجرية الغامضة فى أفبيرى *Avebury*،

وستوهينج *Stonehenge*، وتبعهم فى القدوم إلى إنجلترا "السلتيين العصر البرونزى" *The Bronze Age Celts*، والذين أتوا من وسط أوربا فى عام ٨٠٠ ق.م[١].

وفى عام ٤٣ق.م استولى الرومان على معظم إنجلترا، وأشاعوا فيها الاستقرار، ومهدوا الطرق، كما مهدوا لدخول المسيحية، والحقيقة أن غزو الرومان لإنجلترا كان بغرض حماية طرقهم التجارية وحدود إمبراطوريتهم من سلب ونهب قبائل الـ *Picts* "سكان سكوتلاندا آنذاك"، وقد شيد الرومان تحت حكم هادريان سوراً يمتد من الشرق إلى الغرب عرف بـ "سور هادريان" *Hadrin's Wall* للدفاع عن إنجلترا، كما شيدوا تركيبات داخلية عالية الفعالية، لتثبيت احتلالهم العسكرى، مقيمين الطرق المستقيمة على طول وعرض الدولة، معظمها متمركز حول مدينة لندن، وأسسوا إدارة مدنية لحكم البلاد، كما شيدوا بها مدن على طراز مدن البحر المتوسط.

والجدير بالذكر أن هناك ثورة واحدة قامت ضد الرومان أشعلتها قبيلتى الإيسينى *Iceni*، وقبائل أخرى بقيادة بوديكا *Boudicca* عام ٦١٠م، إلا أن قوة الرومان استطاعت إخماد تلك الثورة[٢]، ومع ذلك ونتيجة للاضطرابات التى شهدتها الإمبراطورية الرومانية فى بداية القرن الخامس الميلادى، فقد اضطر الرومان إلى مغادرة إنجلترا عائدين إلى بلادهم مرة أخرى.

وبنهاية حكم الرومان لإنجلترا استطونتها قبائل الأنجلو الوثنية *Heathen Angles* والجويتيون *Jutes* والساكسونيون *Saxons*، حيث أنشأوا بها إقطاعيات كبيرة خاصة بهم، وبحلول منتصف القرن التاسع غزا الفايكنج *Vikings* سكوتلاندا

(1) J.M. Roberts. A Short History of the World. Oxford: Oxford University Press. 1997, p. 321.
(2) Gillian Peel. Governing The UK, 4th Edition. Oxford: Blackwell Publishers, 2004, p. 9.

الشمالية، وكامبرا *Cambria* ولانكاشاير *Lancashire*، كما أقام الـدنماركيون طرق داخلية فى شرق إنجلترا، ثم غزا إنجلترا "ويليام النورماندى"، والذى لقب فيما بعد بـ (وليام إنجلترا الأول)، والذى وصل إلى الساحل الجنوبى فى عام ١٠٦٦م على رأس جيش قوامه ١٢.٠٠٠ رجل، وبعد انتصاره فى معركة الهاستينج *The Balt of Hastings* على الملك هورالد جودوينسون *Harold Godwinson*، استبدل الإنجليزية بالفرنسية التى يتحدثها النورمانديون(١).

وقد شهدت القرون التالية سلسلة من الصراعات الملكية، والمكائد السياسية، ووباء الطاعون، وحريق لندن الذى استمر لمدة خمسة أيام مدمراً ما يقرب من ١٥٠٠٠ مبنى (عام ١٦٦٦م)، والقلق والتمرد وحرب المائة عام التى قادها إدوارد الثالث عام ١٣٣٧ لرغبته فى ضم عرش فرنسا لمملكته، والتى أصبحت حرباً أهلية مع الـ *Roses*(٢).

والحقيقة أن كل هذه الأحداث كانت بمثابة اختبار صعب خرجت منه إنجلترا وليداً قوياً استفاد من آلام الماضى ليبدأ عصراً جديداً من التقدم والرقى.

وأعقب هذه الفترة فترة أخرى من التوسع الإقليمى، حيث ضمت إنجلترا إلى عرشها مستعمرات الساحل الأمريكى، والهند، وكندا، واستراليا، والكثير من دول آسيا وإفريقيا، وهو ما يمثل $\frac{1}{4}$ مساحة العالم المأهول آنذاك، وفى غضون ذلك، أصبحت بريطانيا مركزاً للثورة الصناعية، كقوة البخار، وقطارات البخار، ومناجم الفحم، كما ظهرت وسائل النقل والمواصلات، والمدن الصناعية الأولى،ومع تولى الملكة فيكتوريا *Victoria* العرش أصبحت بريطانيا أعظم قوة فى العالم(٣).

---

(1) J.M. Roberts, Op. Cit., p325.
(2) Ibid., p. 325.
(3) J.M. Roberts. The New History of the World, 4th Edition. Oxfords: Oxford University, Press, 2003, p. 92.

والمتتبع لتاريخ إنجلترا يلحظ أنها لم تشهد أية ثورات دموية كالتى شهدتها أوربا، وأن الثورة الوحيدة التى حدثت والتى قامت على يد كرمويل عام ١٦٨٨، واستهدفت إزالة الملكية، ما لبث أن أخمدت بسرعة، وعادت الملكية لبريطانيا مرة أخرى، كما أن الصراع بين الدولة والكنيسة لم يؤد إلى نفس الأحداث التى عانتها ألمانيا وفرنسا، وأدت إلى المذابح العنيفة التى شهدتها هذه البلدان [١]، فقد استطاعت إنجلترا أن تتحول إلى البروتستانتية وأن تخلق نظاماً كنسياً خاص بها بعيداً عن الأساليب الدموية التى شهدتها البلدان المسيحية الأخرى.

وبصدور قانون الاتحاد الجديد ١٨٠١م انضمت أيرلندا إلى إنجلترا وويلز وسكوتلاندا ليكونوا "المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا"، إلا أنه ومع توقيع المعاهدة الأنجلو-أيرلندية فى عام ١٩٢١م تم تأسيس دولة أيرلندية هى جمهورية أيرلندا، كقومية منفصلة، تاركة بذلك أيرلندا الشمالية كجزء من الاتحاد السابق، والذى تغير اسمه إلى "المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية"، ونتيجة للحرب العالمية الثانية، تم تدمير الكثير من المدن الإنجليزية، كما بدأت قوة المملكة المتحدة فى التراجع مع نهاية النصف الأول من القرن العشرين، حيث بدأت عملية التفكك باستقلال العديد من المستعمرات السابقة، وفى ضربة جديدة للاتحاد البريطانى أعلنت كل من سكوتلاندا وويلز فى عام ١٩٩٩م قيام برلمانات محلية فى كل منهما، لم تكن موجودة من قبل [٢].

وعلى الرغم من ذلك، فلم تمنع تلك الأحداث إنجلترا من تحديث نفسها، واحتلال موقع ريادى ضمن أوربا الجديدة، فهى الدولة الأوروبية العضو الدائم فى

---

(١) محمد سيف الدين فهمى. المنهج فى التربية المقارنة؛ ط٣. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٥م) ص٥٥٠.

(2) Wikipedia (The Free Content Encyclopedia), "The United Kingdom", Available Online at http:// www. Wikipedia .org/ wiki , Retrieved on 2/7/2004.

مجلس الأمن، وصاحبة حق النقد (الفيتو)، وضمن الدول السبع الكبار، وصاحبة الموقع المتميز اقتصادياً وسياسياً وتعليمياً، فهى تمتلك أرقى وأعرق الجامعات على مستوى العالم، إلى جانب انتماء كثير من الحاصلين على جوائز نوبل فى شتى المجالات الأدبية والعلمية إلى جامعاتها.

والجدير بالذكر أنه وفى عهد رئيس الوزراء ب. م. توني بلير ***P.M. Tony Blair*** شهدت إنجلترا مجموعة من الأحداث والقضايا الساخنة مثل: محاولة الانفصال عن المملكة من جانب أيرلندا الشمالية، وزيادة النعرة القومية فى كل من سكوتلاندا، وويلز، والانضمام للاتحاد الأوربى، ومنطقة اليورو والاشتراك فى غزو العراق، بالإضافة إلى بعض القضايا الداخلية مثل: الزراعة، والتعليم، والصحة[1].

والحقيقة أن سياسة توني بلير تجاه هذه القضايا تلقى جدلاً كبيراً داخل إنجلترا، فهناك من يؤيد هذه السياسة ويشجعها، ومن يعارضها، ويقف منها موقفاً ناقداً، إلا أن الحكومة لا زالت تتمسك بالوحدة البريطانية، بل إن البريطانيين أنفسهم- رغم تلك النعرات القومية- لا زالوا يفتخرون بأنهم مواطنون إنجليز، ينتمون إلى الجزيرة البريطانية.

والجدير بالذكر أن العصور الوسطى بالنسبة لأوربا- بما فيها إنجلترا- كانت عصور جمود وتخلف وسيطرة للتقاليد والأوضاع الظالمة ورفض لكل جديد، أو التفكير فيه، لأن التقاليد والقيم والنظم السائدة وقتها كانت تبدو كما لو كانت منزلة من السماء يجب تقديسها، إلا أن الشك بدأ يتسرب إليها فى نهاية العصور الوسطى، بعد أن أخذت المدنية الإسلامية تشق طريقها إلى غرب أوربا أواخر القرن الحادى عشر الميلادى[2].

---

(1) J.M. Robets, The New History of the World, Op. Cit., p.347.

(٢) عبد الغنى عبود. فى التربية الإسلامية ومحو الأمية وتعليم الكبار. ط٢؛ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٢م، ص١٥٧.

وخلال القرن السادس عشر ظلت السيطرة على التعليم فى إنجلترا فى أيدى الكنيسة ورجال الدين، ومن أبرز الإصلاحات التى شهدتها تلك الفترة ما عرف بـ "قوانين الفقير" *Poor Laws*،وأشهرها قانون سنة ١٦٠١م، الذى طلب من الأبرشيات أن تهتم بالفقراء عن طريق فرض الضرائب اللازمة لها فى ذلك، وتعتبر قوانين الفقير *Poor Laws* من العوامل التى ساعدت على غرس بذور الرقابة المدنية على التعليم وإعانته من الأموال العامة فى إنجلترا(١)، لذلك يلاحظ حرص الجامعات الخاصة الإنجليزية على قبول الإعانات والمساعدات المالية من الحكومة، مقابل تخفيض الرسوم الدراسية التى يدفعها طلابها.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أخذ التغير ينتشر فى أوربا سريعاً، وبدأ الانطلاق وراء العلم الغربى، وساد هذا العلم فى مناهج التعليم فى المدارس والجامعات، وبدأت أكاديميات العلوم تفرض نفسها على المجتمع الأوربى، فقد أنشئت "الجمعية الملكية للعلم التجريبى" فى إنجلترا فى عام ١٦٦٣م، كما أنشئت كليات أخرى فى أوربا، وكانت أكاديميات العلوم الإنجليزية وغيرها وراء ما تفجر فيها من ثورة صناعية رائدة(٢).

ونظراً لحاجة الرأسمالية الغربية النامية إلى العلم وحاجة العلم إليها، ظهرت مشكلة تبعية العلماء للرأسمالية كعائق أمام تقدم العلم، وكان لابد من تحرير العلم من هذه التبعية، فكان إنشاء "المعهد الملكى البريطانى" فى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، والذى عمل على تحرير العلماء من الناحية المادية، ووضع تحت يدهم المال الوفير، والعبء التعليمى المعتدل، ليتسنى لهم البحث والابتكار(٣).

---

(١) محمد منير مرسى. مرجع سابق. ص ص٢١٢-٢١٣.

(٢) عبد الغنى عبود. دراسة مقارنة لتاريخ التربية. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٧م، ص١٥٧

(٣) المرجع السابق، ص ٢٨٠.

ومن نتائج الثورة الصناعية فى أوربا، ظهور تغيرات واسعة فى كل من فرنسا وألمانيا، وفى كل المجتمع الأوربى، حتى إنجلترا– التى انفردت دون غيرها من البلاد الأوربية بظروفها الجغرافية، وغلبة طابع المحافظة على شعبها– أخذت بالتطور الهادئ، ومن ذلك تدخلت الدولة فى شئون التعليم فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث ظهر عجز الهيئات المشرفة على التعليم عن توفير تعليم مناسب لكل أبناء الشعب بما يكفل الأمن والسلام وسط المتغيرات الحديثة، وقد تأخر هذا التدخل ثلاثة قرون عن تدخل الدولة فى بقية دول أوربا، ومع ذلك فقد كان تدخل الدولة فى إنجلترا تدخل مساعد، وليس سيطرة كما تم فى فرنسا وألمانيا مثلاً[1].

والجدير بالذكر أن أول تدخل للدولة فى شئون التعليم الإنجليزى كان عام ١٨٣٣م، وذلك من خلال تقديمها لإعانة مالية، ثم ظهر بعد ذلك قانون فورستر ***Forster*** عام ١٨٧٠م، والذى حدد النمط الذى سادت عليه إدارة التعليم فى إنجلترا، وهو مساهمة الدولة والسلطات المحلية والهيئات الطائفية فى التعليم، وبهذا أتيحت الفرصة لكل طفل أن يجد مكاناً فى المدرسة[2]، وبعد أن كانت جامعة أكسفورد ***Oxford*** (عام ١١٦٨م)، وجامعة كامبردج ***Cambridge*** (عام ١٢٠٩م) الجامعتان الوحيدتان فى إنجلترا حتى أوائل القرن التاسع عشر توالى إنشاء الجامعات والمعاهد البوليتكنيكية، حتى وصل عدد هذه الجامعات إلى ٧٧ جامعة، بالإضافة إلى ١٤ كلية عامة، و٤٠ مؤسسة تعليم عال متخصصة، وذلك بعد إلغاء المعاهد البوليتكنيكية، وتحويلها إلى جامعات خاصة مستقلة بموجب قانون التعليم العالى والإضافى عام ١٩٩٢م[3].

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٠٧.

(٢) محمد بشير حداد. التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعى– دراسة مقارنة. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٤م، ص١٠٠.

(3) RSM Robson Rhodes, Op. Cit., p. 2.

وبدخول إنجلترا إلى القرن العشرين،كان التعليم الجامعى بها قد بلغ حداً متميزاً، بحيث كانت له تقاليده وشخصيته المتميزة، والهيئات التى تشرف عليه، الأمر الذى أدى إلى السعى نحو زيادة كفاية هذا التعليم كماً وكيفاً.

وقد شهد التعليم فى إنجلترا فى العصر الحديث أكثر من محاولة للإصلاح، منها صدور قانون بتلر ***Butler*** عام ١٩٤٤م، عقب الحرب العالمية الثانية، والذى وضع فيه "بتلر" الأسس الضرورية واللازمة للإصلاح التعليمى، كما تم إصدار قانون إصلاح التعليم فى عام ١٩٨٨م[١].

وقد جاء هذا القانون فى محاولة لعلاج بعض أوجه القصور فى نظام التعليم الإنجليزى فى كافة مراحله، مثل: الزيادة السكانية المتوقعة، والتى ستؤثر بشكل أو بآخر فى مراحل التعليم المختلفة، وأوضاع المعلمين[٢]، بالإضافة إلى الامتحانات العامة فى المرحلة الثانوية، ومدى تأثر التعليم العالى والجامعى بها، وانخفاض جودة التعليم العالى، لنقص مصادر التمويل، وعدم توافر التجهيزات التى تتناسب وعصر المعلومات[٣].

والجدير بالذكر أن قانون إصلاح التعليم ١٩٨٨م، قد أعطى وزير التعليم صلاحيات واسعة وهائلة، لم تعط لأى وزير سابق، سواء على المدارس بكافة أنواعها، أو الجامعات، وهو الأمر الذى أثر على استقلالية وحرية هذه الجامعات.

---

(١) محمد بشير حداد. مرجع سابق، ص١٠٠.

(٢) شاكر محمد فتحى وآخرون. التربية المقارنة: الأصول المنهجية والتعليم فى أوربا وشرق آسيا والخليج العربى ومصر. القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر، ١٩٩٦م، ص ص١٣٢-١٣٣.

(٣) سعد الدين إبراهيم. مستقبل النظام العالمى وتجارب تطوير التعليم. عمان: منتدى الفكر العربى، ١٩٨٩م، ص١٣٧.

ومن الآثار المهمة لهذا القانون زيادة نزعة المركزية فى إدارة التعليم الجامعى وقبل الجامعى على السواء، حيث إنه ومنذ صدور قانون بتلر ١٩٤٤م وما تبعه من تشريعات لتنظيم التعليم، وحتى صدور قانون إصلاح التعليم ١٩٨٨م، كان هناك توازن فى السلطة والرقابة على التعليم بين السلطة المركزية ممثلة فى وزير التعليم، وبين سلطات التعليم المحلية، وكان للسلطات المحلية اليد العليا فى إدارة التعليم، كما كانت الجامعات تسير على مناهجها الخاصة والمقررات التى تقوم بتدريسها، بالإضافة إلى سيطرتها على كافة أمورها ومقدراتها، إلا أن صدور قانون إصلاح التعليم عام ١٩٨٨م كان بداية السقوط لهذا التوازن، حيث أنه خول لوزير التعليم سلطات واسعة على التعليم فى مرحلتيه الجامعية وقبل الجامعية على السواء[١].

ومن التغيرات التى شهدها الإصلاح التعليمى فى إنجلترا إلغاء التمييز ضد الأقليات العنصرية أو العرقية، وقد أعطى قانون الإصلاح التعليمى ١٩٨٨م هذه الأقليات دوراً فى عملية اتخاذ القرار بالنسبة لتعليم أبنائهم، كما عمل على تشجيع تعيين المعلمين من هذه المجموعات العرقية، وتعيين الإداريين أيضاً منهم، كما استحدث هذا القانون مجلسين جديدين لتمويل التعليم العالى والجامعى، أحدهما يعرف بمجلس التمويل الجامعى(*University Funding Council (UFC)* والآخر يعرف بمجلس تمويل المعاهد البولتيكنيكية والكليات *Polytechnics and Colleges Funding Council (PCFC)*[٢]، والأول مسئول عن تمويل التعليم الجامعى فى بريطانيا كلها، أما الثانى فمسئول عن تمويل الكليات والمعاهد البولتيكنيكية فى إنجلترا فقط.

وصدر مؤخراً قانون التعليم العالى والإضافى لسنة ١٩٩٢م، والذى تم بمقتضاه تحويل المعاهد البولتيكنيكية إلى جامعات مستقلة، لها شخصياتها الاعتبارية، كما تم

---

(١) محمد منير مرسى. مرجع سابق، ص ١٨٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨٥.

إنشاء مجلس تمويل التعليم العالى فى إنجلترا *(HEFCE)* ليحل محل مجلس التمويل الجامعى *(UFC)*، ومجلس تمويل المعاهد البولتيكنيكية *(PCFC)*.

وفى ضوء ما سبق، يتضح مدى الاهتمام الذى توليه الدولة لترك التعليم تحت مسئولية السلطات التعليمية المحلية، وأن أفضل السبل لدفع غايات التعليم وتحقيق القرارات التربوية المنشودة، هو التعاون والمشاركة والشورى بين كل المهتمين بشئونه.

العامل الدينى:

الدين من أهم العناصر التى تشكل ثقافة المجتمعات وتحدد قيم ومفاهيم الأفراد فيها، وأنماط تفكيرهم وعاداتهم وتقاليدهم وآرائهم بخصوص الطبيعة والإنسان والعلاقة بينهما، وتبدو أهمية الدين فى تشكيل فكر الناس وسلوكهم فى أنه دعوة لا تخاطب عقلية الإنسان فقط وإنما تخاطب- أيضاً- ضميره ووجدانه، لذلك فليس غريباً أن يكون الدين أو المذهب الدينى عنصراً أساسياً فى تكوين الطابع القومى. ذلك لأن الدين يولد نوعاً من الوحدة فى شعور الأفراد الذين ينتمون إليه، ويثير فى نفوسهم بعض العواطف والنزعات الخاصة التى تؤثر فى أعمالهم تأثيراً شديداً، فالدين من هذه الوجهة من أهم الروابط الاجتماعية التى تربط الأفراد بعضهم ببعض(١).

والديانة السائدة فى إنجلترا هى الديانة الإنجليكانية التى تأسست فى إنجلترا فى عهد الملك هنرى الثامن، وهى تتبع البروتستانتية، كما توجد فيها الديانة المسيحية الكاثوليكية فى بعض المناطق(٢)، هذا بالإضافة إلى وجود بعض الديانات والملل الأخرى، فإنجلترا منذ القدم وهى تستقبل كل المهاجرين من الشرق والغرب، حاملين معهم ثقافاتهم وديانتهم الخاصة بهم.

---

(١) محمد سيف الدين فهمى. مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٢) محمد سمير حسانين. تمهيد فى التربية المقارنة. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٢م، ص١٦٤.

فقد بلغ عدد المسيحيين البروتستانت طبقاً لإحصاء عام ٢٠٠١م حوالى ٣١.٥٠٠.٠٠٠ فرد، أما المسيحيون الرومان الكاثوليك فقد بلغ عددهم ٥.٠٠٠.٠٠٠ فرد، ووصل عدد المسلمين إلى ٩٠.٠٠٠ فرد، واليهود ٤١٠.٠٠٠ فرد، والميثوديين ١.٤٠٠.٠٠٠ فرد، والهندوس ١٤٠.٠٠٠ فرد، والسيخ ١٧٥.٠٠٠ فرد خلال نفس العام[١].

ولكل طائفة من هذه الطوائف الدينية طقوسها وشعائرها الخاصة، كما أن لها دور العبادة التى تمارس فيها هذه الشعائر والطقوس. بالإضافة إلى الحرية المكفولة لكل منها فى ممارسة تلك الطقوس، شرط عدم الإضرار بالآخرين وبأمن وراحة بقية أفراد المجتمع.

والحقيقة أن المسيحية جاءت فى وقت لم يكن الناس فيه محتاجين إلى شرائع وقوانين، فقد كانت متوفرة لدى الرومان وأيضاً فى التوراة، وإنما كان الناس فى حاجة إلى حياة روحية تطهرهم وتجرد نفوسهم وضمائرهم من المادية، لذلك فقد جاءت المسيحية لتحفظ للإنسان كرامته، وتصفى نفسه من الشرور والمفاسد، ولتوجد سلاماً دائماً بينه وبين غيره من بنى جنسه[٢].

على الرغم من هذه المبادئ السامية التى نزلت بها المسيحية إلا أن العصور الوسطى بالنسبة لأوربا- بما فيها إنجلترا كانت عصور جمود وتخلف وسيطرة الكنيسة والتقاليد والأوضاع الظالمة ورفض لكل تجديد أو التفكير فيه، لأن التقاليد والقيم السائدة كانت تبدو وقتها كما لو كانت منزلة من السماء يجب تقديسها، كما

---

(1) The Best Links, Religion Church of England, Available Online at: http:// www. Thebeslink.com, Retrieved on: 15/1/2005.

(٢) عبد الحكيم قاسم. الأيديولوجيا والتربية بين المسيحية والإسلام. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٤م، ص١٢.

فرضت الكنيسة على العقل البشرى وإنتاجه الفكرى قيوداً تمنعه من التجديد والابتكار، إلا أن الوضع تغير فى نهاية العصور الوسطى بعد أن أخذت المدنية الإسلامية تشق طريقها إلى غرب أوربا أواخر القرن الحادى عشر الميلادى[1].

ومع انتشار العلم الغربى وقيام ثورة الإصلاح الدينى فى ألمانيا على يد مارتن لوثر، تم انفصال الكنيسة فى إنجلترا عن الكنيسة الكاثوليكية فى روما، وإتباعها المذهب البروتستانتى، فقد تغير الوضع كثيراً حيث بدأ الإنجليز يولون اهتماماً كبيراً بالتعليم فى كل مراحله، وإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات، حيث دعى مارتن لوثر بلديات المدن الألمانية إلى فتح المدارس وحث الآباء على إرسال أولادهم إليها، كما حمل أحد أتباعه المشاهير (ميلانكتون) أمير ساكسونية على إصدار أمر سنة ١٥٢٧م بتأسيس المدارس بكل قرية ومدينة، وكان ذلك بدء انتشار المدارس فى المدن والقرى، ليس فى ألمانيا وحدها، ولكن فى كل البلاد التى انتشرت فيها البروتستانتية، مثل إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية[2]، كما أنشئت فى هذه البلدان العديد من الكليات والجامعات والمعاهد العليا.

ولما كانت الكنيسة الإنجليزية هى التى تشرف على التعليم فى العصور الوسطى بمشاركة بعض النقابات والهيئات والجمعيات الخيرية، ولم تتدخل الدولة فى شئون التعليم إلا عندما لمست عجز الكنيسة عن توفير المدارس الأولية اللازمة لتعليم أبناء الشعب، وكان تدخلها تدخل عون ومساعدة، ولم يكن تدخلاً للاستئثار بشئون التعليم دونها، وكان أول قانون تعليمى أصدرته الدولة هو قانون فورستر ١٨٧٠م، والذى أنشأ سلطات محلية للإشراف على التعليم، وبذلك صارت هناك- بموجب هذا

(١) عبد الغنى عبود. فى التربية الإسلامية ومحو الأمية وتعليم الكبار. مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٢) عبد الغنى عبود وآخرون. التربية المقارنة والألفية الثالثة.. الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمى الجديد. مرجع سابق، ص١٥٥.

القانون– ثلاث هيئات تساهم فى إدارة التعليم هى: الدولة والسلطات المحلية والهيئات الطائفية داخل المجتمع[1].

وتوالى بعد ذلك إصدار القوانين التى تنظم التعليم الجامعى وقبل الجامعى حيث صدر قانون بتلر عام ١٩٤٤م، ثم قانون إصلاح التعليم عام ١٩٨٨م،والذى أعطى وزير التعليم سلطات واسعة على التعليم الجامعى وقبل الجامعى لم تعط لأى وزير تعليم من قبل، وأخيراً صدر قانون التعليم العالى والإضافى عام١٩٩٢م، ليحدث عدة إصلاحات هامة فى التعليم العالى والجامعى خاصة بالتمويل ونظام القبول وإنشاء مؤسسات جامعية جديدة.

والجدير بالذكر أنه وبعد ثورة الإصلاح الدينى التى قادها مارتن لوثر فى ألمانيا أتبعت إنجلترا المذهب البروتستانتى حيث اتخذت فيها الكنيسة طابعاً قومياً وارتبطت بالدولة ارتباطاً عضوياً أدى إلى عدم وجود صراع بينهما فيما يختص بالتعليم، ونتج عن ذلك أن اتفقت الدولة مع الكنيسة أن يكون نظام التعليم الرسمى علمانياً تابعاً للدولة فى إدارته والإشراف عليه، مقابل ذلك سمحت الدولة بأن يقدم التعليم الدينى كجزء من مناهج الدراسة، لمن أراد أن يعلم ابنه وفقاً لتعاليم الدين، كما تم السماح للدولة بأن تساهم مالياً فى تسيير المؤسسات التى تشرف عليها الكنيسة وأن تقدم لها المعونات المالية وفقاً لنظام معين، كما كان من أثر ذلك وجود كنيسة صغيرة أو كبيرة– حسب حجم المؤسسة التعليمية– فى معظم المدارس والجامعات الإنجليزية[2].

بالإضافة إلى ذلك فقد شاركت الكنيسة الإنجليزية وبعض الطوائف الأخرى فى إدارة التعليم، هذا بالإضافة إلى الأثر الذى تركه العامل الدينى على محتوى وبنية المناهج إلى تدرس بمراحل التعليم الإنجليزى.

---

(١) المرجع السابق، ص ص١٥٧–١٥٨.

(٢) محمد سيف الدين فهمى. مرجع سابق، ص ص٤٢٨–٥٥٥.

ويتضح من العرض السابق أن النظام التعليمى فى إنجلترا يتميز بتعاون فعال بين الكنيسة والهيئات الدينية الأخرى مع الدولة والسلطات المحلية فى الإشراف على التعليم دون مقاومة تذكر، كما يتضح أن العامل الدينى كان له عميق الأثر فى التعليم الجامعى الخاص الإنجليزى، فقد أثر فى إدارة مؤسساته ومشاركة بعض الهيئات الدينية فى إدارتها وتمويلها.

العامل السياسى:

تلعب العوامل السياسية دوراً مهماً فى تشكيل واقع النظم التعليمية فى بلدان العالم المختلفة، النامى منها والمتقدم، ويتمثل هذا الدور فى التأثير على نوعية الأنشطة التى تمارس داخل المؤسسة التعليمية، والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها، وأساليب إدارتها، ونظم القبول والدراسة المتبعة، وغير ذلك من الأمور التى تتشكل وفقاً للسياسة السائدة داخل المجتمع التى توجد به المؤسسة التعليمية.

أما عن إنجلترا، فقد استطاعت أن يكون لها كيان سياسى مستقل، وذلك بصدور قانون الاتحاد مع مملكة سكوتلاندا عام ١٧٠٧م، والذى تم بمقتضاه تأسيس مملكة بريطانيا العظمى، والتى تكونت من إنجلترا، وويلز، وسكوتلاندا، وأيرلندا، وسميت "المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا"، وفى عام ١٩٢١م انفصلت جنوب أيرلندا عن هذا الاتحاد مكونة "جمهورية أيرلندا"، ومن ثم فقد تغير اسم المملكة إلى "المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية"[(١)].

وتعد إنجلترا أقدم ملكية، وأقدم دولة دستورية شهدتها أنظمة الحكم العالمية، والملك فى إنجلترا يملك ولا يحكم، إلا أن له ثلاثة حقوق رئيسية هى: الحق فى أن يعزل، الحق فى أن ينصح، الحق فى أن يحذر[(٢)]، ومقر الحكم فى مدينة لندن، وتعتبر الملكة إليزابيث الثانية الحاكم ورأس الدولة فى المملكة المتحدة، حيث تم تتويجها رسمياً

---

(1) Wikipedia. The Free Content Encyclopedia, Op. Cit.

(2) Mike Mc Braid and Others, The UK Policy: A Pocket Guide 2001-2002, (South Yorkshire: Pen & Sword Books, 2002), p. 14.

عام ١٩٥٢م، وتتمثل أكثر الأعمال اليومية للملكة فى الجوانب البروتوكولية، أما السلطة الفعلية فهى فى يد رئيس الوزراء البريطانى، والذى يسير كافة أمور الحكم فى إنجلترا(١).

وتظل الملكية متمتعة بشعبية كبيرة داخل إنجلترا، إلا أن الحركة الجمهورية البريطانية ***British Republican Movement***، تلقى تأييداً لا بأس به من سكان الجزر البريطانية، حيث يبلغ مؤيدوها ما بين ١٥% إلى ٢٥% من الشعب الإنجليزى، والجدير بالذكر أن المملكة المتحدة عضو فى منظمة الكومنولث ***Commonwealth of Nations***، والاتحاد الأوربى، وحلف الناتو ***NATO***، كما أنها عضو دائم فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتملك حق النقد (الفيتو)(٢)، والذى لا تملكه سوى خمس دول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، وهى: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا (الاتحاد السوفيتى السابق)، المملكة المتحدة، فرنسا، الصين.

ويطلق على حكومة إنجلترا الحكومة الملكية النيابية ***Parliamentary Monarchy***، والملك هناك معروف بـ "التاج"، وهو رئيس الدولة فى إنجلترا، ويعمل كرئيس أعلى للقضاء، وهو الآمر الناهى فى رئاسة القوات المسلحة، والحاكم السامى لكنيسة إنجلترا وكنيسة سكوتلاندا، كما أن له سلطة حل البرلمان، ومجلس الوزراء،وعقدهما، ونظرياً فالملك هو الذى يعين القضاة والضباط الحربيين ورجال الهيئة الدبلوماسية والأساقفة، كما يكرم ويمنح الجوائز والمنح الملكية. والحقيقة إنما يتم ذلك بنصح ومشورة رئيس الوزراء(٣).

والرئيس التنفيذى لإنجلترا هو رئيس الوزراء، وهو القائد فى حزب الأغلبية فى البرلمان، وهو الذى يتولى أمر المجلس الوزارى، ويختار أفراده وباسم الملك يمارس كل

---

(1) Gillian Peel, Op. Cit., p7.
(2) Wikipedia (The Free Content Encyclopedia), Op. Cit.
(3) Dennis Kavanagh, British Politics: Continuities and Change, (Oxford: Oxford University Press, 2000), p. 127.

القوى التنظيرية للملك، ويجب أن يكون رئيس الوزراء عضواً مختاراً بالانتخاب من مجلس العموم[1]، ثم يلى ذلك تصديق الملك على تعيينه كرئيس لوزراء بريطانيا.

ويمثل مجلس العموم القوة السياسية الحقيقية فى إنجلترا، ويمكن لرئيس الوزراء– فى أى وقت– أن يقوم بحل البرلمان، وإجراء انتخابات جديدة، والجدير بالذكر أن أعضاء حزب الأغلبية يجلسون فى جانب واحد من المجلس مباشرة فى مواجهة أعضاء حزب الأقلية، ولكل جانب ما يسمى "بنش أمامى" ***Front Bench***، ويجلس عليه أكثر الأعضاء السياسيين أهمية، أما البنش المواجه الأمامى يسمى (مجلس وزراء الظل) ***The Shadow Cabinet***، ويتم داخل المجلس مناقشة كافة التشريعات ومشروعات القوانين والموافقة عليها،، ثم إرسالها إلى الملك للتصديق عليها وتحويلها إلى قانون يعمل به[2].

ولعل أهم وآخر القوانين التعليمية التى أقرها مجلس العموم فى عام ١٩٩٢م، هو قانون التعليم العالى والإضافى لسنة ١٩٩٢م ***Further and Higher Education Act*** والذى غير كثيراً من بنية ونظام التعليم العالى والجامعى فى إنجلترا.

ومن المعروف أن الملك هو الذى يفتتح الدورة البرلمانية بإلقاء خطاب يتضمن الخطوط العامة لبرامج الحكومة خلال الدورة البرلمانية، ويوجد بالمملكة المتحدة أحزاب عديدة أهمها حزب المحافظين ***Conservative Party***، وحزب العمال ***Labor Party***، وحزب الأحرار الديمقراطيين ***Liberal Democrats Party***، وأى حزب يحصل على الأغلبية فى مجلس النواب (العموم) يتولى الحكم، ويصبح زعيم

---

(1) Thomas G. Weiss and Others, United Nations and Changing World Politics, 4th Edition (London: West view Press, 2004), p. 78.

(2) Dennis Kavanagh, Op. Cit., pp. 30-1302.

هذا الحزب رئيساً للوزراء بتكليف من الملك، والجدير بالذكر أن المملكة المتحدة تتمتع بنظام مركزى قوى، مع احتكار برلمان ويستمنستر ***Westminster Parliament*** فى لندن لأغلب القرارات السياسية المهمة فى البلاد، إلا أنه ومنذ سنوات قليلة بدأت بعض الصلاحيات فى الانتقال إلى المجالس المحلية فى كل من سكوتلاندا وويلز[1].

والمتتبع لإدارة الجامعات الخاصة الإنجليزية على سبيل المثال يجدها- إلى حد كبير- متشابهة مع نظام الحكم فى إنجلترا، حيث إن هناك رئيس شرفى للجامعة ***Chancellor*** لا يحكم ولا يدير، تماماً كالملك فى إنجلترا، بينما تقع مسئولية الإدارة والتصرف فى كافة شئون الجامعة فى يد نائب رئيس الجامعة ***Vice Chancellor*** مثلما يحكم رئيس الوزراء ويتصرف فى كافة شئون البلاد بتفويض من الملك، وكما توجد مجالس الحكم فى إنجلترا، توجد- أيضاً- مجالس لإدارة الجامعات الخاصة الإنجليزية مثل: مجلس قادة الجامعة ***The University Court***، ومجلس الجامعة ***The University Council***، ومجلس الأعيان الأكاديمى ***The Academic Senate***، ومجلس الكلية ***The School Board***، ومجلس القسم ***The Department Board***.

لقد استطاعت إنجلترا- خلال تاريخها الطويل- أن تقيم نظاماً سياسياً مستقراً يقوم على التنافس على كفالة حرية المواطن لأقصى درجة،وضمان حريته فى الكلمة، والعمل على تشكيل التنظيمات الاجتماعية، نظاماً يقوم على التنافس الشريف بين العمال والمحافظين، أو دعاة الاشتراكية والرأسماليين. وعلى الرغم من أن الحكم قد تناوب عليه هذان الحزبان إلا أن الإدارة الحكومية كانت دائماً مستقرة يتولاها موظفون عموميون، ولاؤهم- أولاً وأخيراً- للوظيفة والصالح العام. كما استطاعت

---

(1) Wikipedia (The fee Content Encyclopedia) Op. Cit.

إنجلترا فى مسيرتها نحو إقامة مجتمع الرخاء أن تقيم اشتراكية خاصة بها تميزها عن اشتراكية العالم كله، وهى اشتراكية قدمت كثيراً من الخدمات للفرد الإنجليزى فى صورة معاشات وضمانات ضد الفقر والمرض، وتعليم مجانى أو شبه مجانى حتى نهاية التعليم الجامعى[1].

وأكبر دليل على ذلك أن نسبة ما تساهم به الحكومة الإنجليزية فى تمويل الجامعات الخاصة فى إنجلترا تصل إلى ٦٢% من إجمالى دخل هذه الجامعات، هذا بالإضافة إلى المنح والقروض التى تقدمها الحكومة لطلاب هذه الجامعات لمساعدتهم على إتمام تعليمهم الجامعى.

والجدير بالذكر أن الحياة فى إنجلترا تتميز بشئ من الاستقرار، وهى رغم هذا الاستقرار تتطور نحو المستقبل تطوراً طبيعياً، لا حاجة فيه إلى ثورة تهز القيم، فأيديولوجيا الحياة فى المجتمع الإنجليزى تقوم على الاستقرار والثقة بالنفس وعلى وجود سياسة تعليمية محددة وواضحة، تعمل على الربط بين المناهج التى تدرس فى المدارس والجامعات، وبين المجتمع الإنجليزى[2].

وقد أدى الاستقرار السياسى ووضوح السياسة التعليمية فى إنجلترا إلى الجمع بين المركزية واللامركزية فى إدارة التعليم، والى الاهتمام بنوعية الخريج وإعداده الإعداد الجيد أثناء الدراسة.

وكنتيجة للاستقرار السياسى والاجتماعى فى إنجلترا، فقد تمكنت من إقامة توازن دقيق بين سلطات الحكومة المحلية، وسيطرة الحكومة المركزية، فوفقاً لليبرالية التى نمت فى أحضانها الدولة فى بريطانيا صارت الدولة مسئولة عن الدفاع والخارجية

---

(١) محمد سيف الدين فهمى. مرجع سابق، ص ص٥٥٤-٥٥٥.

(٢) عبد الغنى عبود. الأيديولوجيا والتربية.. مدخل لدراسة التربية المقارنة. مرجع سابق، ص٢٣٢

والخزانة، أما التعليم وغيره من الخدمات فقد نمت أولاً فى ظل مبادرات الأفراد، وبعد ذلك فى ظل السلطات المحلية، وما زالت السلطات المحلية مسئولة عن توفير بعض المتطلبات المالية للتعليم فى كافة مراحله، إلا أنه ومع تغير الظروف، ونمو الحاجة إلى موارد السلطة المركزية، زادت باستمرار مسئوليات الدولة نحو توفيره، ومن ثم زاد تدخل الدولة فى ملاحظة التعليم والإشراف عليه ومراقبة أوجه الصرف عليه(١).

وقد تحقق ذلك من خلال إصدار قانون الإصلاح التعليمى لسنة ١٩٨٨م، والذى خول لوزير التعليم سلطات كبيرة وواسعة على التعليم لم تمنح لوزير من قبل، بالإضافة إلى تشكيل مجلس لتمويل التعليم العالى فى إنجلترا يعد اليد الطولى للوزارة التى تستخدمها فى الرقابة والضغط على الجامعات الخاصة الإنجليزية.

إن ديمقراطية التعليم والحرية فيه، والعدالة فى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، أهداف أساسية تسعى الدولة إلى تحقيقها، حيث أصبحت تكوّن فى مجموعها تطلعاً شعبياً ومطلباً جماهيرياً لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نظام سياسى جماهيرى، وبالتالى فإن نظام التعليم الديمقراطى بفلسفته ونظامه وأنواعه لا يمكن أن يتطور فى مجتمع غير ديمقراطى شعبى(٢).

وتنعكس الفلسفة الديمقراطية على التربية، فهى فى يد الشعب يحدد أهدافها وأغراضها ومناهجها وبرامجها، بحيث يكون هدفها هو خلق الإنسان الحر القادر على خدمة نفسه، والمستمتع بالحياة، المساهم فى بناء مجتمعه، لذلك فالشعب فى هذه المجتمعات يقبل على التعليم ويتحمل مسئولية تمويل برامجه عن رضا وطواعية، ولا يعد ذلك عبئاً عليه، وإنما هو واجب مقدس يجب عليه القيام به.

---

(١) محمد سيف الدين فهمى. مرجع سابق، ص ص٥٥٥-٥٥٦.

(٢) محمد الفالوجى ورمضان القدافى. التعليم الثانوى فى البلاد العربية. طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م، ص٥٦.

٤- العامل الاجتماعى:

يُعد المجتمع بعداً رئيسياً من أبعاد التربية، يتنوع حسب تنوع الفلسفات الاجتماعية، ومن ثمَّ فإن التربية تختلف باختلاف تصور هذه الفلسفات لمفهوم الفرد وعلاقته بالمجتمع وأفراده ومنظماته، أو بعبارة أخرى تختلف التربية باختلاف التركيب الاجتماعى الذى يتوقف بدوره على طبيعة المجتمع نفسه[١].

ويؤمن المجتمع الإنجليزى بالرأسمالية النفعية التى تؤكد على حرية الفرد فى التملك، وحريته فى التصرفات المالية، وقد امتدت هذه الحرية المتاحة للفرد إلى التعليم الجامعى، فالطالب فى الجامعات الإنجليزية تترك له حرية اختيار الجامعة، وحرية اختيار الموضوعات التى تناسب ميوله وقدراته واستعداداته، وحرية الاشتراك فى الأنشطة المختلفة بالجامعة.

والجدير بالذكر أن البناء الطبقى فى كل البلاد المتقدمة- بما فيها إنجلترا- يشمل الطبقات الآتية:

أ - الطبقة الرأسمالية الكبيرة: الرأسمالية الصناعية، التى تحتل المراكز القيادية وتسير دفة الأمور فى هذه المجتمعات،وغالباً ما يكون بيدها السلطة والثروة.

ب-الطبقة الرأسمالية المتوسطة: الرأسمالية الصناعية التى لا تملك من الثروة والسلطة قدر ما تملكه الطبقة الرأسمالية الكبيرة، وهى تعبر بشكل أو بآخر عن آرائها وحريتها من خلال الأحزاب الديمقراطية.

ج -الطبقة الرأسمالية الصغيرة: وتتمثل فى الطلبة والموظفين الصغار والحرفيين، وهذه الطبقة عددها كبير ولها أحزابها السياسية الأكثر ثورية من بقية الطبقات.

---

(١) محمد منير مرسى. الاتجاهات المعاصرة فى التربية المقارنة. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣م، ص١٠٧.

د – الطبقة العاملة: وهى الطبقة التى تبيع قوت عملها، ولا تملك أى مصدر للدخل سوى العمل لدى أصحاب الشركات، والمؤسسات الصناعية. ومن الملاحظ أن الأوضاع الاقتصادية والثقافية لهذه الطبقة أفضل بكثير من نظيرتها فى البلاد النامية، كما أن لها حقوق فى الإضراب والتظاهر ضد أصحاب العمل(١).

وكان نتيجة لهذا أن تمتعت طبقة معينة بالامتيازات الاجتماعية على غيرها من الطبقات مما انعكس أثره على التعليم، فقد احتكر النبلاء والبورجوازيون الأثرياء نظام التعليم وقصروه على أنفسهم، واستخدموه لخدمة أغراضهم ومصالحهم ليضمنوا لأولادهم من بعدهم الوصول إلى الحكم وتسلم مقاليده.

وعلى هذا فلم يكن يحظى بالتعليم إلا الصفوة المختارة، أما أبناء الشعب من الفقراء المحرومين فقد حرموا من حقهم فى مثل هذه الخدمة الاجتماعية.

وقد انعكس هذا الوضع على التعليم العالى، حيث أنشئت جامعتى أكسفورد ***Oxford*** وكمبريدج ***Cambridge*** فى القرنين الثانى والثالث عشر الميلاديين، من أجل تقديم المهارات المهنية والعلمية التى يحتاجها الملوك والقساوسة وذوى الأملاك لإدارة شئون حياتهم، إلا أنه كان نتيجة للثورة الصناعية أن احتاجت هذه الطبقة من الملوك والنبلاء لعمالة مدربة تستطيع أن تلبى احتياجات الصناعة واحتياجاتهم، فاضطرت طبقة الحكام والنبلاء إلى فتح أبواب المدارس أمام هذه الطبقة العاملة وأمام أبنائهم، إلا أن التعليم استمر محتفظاً بطبقيته لدرجة أن أهدافه اختلفت باختلاف الطبقة الاجتماعية ليشمل أهداف تعليمية خاصة بالصفوة وأخرى خاصة بالطبقة الوسطى وهكذا(٢).

---

(١) شبل بدران. التربية المقارنة: دراسات فى نظم التعليم. ط٣. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠١م، ص ص٢٣٧-٢٣٨.

(2)Jeanne H. Bllantine. The Sociology of Education A Systematic Analysis. 3ed. New Jersey: Prentice Hall and Englewood Gliffs, 1993, p. 359.

كما اختلف التدريس فى هذه المدارس باختلاف الطبقات حيث كان يدرس لأبناء الصفوة فن الإتيكيت الخاص بمراعاة التأنق، وأمور الكلام، كما كانت تمنح لهم التسهيلات الضرورية لاجتيازهم الامتحانات الخاصة بجامعات الصفوة المتمثلة فى أكسفورد، وكمبريدج، فى حين لم يتوفر هذا الأمر لغيرهم من أبناء الشعب[1].

إلا أن هذا الأمر لم يستمر طويلاً، فقد أدى التغير الاجتماعى الحادث فى المجتمع إلى التقليل من سيطرة هذا التمايز الطبقى، ونمو العديد من المفاهيم الخاصة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية وظهور دور الرفاهية كل هذا خلق فرصاً جديدة فى تعليم الطبقات المحرومة، وأصبح التعليم من الحقوق الأساسية المعترف بها للإنسان،ويضاف إلى ذلك التحسن النسبى المستمر فى مستويات المعيشة وما ارتبط به من تفجر لآمالها ولمطامحها قد ترتب عليه ازدياد الطلب الاجتماعى على التعليم طولاً وعرضاً[2]، وبهذا زادت فرص التعليم المقدمة لأبناء الشعب من مختلف طبقاته وأصبحت تقدم لأعداد متزايدة باستمرار.

فى ضوء ما سبق يتضح أن نظام التعليم فى إنجلترا تحول من نظام تعليم الصفوة إلى نظام اجتماعى يأخذ على عاتقه تعليم مختلف لأفراد الشعب باختلاف طبقاته، حيث اتسعت وظيفة التعليم العام والجامعى "لتشمل إعداد القوى البشرية، وتنمية المعرفة وإنمائها وتطويرها من خلال الأنشطة البحثية بالإضافة إلى التنشيط الثقافى والفكرى العام، وتنمية المجتمع وتلبية احتياجاته المختلفة.

وإذا كانت مشكلة الطبقية إحدى المشكلات الاجتماعية المؤثرة على نظام التعليم، فإن هناك مشكلة أخرى لا تقل تأثيراً على التعليم عنها، ألا وهى مشكلة الفقر،فكل مجتمع من المجتمعات يوجد فيه بالتأكيد فقراء لا يستطيعون تحمل نفقات

---

(1) Ibid., p. 361.

(٢) محمد منير مرسى. مرجع سابق، ص ١٠٩

الخدمات الاجتماعية المختلفة الموجودة فى المجتمع، ومن هذه الخدمات التعليم، لذلك فهم يحتاجون إلى مساعدة من قبل الدولة لمواصلة تعليمهم وحصولهم على حقهم فى الحياة.

وإنجلترا من البلاد التى اهتمت بتعليم الفقراء، ففى النصف الثانى عشر أقامت الدولة مدارس لتعليم الأطفال الفقراء،حيث أنشئت المدارس الخيرية، وكان الأطفال يتعلمون فيها القراءة والكتابة والحساب، بالإضافة إلى التعليم الدينى، والتعليم الصناعى،وكانت نفقاتها المالية تغطى من تبرعات الجمهور، ثم أنشئت المدارس الجوالة: والتى كانت تنقل من مكان لآخر بهدف تمكين الأطفال الفقراء من قراءة الكتاب المقدس من خلال اللغة الوطنية، ثم أنشئت مدارس العرفاء: لإقامة التسهيلات التعليمية أمام أبناء الطبقات الفقيرة وتوالى لإنشاء المدارس التى تهتم بتعليم أطفال الفقراء[1].

وفى عام ١٩٦٧م نشر تقرير "بلودن" ***Plow den Report*** من قبل المجلس الاستشارى المركزى للتعليم والذى ألقى الضوء على المشاكل التى يعانى منها الأطفال الفقراء والمحرومين وخاصة فى المناطق الداخلية للمدن حيث مستويات السكن والمعيشة والصحة المنخفضة، كما أنه فى هذه المناطق توجد مجموعات كثيرة من المهاجرين الذين يسقطون فى أفقر طبقات المجتمع[2]، كما أشار التقرير بأن هؤلاء الأطفال ليسوا فقط محرومين بسبب ظروف معيشتهم الصعبة، ولكن أيضاً بسبب فقر مدارسهم التى تمتاز بأنها أقدم المدارس وأقل المدارس فيما تمتلكه من إمكانيات، لهذا أوصى التقرير بأن تعطى المدارس فى هذه المناطق مبالغ زائدة من ميزانية التعليم بنسبة ٧%[3]، وأن تكون هذه المناطق مناطق الأولوية التعليمية، وأن تزود مدارسها بالموارد والمبانى الجديدة، تحت إشراف المختصين.

---

(١) محمد سمير حسانين. مرجع سابق، ص ص١٦٦-١٦٧.

(2) Jeanne H. Ballantion. Op. Cit., p.345.

(3) Ibid., p. 346.

وتقوم الدولة بمساعدة الطلاب الفقراء وذلك بتقديم القروض لهم عن طريق شركة قروض الطالب ***The Student Loans Company (SLC)*** شريط أن يقدم الطالب ما يثبت أنه يمر بأزمة مالية، وهدفها من ذلك هو مساعدة الطلاب لمواجهة تكاليف المعيشة أثناء الدراسة وتشجيعه على مواصلة الدراسة الجامعية، ويعتمد معدل القرض الذى يحصل عليه الطالب على مستوى دخله بعد التخرج، ويمكن للطالب أن يحصل على هذه القروض من خلال المؤسسة الجامعية التى يدرس بها(١).

وتعد إنجلترا من البلاد التى تسعى إلى محاربة الفقر وتوفير التعليم لكافة أبناء الشعب باختلاف مستوياتهم، كما تسعى لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية سواء فى التعليم العالى من خلال توفير القروض والمنح للطلاب، أو فى تعليم ما قبل الجامعى من خلال الدعم المالى للأسر أو من خلال البرامج التعويضية التى تقدمها للأطفال.

فمن الجدير بالذكر أن برنامج هيد ستارت ***Head Start*** والذى بدأ تنفيذه فى الولايات المتحدة الأمريكية فى منتصف الستينات كجزء من الحرب على الفقر،وما صاحبه من دراسات نظرية وتطبيقية كان له أبعد الأثر فى الاتجاهات المعاصرة التى تعدها إنجلترا فى الوقت الحاضر فى مجال تربية طفل ما قبل المدرسة، حيث عملت على تربية الأطفال الصغار فى الرياض من خلال التربية التعويضية ***Compensatory Education*** والتى تنادى بأن على الروضة أن تزود الأطفال الفقراء بما يفتقرون إليه فى أسرهم وبيئتهم(٢).

---

(1) Higher Education Funding Council for England. Higher Education in the United Kingdom. Bristol: HEFCE. January 2001. p. 7.

(٢) هدى الناشف. رياض الأطفال. الطبعة الرابعة. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٥م، ص٢٢١.

ومن القوى الاجتماعية المهمة التى أثرت على نظام التعليم فى إنجلترا وجود الأقليات العرقية حيث استقبلت إنجلترا العديد من المهاجرين من أصول أفريقية كاريبية (جزر الكاريبى)، والمهاجرين من شبه القارة الهندية (باكستان وبنجلاديش)، وغيرهم من المهاجرين الأمر الذى أدى إلى أنه فى بداية الثمانينيات كانت هناك مناقشات كبيرة فى الدولة فيما يتعلق بالسياسة المتبعة لتعليم أبناء أصول المهاجرين(١).

لقد نجمت العديد من المشكلات التعليمية نتيجة لوجود أجناس وثقافات متعددة داخل المدرسة الواحدة، واستمرت هذه المشكلات إلى أن صدرت فى بداية التسعينات تشريعات ضد التفرقة على أساس العنصر أو الجنس(٢).

وهذا بفضل قانون ١٩٨٨م الذى كتب فى صفحات التعليم بإنجلترا أهم التغيرات والإصلاحات التعليمية والتى منها إلغاء التميز ضد الأقليات العنصرية أو العرقية،وقد أعطى القانون الجديد هذه الأقليات دوراً فى عملية اتخاذ القرار بالنسبة لتعليم أطفالهم، كما عمل على تشجيع تعيين المعلمين من هذه المجموعات العرقية، وتعيين الإداريين التعليميين أيضاً.

ومن الجدير بالذكر أن الجامعات الإنجليزية يحكمها ميثاق يسمى ميثاق الجامعة ***University Charter*** وهو يحدد بصورة عامة الإطار العريض لدستور الجامعة ووظائفهما، ويضمن هذا الميثاق ضمانات ضد التعصب والتمييز بالجامعات على أساس الدين أو العنصر أو السلالة أو الآراء السياسية(٣).

---

(1) W. D. Halls. "United Kingdom". In International Encyclopedia of National Systems of Education. T. Neville Postlethwaite (ed.) Second Edition. Oxford: Elsevier Press, 2005, p. 1027.

(٢) سعاد بسيونى عبد النبى وآخرون. التربية المقارنة: منطلقات فكرية دراسات تطبيقية. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٤م، ص٣٢٧.

(٣) محمد منير مرسى. الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأساليب تدريسه. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٢، ص٢٢٧.

وكان نتيجة لما يتعهد به هذا الميثاق أن منحت جميع الجامعات، ومؤسسات التعليم العالى بإنجلترا أبواب القبول أمام جميع الطلاب، حيث اتخذت على عاتقها مبدأ اتساع مجال المشاركين عن طريق تعاملها على المدى الواسع من الخلفيات والثقافات المختلفة، لذلك فهى تحرص على زيادة عدد الطلاب والطالبات من الثقافات المختلفة، وبصفة خاصة الطلاب من الأسر التى لم يسبق لأى أحد من أسرهم الالتحاق بالجامعة، وعندما تختار الجامعات الطلاب لا تجعل من دينهم أو ثقافتهم أو لونهم أو جنسهم معياراً للاختيار.

فقد بلغت نسبة تسجيل طلاب الأقليات العرقية فى التعليم العالى فى إنجلترا حوالى ١٢.٢% عام ١٩٩٤م، والجدير بالذكر أن مجموعات الأقليات العرقية تمثل حوالى ٧.٣% من جملة سكان إنجلترا(١)، وهم يدرسون مجالات متنوعة ومتعددة من الموضوعات داخل مختلف الجامعات، كما يشارك الطلاب السود، والهنود فى الدراسة بالجامعات الإنجليزية للحصول على الدرجة الجامعية الأولى، ودرجات ما بعد التخرج.

وعلى هذا يمكن القول بأن إنجلترا من البلاد التى تسعى إلى تحقيق الديمقراطية، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الأفراد من مختلف الثقافات.

كما يتمتع المعلمون بحرية واسعة فى عملهم التعليمى فى وضع مناهج التعليم والمقررات الدراسية، ومحتواها،وطرق التدريس، وتنظيم الدراسة، وما تقدمه المدرسة من خبرات من الناحية الرسمية يقع على عاتق السلطات التعليمية المحلية، وإنما من الناحية الواقعية فهو مسئولية المدرسة وناظرها وهيئة التدريس بها، كما يتمتع المعلمون

---

(1) Tony Clark and Cheryl Blanco, Case Study Paper Prepared for the Policy Forum on Higher Education Access and Success in the UK and the USA, California and London: Higher Education Funding Council for England, September 2000, p.6.

بحرية فى التعبير عن أنفسهم ووجهات نظرهم وآرائهم المختلفة، والحرية فى اختيار ما يرغبون فى دراسته.

فى ضوء ما سبق للعامل الاجتماعى يلاحظ أن هذا العامل مكتظ بالعديد من المشكلات والتى سعت إنجلترا لحلها فى ضوء فلسفتها العملية والتى تحقق المنافع للجميع، حيث تخلصت الدولة من مشكلة الطبقية بمرور الزمن وأصبح التعليم وليس التعليم فقط، بل وكافة الخدمات متوفرة لغالبية الأفراد، ثم يأتى الفقر وحرمان الأطفال والكبار من التعليم، ثم جاءت الدولة ووفرت المدارس للأطفال ووفرت الإعانات المالية لأسرهم، أما عن الأقليات فهى مشكلة حسمت منذ قانون الإصلاح التعليمى والذى ألزم الجميع باحترام الأقليات ومعاملتهم معاملة أبناء الشعب وتوفير كافة الخدمات والحقوق لهم.

والجدير بالذكر أن نظام التعليم فى إنجلترا يقوم على أساس أن التعليم مسئولية الشعب والجهات المحلية، وقد تتدخل الدولة لمساعدة الشعب فى تمويل برامجه التعليمية، إلا أن هذا التدخل لا يكون بالإشراف والتوجيه بل للمساعدة وعدم الاستئثار.

العامل الاقتصادى:

يُعد العامل الاقتصادى من القوى المؤثرة على أوجه الحياة المختلفة فى المجتمعات، فهذا العامل قد يقف وراء تقدمها وإلحاقها بأول الركب، وقد يكون سبباً فى تخلفها وتدهور أحوالها، كما يلعب هذا العامل دوراً مهماً فى النظام التعليمى لها ويؤثر عليه سلباً وإيجاباً.

وإنجلترا من الدول الصناعية الكبرى، صاحبة الاقتصاد الهائل والصناعات المختلفة، ومن أهم الأقاليم الصناعية فى إنجلترا هو إقليم شمال إنجلترا حيث الصناعات المعدنية والحديدية[1].

(١) محمد المعتصم مصطفى أحمد وآخرون. الجغرافيا الإقليمية (أوراسيا). القاهرة: مطابع مجموعة شركات الهلال، ١٩٨٧م، ص٢٤٣.

ومن الصناعات الرئيسية فيها الحديد والصلب، والسيارات، والطائرات، والمنسوجات، والملابس، والصناعات الهندسية، والكيماوية، والإلكترونيات، كما تشرف الدولة على عدد من الأنشطة الاقتصادية مثل: الفحم، والغاز، وبناء السفن، والصلب، وصناعة الطاقة الذرية، والسكك الحديدية[١].

ونظراً لدخول الجزر البريطانية ومنها إنجلترا فى إقليم الغابات كثرت بها المراعى، كما أنها تزرع العديد من المحصولات الزراعية مثل القمح والذى يعتبر من أهم الغلات الزراعية، والشوفان، والكتان، والفاكهة، كما يشتغل العديد من السكان بتربية الماشية والأغنام، بالإضافة إلى أنها تشتهر بإنتاج الصوف، ومن أهم الحرف التى تمارس فيها حرفة التعدين ومن أهم المعادن الفحم الحجرى، والحديد،وغيرهما من المعادن التى تدخل فى مختلف الصناعات، بالإضافة إلى حرفة الصيد من البحار المحيطة[٢].

ومن الجدير بالذكر أن إنجلترا من البلاد التى مرت بأحداث تاريخية بدلت حياتها، ومن أهم هذه الأحداث حدوث الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر.

فقد أدت الثورة الصناعية إلى حدوث تغيرات اجتماعية، وسياسية، واقتصادية فى المجتمع، حيث انتقلت مراكز السكان إلى المناطق الوسطى، وتغيرت مساحة لندن، واستبدلت حياة الأكواخ بحياة المدن الكبرى[٣]، كما تغيرت مهن كثيرة من الأفراد من مهن تتصل بالزراعة إلى مهن ترتبط بالصناعة.

وإذا كان لهذه الثورة أثرها الواضح على الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية فى المجتمع فإنه كان لها الأثر الواضح فى النظام التعليمى الموجود فى المجتمع، فأصبح نظام التعليم فى إنجلترا القديمة غير مكافئ لكل هذه التغيرات سواء فى تزويدها بالمدارس اللازمة

---

(١) سعاد بسيونى عبد النبى وآخرون. مرجع سابق، ص ٣٢٦.

(٢) محمد سمير حسانين. مرجع سابق، ص ١٦٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٨.

والكافية أو فى مناهجها التقليدية[١]، وكان هذا نتيجة طبيعية لتحرك السكان نحو المناطق الصناعية الكبرى مما أدى إلى عدم توافر مدارس لهم.

وفى ظل الثورة الصناعية احتاجت البلاد إلى الأيدى المدربة التى تجيد نوعاً من المهارة اللازمة للعمل، وترتب على ذلك إنشاء المدارس الفنية والمهنية والتى بلغت أوج ازدهارها فى المناطق الصناعية الكبرى حيث كانت تتركز الصناعة، كما ترتب على الثورة الصناعية قيام نظام التعليم العام المجانى[٢].

ومن الآثار المهمة التى نجمت عن الثورة الصناعية هو الاهتمام بتعليم الأطفال الصغار وإنشاء مدارس لهم، ومن أهم هذه المدارس [٣]:

- إنشاء مدارس الأحد: لتعليم الأطفال الذين يعملون فى المصانع طيلة الأسبوع، وقد بدأت حركة هذه المدارس عام ١٧٨٠م وكان رائدها روبرت رايكز وهو صحفى أراد تنبيه الرأى العام إلى ضرورة تعليم الأطفال [٤].
- إنشاء مدارس الأطفال: لتعليم الأطفال فيما قبل المدرسة والذين تعمل أمهاتهم فى المصانع، وقد بدأ بإنشائها روبرت أوين عام ١٨١٦م فى نيولانارك بمصنع القطن.

ولم تنحصر نتائج الثورة الصناعية حول إنشاء مدارس لتعليم الأطفال، وإنشاء المدارس التقنية والفنية بل امتد أثرها إلى النظر إلى المعلم نظرة جديدة لم تنظر له من قبل، حيث أرجعت الدولة السبب إلى المعلم فى عدم كفاءة مستوى الصناعة والتجارة، وذلك لوجود معلمين ومعلمات غير أكفاء وغير مهرة فى عملهم حيث إنهم يستخدمون أساليب خاطئة فى التدريس نظراً لعدم تأهيلهم كما أنهم لا يستطيعون استخدام الأساليب التدريسية

---

(١) عبد الغنى عبود وآخرون. التربية المقارنة: منهج وتطبيقه. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٧م، ص١٢٨.

(٢) محمد منير مرسى. المرجع فى التربية المقارنة. مرجع سابق، ص١٠٧.

(٣) شبل بدران. نظم رياض الأطفال فى الدول العربية والأجنبية: تحليل مقارن. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣، ص١١٦.

(٤) المرجع السابق، ص١٨١.

الملائمة والمناسبة والقادرة على الارتقاء بالصناعة والتجارة، وعلى هذا تم إعـــداد المعلـــم بأقسام التربية بالجامعات والتى كانت محافظة على الصبغة التربوية فى إعدادها للمعلم، وتم تدعيم هذا الأعداد من قبل الكنيسة[١].

ومن الأحداث المهمة التى خلفتها الثورة الصناعية فقدان الأسرة لوظيفتها، ففى فترة ما قبل التصنيع كانت تقوم بكل ما تحتاجه،وتحصل على قوتها بنفسها، وتشرف على تربية أطفالها وترعاهم، وتقوم هى نفسها بالخدمة الاجتماعية، لدرجة يمكن القول فيها أن الأسرة كانت بمثابة جماعة تعمل على أداء جميع الوظائف الاقتصادية والإدارية، والدينية،والصحية والتعليمية الخاصة بأبنائها[٢].

إلا أن هذا الدور لم يستمر طويلاً فقد أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الـــتى صاحبت الثورة الصناعية إلى خروج المرأة للعمل، وخاصة فى الطبقات الفقيرة والمتوســـطة لتحسين أحوالها الاجتماعية والاقتصادية، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هناك ٨٥٠ ألف طفل إنجليزى أقل من سن الخامسة تعمل أمهاتهم ومن بينهم ٣٠٦ ألف طفل تعمـــل أمهاتهم لمدة اثنتا عشرة ساعة أو أقل كل أسبوع، فى حين هناك ٣٧٢ ألف طفـــل تعمـــل أمهاتهم لمدة ١٢ ساعة أسبوعياً، كما يوجد حوالى ١٧٢ ألف طفل تعمل أمهاتهم أكثر من ثلاثين ساعة أسبوعياً [٣].

---

(1)Maeve Londman and Jenny Ozga. "Teacher Education Policyin England". in The Political Dimen Sion in Teacher Education Comparative Perspectives on Policy Information Socialization and Society. Mark Gins Burg and Beverly Lindsay. (eds.) Washington: D.C.: The Falmer Press, 1995, p. 35.

(٢) بيومى محمد ضحاوى. قضايا تربوية. مدخل إلى العلوم التربوية. الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، دار الفكر العربى، ٢٠٠٠م، ص٤٣.

(3) C. James. "Why Nursery Education?". in Families , Education and Social Differences. Ben Cosin and Margaret Hales (eds.). Great Britain: Clays, Ltd, 1997, p. 37.

وعلى هذا ضعف دور الأسرة فى أداء مهامها، وواجباتها نحو تربية أطفالها، مما أوجب وجود هيئة اجتماعية تعاون الأم فى رعاية أطفالها الصغار قبل سن الإلزام، وتعليمهم فى ظل غياب أمهاتهم وكان من نتيجة ذلك أن انتشرت مؤسسات رياض الأطفال فى إنجلترا وارتفعت معدلات الحضور بهذه المؤسسات لدرجة يمكن القول فيها أن العلاقة بين ذهاب الأم للعمل وبين نسبة حضور الأطفال ما بين ٣: ٦ سنوات لمؤسسات التعليم قبل المدرسة علاقة طردية.

كما أن النمو الاقتصادى الحادث فى إنجلترا غير النظرة إلى التعليم، فبعد أن كان ينظر إليه باعتباره خدمة أو سلعة استهلاكية، أصبح ينظر إليه باعتباره سلعة إنتاجية أو عاملاً من عوامل الإنتاج، وعلى هذا أضحى التعليم عاملاً فعالاً من عوامل التنمية الاقتصادية، ويُعد الاستثمار فى التعليم استثمار فى أعز ما لدى المجتمع من موارد اقتصادية وهى الموارد البشرية[١].

وعلى هذا أدركت إنجلترا أن الثروة الحقيقية تكمن فى عقول الأطفال الذين هم رجال وقادة المستقبل،ومن هنا اتجهت إنجلترا إلى استثمار رأس المال فى التعليم.

وكان من نتيجة اتجاه إنجلترا نحو الاستثمار فى التعليم العديد من التأثيرات ومنها[٢]:

١- التوسع فى عدد الأطفال والطلاب من الطبقات الدنيا والمنحدرين من الأسر الفقيرة الملتحقين بمؤسسات التعليم.

٢- اتخذت الجامعات على عاتقها مسئولية تحقيق الديمقراطية فى الفرص المتاحة للطلاب المتقدمين، عن طريق المساواة فى الفرص المقدمة لهم وذلك رغبة منها فى زيادة أعداد الطلاب المقبولين بها.

---

(١) محمد سيف الدين فهمى. مرجع سابق، ص ٤٢٥.

(2) Marcelo Selowsky, "Preschool Age Investment In Human Capital", Cited in: the Education Dilemma- Policy Issues for Developing Countries in the 1980s, (John Simmons) (ed.) Oxford: Pergamon, Press, 1989, p. 97.

بالإضافة إلى ذلك فقد ظهرت العديد من الجامعات الجديدة والتى تهدف إلى تقديم التعليم والبحوث الذى يتمشى مع عصر النمو الاقتصادى، ومن هذه الجامعات على سبيل المثال كلية ماسون ***Mason College***، والتى سميت فيما بعد بجامعة برمنجهام والتى كانت فى أصلها عبارة عن وقف من أحد رجال الصناعة المشهورين فى إنجلترا وهو "جوزيه ماسون".

ومن الجدير بالذكر أن إنجلترا من الدول التى تهتم بالإنفاق على التعليم بكل مراحله، ففى العام المالى ١ أبريل ٢٠٠١م إلى ٣١ مارس ٢٠٠٢م بلغ حجم الإنفاق العام على التعليم العام حوالى ٤٩.٣٥٤ مليون جنيه إسترلينى، وهذه النسبة تمثل حوالى ٤.٩% من الناتج القومى للبلاد(١)، أما الإنفاق العام على الجامعات فى إنجلترا فهو أقل حيث يصل إلى حوالى ٠.٧% من إجمالى الدخل القومى للبلاد.

بالإضافة إلى ذلك تقدم الدولة قروض ومنح للطلاب وذلك لزيادة إقبالهم على التعليم العالى، فمع بداية عام ١٩٩٥م تم تأسيس شركة حكومية لتقديم القروض للطلاب الجامعيين لمساعدتهم على مواصلة الدراسة الجامعية، وهذه الشركة تقدم قروضاً فى حدود ٥٠% من إجمالى المصروفات التى يدفعها الطالب وتزداد إلى ٩٠% فى حالة حاجة الطالب لذلك، ومع بداية عام ١٩٩٩/٩٨م تم إقرار قانون يقضى بإلزام السلطات التعليمية المحلية بأن تقدم لكل طالب فى التعليم الجامعى مبلغ وقدره ١٠٠٠ جنيه إسترلينى فى نطاق المنطقة التى فيها الجامعة(٢).

وقد أدى ارتفاع المستوى الاقتصادى للعديد من الأسر، وارتفاع مستوى المعيشة بشكل عام إلى رغبة هذه الأسر فى توفير أفضل تعليم ممكن لأطفالها،كما أدى هذا إلى زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم، وقد ساعدت هذه الرغبة فى التعليم، على جعل المعلم سلعة

---

(1) Higher Education Funding Council for England, Op. Cit., p21.

(٢) هنداوى محمد حافظ. "دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعى فى مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية". مجلة كلية التربية. العدد الرابع والثلاثون- كلية التربية بدمياط- جامعة المنصورة، يوليو ٢٠٠٢م، ص ص٧٣-٧٤.

مهمة فى ميدان العرض والطلب، كما أدت إلى خلق حاجة متزايدة باستمرار إلى أعداد كبيرة من المعلمين المؤهلين، كما برز الاهتمام بضرورة العناية بنوعية المعلمة التى تعمل مع الأطفال،والاهتمام برفع مستواها،وانعكس هذا الاتجاه فى زيادة العناية بإعدادها قبل الخدمة، وتحسين مستوى أدائها عن طريق برامج التدريب أثناء الخدمة، ويرتبط أيضاً بتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، كما برزت بعض الاتجاهات الرئيسية فى إعداد المعلمة ومن أهمها تكامل النظرة فى هذا الإعداد بحيث يراعى فيه جانب الثقافة العامة، والمهنية والتخصصية.

ومن أجل الارتقاء بنوعية التدريس المقدم للطلاب فى الجامعات يقدم مجلس تمويل التعليم العالى *(HEFCE)* حوالى ٣.١٦٢ مليون جنيه إسترلينى مخصصة للتدريس يوزعها المجلس على المؤسسات التعليمية الخاصة بالتدريس، وذلك بهدف مقابلة احتياجات الطلاب والمجتمع عن طريق الارتقاء بنوعية التدريس المقدم لهم، ويتم تحديد نصيب كل جامعة من هذه الأموال وفقاً لعدة عوامل تتمثل فى عدد الطلاب، عوامل مرتبطة بالموضوع الذى يتم تدريسه، وعوامل مرتبطة بالطالب، وعوامل مرتبطة بالمؤسسة[1].

فى ضوء العرض السابق يتضح أن للثورة الصناعية التى حدثت فى دول أوربا تأثير واضح على الحياة الاقتصادية فى إنجلترا، لدرجة يمكن القول فيها أن هذه الثورة قد غيرت ملامح الحياة فى إنجلترا فانتقلت من التخلف إلى التحضر، ومن لا تعليم إلى تقديم أفضل تعليم، فقد أثرت هذه الثورة على التعليم تأثيراً شديداً، ففتحت المدارس أمام الجميع من مختلف طبقات الشعب، كما فتحت الجامعات أبوابها للشباب لتخريج جيل قادر على التصنيع والمحافظة على التقدم، كما اهتمت الدولة بتمويل التعليم العام والعالى وإمداد الطلاب بالقروض التى تمكنهم من مواصلته، وفى ظل كل هذا حظى المعلم بصفة عامة

---

(1) Higher Education Funding Council for England, Funding Higher Education In England: How the HEFCR Allocates its Funds?, Bristol: HEFCE, March, 1991. pp. 6-8.

ومعلمة رياض الأطفال بصفة خاصة بأهمية كبيرة لما لها من دور فعال فى تعليم وتنشئة جيل المستقبل.

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن العامل الاقتصادى يعد بمثابة العامل المحدد لتحقيق أى هدف من أهداف التعليم أو مبادئ سياسته، كما أنه يعد بمثابة الأساس لأى إصلاح أو تعديل فى النظام التعليمى، بالإضافة إلى أنه يسهم فى توفير الأنشطة الطلابية من حيث تعدد الأنشطة الطلابية وتنوعها لتلائم الميول المختلفة للطلاب، وذلك لتحقيق التنمية المتكاملة للطالب، ولتحقيق التنمية فى المجتمع المحلى من خلال ربط التعليم بالعمل المنتج.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١- إبراهيم عباس الزهيرى. "اختيار نوعية المدرسة الثانوية على ضوء آلية السوق فى التعليم فى بعض البلدان الأجنبية، وإمكان الاستفادة منها فى مصر"، التربية: مجلة علمية متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة السادسة. العدد التاسع، يونية ٢٠٠٣م.

٢- إبراهيم عبد العزيز شيحا ومحمد رفعت عبد الوهاب. النظم السياسية والقانون الدستورى. الإسكندرية: مكتبة الفتح للطباعة والنشر، ٢٠٠١م.

٣- بيومى محمد ضحاوى. قضايا تربوية. مدخل إلى العلوم التربوية. الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، دار الفكر العربى، ٢٠٠٠م.

٤- الجميل محمد عبد السميع شعلة. التقويم التربوى للمنظومة التربوية: اتجاهات وتطلعات. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٠.

٥- حافظ علوان حمادى الدليمى. النظم السياسية فى أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. عمان: دار وائل، ٢٠٠١.

٦- حسين عثمان محمد عثمان. النظم السياسية والقانون الدستورى. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠١م.

٧- خالد سمارة الزغبى. التمويل المحلى للوحدات الإدارية المحلية: دراسة مقارنة المملكة المتحدة، فرنسا، يوغسلافيا، مصر والأردن. عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية: إدارة البحث والدراسات، ١٩٩٥م.

٨- رمضان أحمد عيد. السياسة التعليمية واتخاذ القرار: دراسة مقارنة فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وانجلترا وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية. رسالة دكتوراة غير منشورة. كلية التربية- جامعة عين شمس، ١٩٩٢م.

٩- سعاد بسيونى عبد النبى وآخرون. التربية المقارنة: منطلقات فكرية دراسات تطبيقية. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٤م.

١٠- سعد الدين إبراهيم. مستقبل النظام العالمى وتجارب تطوير التعليم. عمان: منتدى الفكر العربى، ١٩٨٩م.

١١- سيدنى د. بايلى. الديمقراطية البرلمانية الإنجليزية. ترجمة فاروق يوسف أحمد. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠.

١٢- شاكر محمد فتحى وآخرون. التربية المقارنة: الأصول المنهجية والتعليم فى أوربا وشرق آسيا والخليج العربى ومصر. القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر، ١٩٩٦م.

١٣- شبل بدران وفاروق البوهى. نظم التعليم فى دول العالم: تحليل مقارن. القاهرة: دار قباء للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

١٤- شبل بدران. التربية المقارنة: دراسات فى نظم التعليم. ط٣. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠١م.

١٥- شبل بدران. نظم رياض الأطفال فى الدول العربية والأجنبية: تحليل مقارن. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣.

١٦- صلاح الدين فوزى، البرلمان: دراسة مقارنة تحليلية لبرلمانات العالم. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٤م.

١٧- صلاح صادق. الحكم المحلى فى إنجلترا: موسوعة الحكم المحلى. الجزء الثانى. عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٧م.

١٨- عادل ثابت. النظم السياسية: دراسة للنظم الرئيسية المعاصرة ونظم الحكم فى بعض البلدان العربية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.

١٩- عبد الحكيم قاسم. الأيديولوجيا والتربية بين المسيحية والإسلام. القاهرة: دار الفكر العربى،١٩٨٤م.

٢٠- عبد الغنى عبود وآخرون. التربية المقارنة والألفية الثالثة: الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمى الجديد. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٠م.

٢١- عبد الغنى عبود وآخرون. التربية المقارنة: منهج وتطبيقه. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٧م.

٢٢- عبد الغنى عبود. دراسة مقارنة لتاريخ التربية. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٧م.

٢٣- عبد الغنى عبود. فى التربية الإسلامية ومحو الأمية وتعليم الكبار. ط٢؛ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٢م.

٢٤- فريدة إبراهيم محمود رمضان. صنع القرار التعليمى فى مصر وإنجلترا: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية بكفر الشيخ- جامعة طنطا، ٢٠٠٥م.

٢٥- كامل بربر. نظم الإدارة المحلية: دراسة مقارنة. الإسكندرية: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م.

٢٦- محمد الفالوجى ورمضان القدانى. التعليم الثانوى فى البلاد العربية. طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م.

٢٧- محمد المعتصم مصطفى أحمد وآخرون. الجغرافيا الإقليمية (أوراسيا). القاهرة: مطابع مجموعة شركات الهلال، ١٩٨٧م.

٢٨- محمد بشير حداد. التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعى- دراسة مقارنة. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٤م.

٢٩- محمد توفيق يوسف. نظام المجلسين النيابيين وتطبيق ذلك فى إنجلترا ومصر. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩م.

٣٠- محمد سمير حسانين. تمهيد فى التربية المقارنة. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٢م.

٣١- محمد سيف الدين فهمى. المنهج فى التربية المقارنة؛ ط٣. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٥م).

٣٢- محمد محمد بدران. الحكم المحلى فى المملكة المتحدة: دراسة تحليلية. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩١م.

٣٣- محمد منير مرسى. الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأساليب تدريسه. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٢.

٣٤- محمد منير مرسى. الاتجاهات المعاصرة فى التربية المقارنة. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣م.

٣٥- محمد منير مرسى. المرجع فى التربية المقارنة، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٤.

٣٦- نهلة عبد القادر هاشم. دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية فى مصر وإنجلترا. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٢.

٣٧- هدى الناشف. رياض الأطفال. الطبعة الرابعة. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٥م.

٣٨- هنداوى محمد حافظ. "دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعى فى مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية". مجلة كلية التربية. العدد الرابع والثلاثون- كلية التربية بدمياط- جامعة المنصورة، يوليو ٢٠٠٢م.

ثانياً: المراجع الأجنبية

39- J. Bailey. Support for School Management. London: Groom Hell. 1987.

40- J. Vos and S.S. Barnard. Comparative and International Education for Student Teacher. London: Butterworth Publishers Ltd., 1984.

41- Beter Norton and J. Joseph Esposita. The New Encyclopedia Britannica. 15th ed. Vol. 29, Chicago: Encyclopedia Britannica Inc., 1994.

42- James. "Why Nursery Education?". in Families , Education and Social Differences. Ben Cosin and Margaret Hales (eds.). Great Britain: Clays, Ltd, 1997.

43- Central Office of Information. Education Reform in Britain. A Paper of References Services

Publications Prepared for the Foreign and Commonwealth Office, London, 1989.

44- D.E.S. The Educational System of England and Wales. London: Department of Education and Science, 1985.

45- Dennis Kavanagh, British Politics: Continuities and Change, (Oxford: Oxford University Press, 2000).

46- Department for Education and Employment. Self Government for Schools: White Paper. London: HMSO, 1990.

47- Department for Education and Science. The Educational Systems of England and Walls. London: HMSO, 1983.

48- Department of Education and Science. The Educational System of England and Wales. London: Department of Education and Science, 1985.

49- Derek Stater. "The Education Sub government: Structure and Context" in M. Hughes (et al), (eds.) Managing Education, The System and the Institution. 2nd ed., London: Cassell Educational Ltd., 1987.

50- E. C. Wragg and J. A. Partington. A Handbook Governors. London: Rout ledge, 1989.

51- Elizabeth Stones. Education Sheet. No. 3, Original Parliamentary Copyright. United Kingdom: House of Commons, April, 1999.

52- F.M. Writ. "The Stranger Within My Gate: Ethnic Minorities and School Policy in Europe", in P.G. Altbach et al., (eds.). Comparative Education. New York: Macmillan Publishing Co., Inc., 1982.

53- Gillian Peel. Governing The UK, 4th Edition. Oxford: Blackwell Publishers, 2004.

54- Great Britain. Local Government act 1972. England: Department of Environment, 1972.

55- Great Britain. Local Government Act 1985. England: Department of Environment, 1985.

56- Great Britain. Local Government Act 2000. London: Department of Environment, 2000.

57- Higher Education Funding Council for England, Funding Higher Education In England: How the HEFCR Allocates its Funds?, Bristol: HEFCE, March 1991.

58- Higher Education Funding Council for England. Higher Education in the United Kingdom. Bristol: HEFCE. January 2001.

59- House of Commons. Education Sheets: General Information Parliamentary Copyright. United Kingdom: House of Commons, 1998.

60- Ian Waill. College. Administration: A Handbook. London: Victoria House Printing Co., 1980.

61- J.M. Roberts. A Short History of the World. Oxford: Oxford University Press. 1997.

62- J.M. Roberts. The New History of the World, 4th Edition. Oxfords: Oxford University, Press, 2003.

63- Jeanne H. Bllantine. The Sociology of Education A Systematic Analysis. 3ed. New Jersey: Prentice Hall and Englewood Gliffs, 1993.

64- Keith Fenwick and Perter MC Bride. The Government of Education in Britain. Oxford: Martin Robertson, 1981.

65- L. Elvin. The Educational Systems in the European Community, A Guide. London: The NEFR Co., 1981.

66- M. Creese and P. Earley. Improving Schools and Governing Bodies, Making A Difference. London: Rout ledge, 1999.

67- Maeve Londman and Jenny Ozga. "Teacher Education Policy in England". in The Political Demon Sino in Teacher Education Comparative Perspectives on Policy Information Socialization and Society. Mark Gins Burg and Beverly Lindsay. (eds.) Washington: D.C.: The Flamer Press, 1995.

68- Marcelo Selowsky, "Preschool Age Investment In Human Capital", Cited in: the Education Dilemma- Policy Issues for Developing Countries in the 1980s, (John Simmons) (ed.) Oxford: Pergamon, Press, 1989.

69- Mike Mc Braid and Others, The UK Policy: A Pocket Guide 2001-2002, (South Yorkshire: Pen & Sword Books, 2002).

70- Sally Thomas. "School Effectiveness and School Improvement". An International Journal of Research: Policy and Practice. Vol. 12, No. 3, September 2001.

71- School Curriculum Development Committee. An Introduction to the Educational System of England and Wales. London: A Report from SCDO in New Compel House, 1987.

72- T. A. O' Donoghue and C. A. Dimmock. School Restructuring, International Perspectives. London: Kogan Page, 1998.

73- T. Brig house and D. Woods. How to Improve Your School? London: MPG Books, 1999.

74- T. Neville Postlethwaite (Editor). The Encyclopedia of Comparative Education and National Systems of Education. Oxford: Pergamon Press, 1988.

75- The Best Links, Religion Church of England, Available Online at: http:// www. Thebeslink.com, Retrieved on: 15/1/2005.

76- The Department for Education and Skills, The School Standards and From Work Act 1998, England: OFES, 1998.

77- The Department for Education and Skills. The Education Act 1996, Section 499. England: DFES, 1996.

78- The Information Data Base on Education Systems in Europe, Structure of Local Government in England and Wales: Local Government Act 2000. Available Online at: http: www. eurdice org/ Eurybase/ Application/ Frameset?

Country= UK, Language= VO, Retrievedon: 10/4/2005.

79- The Information Data Base on Education Systems In Europe. Historical Ore view: Basic Legislation, The Education Reform 1988, 1991, 1992, 1994, 1996, 1997, Acts and The Education Act 2002. Available on Line at: Http: // www. eurydice. org/ Eurbase/ Application/ Frameset. asp? Country= UKF language= VO, Retrieved on: 26/3/2005.

80- The Information Data Base on Education Systems In Europe. The Education System In United Kingdom (England, Wales and Northern Ireland). Available on Line at: Http: // www. eurydice. org/ Eurbase/ Application/ Frameset. asp? Country= UKF language= VO, Retrieved on: 26/3/2005.

81- The United Kingdom, Government Organizations, Government Departments: Ministries of Education; The Government Departments Responsible for Education in England, Wales, Northern Ireland and Scotland. Available on Line at: Http: // www. teacher net.. gov UK/ Educationoverview/ UK System/ government/ department/ departments/ Retrived on 28/3/2005

82- The United Kingdom. Ashford Borough Council, Responsibilities of the Leader of the Borough Council. England: Ashford Borough Council, 2005.

83- The United Kingdom. Ashford Borough Council. Learning Skills Council. England: Kent, Ashford, 2005.

84- The United Kingdom. Hampshire County Council, Education Department. England. Hampshire County, 2005.

85- The United Kingdom. Kent County Council. The Learning and Skills Council. England: Kent County, 2005.

86- The United Kingdom. Oxford Shire County Council The Education County Council. England: Oxford Shire County, 2005.

87- The United Kingdom. Staffordshire Council. Education Committee: Specific Functions. England: Staffordshire County, 2005.

88- The United Kingdom. Staffordshire County Council. Council Government and Democracy. England: Staffordshire County, 2005.

89- The United Kingdom. Survy County Council the Purpose of Education Committee. England: Guilford Local Committee, 2005.

90- The United Kingdom. Survy County Council. The Role of the Local Committee. England: Elbridge Local Committee, 2005.

91- The United Kingdom. Survy County Council. What is the Role of the Local Education Authority? England: Survy County, 2005.

92- The United Kingdom. The London Borough of Departments: Education, Arts, and Library, England, 2005.

93- The Wabs Assembly Government's Training and Education. About the Assembly, Available on Line at: http:// www. wale. gov. uk./ map/ mdex. Htm, Retricred on, 40/3/2005.

94- Thomas G. Weiss and Others, United Nations and Changing World Politics, 4th Edition (London: Westview Press, 2004).

95- Tony Clark and Cheryl Blanco, Case Study Paper Prepared for the Policy Forum on Higher Education Access and Success in the UK and the USA, California and London: Higher Education Funding Council for England, September 2000.

96- W. D. Halls. "United Kingdom". In International Encyclopedia of National Systems of Education. T. Neville Postlethwaite (ed.) Second Edition. Oxford: Elsevier Press, 2005.

97- Wikipedia (The Free Content Encyclopedia), "The United Kingdom", Available Online at http:// www. Wikipedia.org/wiki, Retrieved on 2/7/2004.